






KÖPRÜLÜ KÜT.
16
M. Asım BY.



حاشية عصام

٥

حاشية السيد عبد الله السيواسي في تمامها بعد
محمد التفسيري على حاشية العصام
على تفسير جزء النبأ

م

استصحبه العبد ع
١٢١٧ ع



١٦



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

حمداً لك اللهم يا وهاب العصم ● منك التوفيق للمطالب وفنون النعم
ارشدت الى معرفتك بكشف الحجب ● بعثت الرسل الكرام وانزلت الكتب
فانقمعت معاطب الكفر والضلالة ● وانقشعت غياهب الجهل والغواية
فامتلأت العوالم ضوءً وانواراً واشعت المعارف شمساً واقماراً ●
ازهار العلم كانت بزينتها مسفرة ● واشجار الفضل صارت بثمرها مثمرة
حكت رياض العلم جنة عالية ● ضفت حياض الفضل برحايق صافية
برحمتك انتظم المبداء والمعاد وبرأفتك في الدارين فوز العباد ● فشكراً لك
اللهم في الاول والآخر عدد خلقك في الدنيا وفي اليوم الآخر ● واصلي على سلك
المبعوثين بقواطع الحجج وانبيائك المنعوتين بالمكارم وتهذيب المهج ●
الهادين الى الصراط المستقيم والمرشدين الى الطريق القويم ● خصوصاً منهم على من
اشرقت على العالمين انوار هدايته ● وطلع الآثار على الورى بيمن سعادته
تجلت بتفسيره حقايق معاني التنزيل وانواره وجلت ببديع بيانه دقايق
التأويل واسراره ● من علي جباه استفاضة ارواح المفسرين ومن بحر عرفانه
استفادة افهام المأولين ● اعني به النبي الافخم ● والرسول الاكرم ● والنير الاعظم
محمداً صاحب المقام المحمود ● وذا الوسيلة في اليوم الموعود بشمس هدايته انجلاء

ظلم القلوب وبنور شفاعته امحاء رحم الذنوب ● وعلى اله واصحابه الذين هم نجوم
الاهتداء وكواكب درية لاهل الاقتداء من رحيقهم فيضان مياه الشريعة المحمدية
ومن بريقهم وميضان معالم الطريقة الاحمدية ● فارنت البلابل على اشجار الابداع
ودارت الحمايم في رياض العرفان ● وبعد فيقول افقر عباد الله الى الغفران
السيد عبد الله السيواسي بن الشيخ عبد الرحمن رحمهم الله تعالى عليه وعلى والديه النيران
واسكنهم بفضله العظيم فراديس الجنان ان الحاشية العصامية والدقايق القمقامية
على تفسير القاضي البيضاوي مقبولة عند الافاضل ومرغوبة لدى الفحول الاماثل محمولة
على ايدي الطلاب في مجالس المذاكرة وممدوحة عند الجميع في مجالس المفاكرة
في عباراتها المحكية كنوز وفي اشاراتها الدقيقة رموز بمتانة حقايقها حازت
قصب السبق في المضمار وبلطائف دقايقها طارت كالامطار في الاقطار
مع انه لم يوجد لها حاشية تذلل الصعاب وتكشف عن وجوه خرائدها
النقاب فطمحت عيون الطالبين الى كتب الجواب عطاش راغبين الى
عذب المشارب وكثير ما يرى في الاطراف لا يسقي الغليل وكم من شيء
يرجى فيها لا يشفي العليل وقد كنت علقت عليها ارقاما عند التحصيل
متعلقة بطرفي الجرح والتعديل في مجلس المحاكمة لافضل المتأخرين واكمل
المتبحرين ● استادنا واستاد الكل محمد الشهير بالتفسيري طيب الله تعالى
ثراه وجعل الفردوس مثواه ● ثم وفقني الله تعالى لمذاكرتها مع بعض
الطالبين مراراً الباحثين عن حقايقها ودقايقها ليلاً ونهاراً وكلما تكررت
معهم المذاكرة ● زدت على الارقام اضعافاً من نتايج المفاكرة فصارت
كالدرر المنتثرة في الحواشي والاطراف ● ولاقت ان تصان عن الضياع
والاتلاف ● فاستعدت ان تعد ملحقة بالمؤلفات وتفرد مضبوطة
بالتدوين كالمصنفات ● فالتمس مني بعض الاخوان ممن له في الفهم والتحقيق
امعان ● ان اجمع تلك الارقام المتعلقة بالمواضع العديدة المتفرقة وانظمها

فى سلك التأليف وافرغها فى قالب التصنيف فاجبت الى ما دعونى
اليه موجها عنان الشوق عليه مع تفرق الحال وتشتت البال وتكثر
الفتور بالعلايق وتوفر القصور بالعوائق وقد انى ان اخشع بتفرقة
الشواغل وبتعرية افراس الصبى والرواحل اذ جلى عذ بلوغ الشباب متجاوزا على
على سريره الشيب باسما متحيا فجاءت بحمد الله تعالى حاشية متوشحة
بالفوائد الجمة الكثيرة ومتكفلة بتلخيص المقامات الصعبة العسيرة دافعة
لسهام مرمية بلا تسديد الساعد رافعة لنضال لم تنفذ لفقدان المساعد
موضحة عن التقليد والقيل والقال متبعة للحق فى الجواب والسؤال منبهة
على ما وقع من المحشى من بعض الهفوات وصدر عن اقلام احيانا من الكبوات
فان شان الانسان واحواله ان يواخى النسيان وامثاله فلما تحلت
الحاشية الجميلة بحلية التمام وتجلت على الراغبين بالرشاقة وزينة المرام
سميتها مرام الطالبين على حاشية المولى عصام الدين ومن الله تعالى اسئل
ان ينفع بها الطالبين من الحاضرين والغائبين ويجعلها ذخرا لى بلطفه العميم
يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله يعنى لسبب او فاعل الظ ان السبب اشارة الى كثرة الاستعمال والاعتناق
والفاعل الاشارة الى قوله والاكثر حذف الفها ويجوز ان يكونا اشارتين
الى قوله والاكثر حذف الفها فالفاعل على التقديرين وان كانت سببا للحذف
لكنها جعلت مقابلة للسبب باعتبار الارادة من لفظة ما لا على انها ليست
سببا كيف وقد جعل السبب مقسما لها حيث قال وسبب الحذف المشار
اليه بقوله لما مر يعنى لسبب او فاعل ثم لا يخفى ان للسبب هنا حذف الالف
عن لفظة ما اذا قرنت بحرف جر مخصوص اعنى عن لا حذف الالف حذفا كثيرا
الى ان قل الاصل حتى يرد ما يكاد يتوهم من ان تقييد المحشى الحذف بالكثير الى ان

قل الاصل مع تجويزه كون السبب ما مر من قول المص والاكثر حذف الفها يؤدى الى
اتحاد السبب والمسبب مآلا اذ مآلهما اكثرية حذف الالف فعلى هذا قول المحشى
حذفا كثيرا الى ان قل الاصل بيان للواقع لا لخصوصية المسبب والى ما ذكرنا يشير
قوله وسبب الحذف المشار اليه بوجهين قوله واعتناقهما فى الدلالة لا حاجة
الى ضمه على ما قبله فى العلية بل هو مستقل فيها اذ الاعتناق فى الدلالة يناسب
الاعتناق فى الدال وهو بحذف الالف اذ بقاؤه يوجب الاستقلال
قوله انتقل الاستفهام الى الجار كلام تخييلى لا تحقيقى ولا ينافيه جواز تقديم الحرف
المضاف على كلمة تضمنت الاستفهام اذ علماء العربية جوزوا ترتب بعض الآثار
على بعض الامور المتوهمة كالفاء بعد بعد لتوهم اما قبل بعد قوله ولدفعه قال الكشاف
يمكن ان يقال قول المص ومعنى هذا الاستفهام تفخيم شان الخ بايراد لفظ ومعنى مقام
الكلام الاشارة الدال على كمال تميز المشار اليه بخصوصياته المناسبة للمقام ومن جملتها
وقوع المشار اليه فى كلام من لا يخفى عليه خافية تنبيه فى ابتداء الكلام على التجريد
الذى ذكره الكشاف تنبيها ثم تصريحا قوله يعنى اشتهر فى التفخيم حتى يفهم منه
من غير ان يخطر بالبال النقل تفسير التجريد بما فسره به لا يناسب رأى الكشاف فى
تقرير هذا المقام لانه قال فى قوله تعالى ولا ينظر اليهم الآية اصله فيمن يجوز عليه النظر
الكناية لان من اعتد بالانسان التفت اليه او اعاره نظر عينيه ثم كثر حتى
صار عبارة عن الاعتداد والاحسان وان لم يكن ثم نظر ثم جاء فيمن لا يجوز عليه النظر
مجردا لمعنى الاحسان مجازا عما وقع كناية عنه فيمن يجوز عليه النظر انتهى وانت
خبير بان مضمون قوله اشتهر فى التفخيم حتى يفهم منه من غير ان يخطر بالبال الى
بازاء مفاد قول الكشاف ثم كثر حتى صار عبارة عن الاعتداد والاحسان
وان لم يكن ثم نظر والتجريد فى رأى الكشاف كما تقتضيه عبارته المنقولة انما
هو باعتبار الكثرة التى دل عليها قوله ثم كثر الخ فى بيان طرف من يجوز عليه النظر
فاين واين قوله ومبنى النكتة ومن قوله كانه كناية خفى جنسه فيسئل عنه اذا

نكتة المجاز وعلاقته على ما ذكره لو قال بدل قوله ومبنى النكتة ومبنى اسناد الخفاء
الى الجنس دون الوصف في النكتة لكان اظهر كما لا يخفى وابعد عن ايهام ان النكتة
اصلها لا تتم لو لم يكن السؤال عن الجنس غالبا في كلمة ما ولا يخفى على المتأمل ان
النكتة وهو كون المسؤول عنه لفخامته كانه خفي وهو المقصود الاصلي فيها يحصل وان
كانت كلمة ما مقصورة على السؤال عن الوصف تأمل قوله ان في ترك ذكر المرجع
فخامة اي ان اراد ان فيه فخامة من جهة الشرف فقط كما هو الظاهر من كلامه ثم وان اراد
مطلق الفخامة سواء كانت من جهة الخير والشرافة او الشر والجناية فعلى تقدير التسليم
قوله وهذا لا يناسب اهل مكة ممنوع اذ الفخامة من جهة الشر حالهم قوله واستشهد له
ان اراد به الاحتجاج كما هو ظاهر اللفظ فهو مطالب بالبيان وان اراد به التوضيح
والتنوير بايراد النظير فالاستشهاد بهذا المعنى لا توقف له على كون المجيء المذكور فيه
ويدل على ارادة المص التوضيح دون الاستشهاد كاف التشبيه في عبارة المص وكلمة
النحو في كلام الكشاف وكان نسخة المحشي باللام بدل الكاف وانت خبير بان
اللام لا ينافي ارادة التوضيح والتنظير قوله للشان المفخم او المفخم شانه لعل
هذا الترديد مبني على ان النبأ اما بمعناه الموضوع له او بمعنى المنبأ عنه فالاول
ناظر الى الاول والثاني ناظر الى الثاني اذ النبأ على الاول هو خبر البعث وحاله وعلى
الثاني هو البعث نفسه والبعث هو المفخم شانه واما خبره وحاله فهو الشان المفخم
الذي ذكره المص بقوله بيان للشان المفخم مشيرا به الى الشان السابق الذي ذكره
بقوله تفخيم شان ما يتساءلون عنه وهذا الشان حال ما يتساءلون عنه ووصفه
اذا عرفت هذا ظهر لك سقوط ما قيل مآل التوجيهين واحد فان الشان في عبارة
المص بمعنى الامر والشيء وفي عبارة القائل بمعنى حال الشيء اذ ما بني عليه كل
من التوجيهين مغاير لما بني عليه الآخر وايضا المبني على احد التوجيهين اعني توجيه
المص الحال والصفة وعلى التوجيه الآخر ذو الحال والموصوف وايضا ما ذكره
بقوله فان الشان في عبارة المص بمعنى الامر والشيء الى آخره لا بمعنى الحال بقرينة المقابلة

لا بيان عن قول المص او لا تفخيم شان ما يتساءلون عنه ثم الاشارة اليه بقوله للشان
المفخم كل ذلك ظ لمن تأمل لكن بقي ان قوله تعالى عن النبأ العظيم اذا كان بيانا
للشان المفخم كما ذكره المص يكون المسؤول عنه هو الحال والصفة دون ذي الحال
والموصوف اعني البعث مع ان قول المص تفخيم شان ما يتساءلون عنه
يفيد كون المتساءل عنه البعث فيلزم المصير الى ما ذكره المحشي من المفخم شانه
لانتظام الكلام او يقال لما كان بين احوال الشيء وبينه كمال التلاحق
وعدم الانفكاك كان السؤال عن احدهما سؤالا عن الآخر فجعل تساؤل اهل مكة عن البعث
سؤالا عن شانه وحاله فالتساؤل لما كان عن البعث على ما هو الظاهر افاده قوله
تفخيم شان ما يتساءلون عنه كذلك كان عنه على ما افاده قوله بيان للشان
المفخم بحكم العرف فينتظم الكلام واما جعل قوله بيان للشان المفخم مبنيا على
اعتبار حذف المضاف في النظم الكريم اي عن ذي النبأ العظيم على ان يكون
المضاف مسؤولا عنه والمضاف اليه شانه وحاله ولما كان المذكور في الآية
صريحا هو المضاف اليه الدال على شان البعث قال بيان للشان المفخم
ليظهر الانتظام وكذا جعل الشان في الموضعين بمعنى الشيء والامر وجعل
اضافته الى ما بيانية وجعل النبأ بمعنى المنبأ عنه فيكون المسؤول عنه في
سابق الكلام ولاحقه هو الشان المفخم فبعيد جدا قوله لكن قراءة العامة
تستدعي الى القائل ان يقول ان تطبيق احدى القراءتين بالاخرى انما
يلزم مهما اذا كان بين القراءتين تخالف وههنا لم يوجد التخالف وان
وجد التغاير اذ حاصل المعنى في القراءتين تفخيم شان ما يتساءلون عنه
وبيان الشان المفخم فالاستدعاء كما ترى قوله او ردع ووعد لا يخفى
انه لا يناسب سياق الآية ويخالف العرف ايضا اذ لو قيل مثلا لا تفعل هذا
القبيح ستعلم يفهم منه الوعيد لا الوعد سيما في مقام الزجر والتخويف قوله
ان تكرير اللفظ مبالغة في الى لا بد للتكرير من متعلق تقدر فيه على وجهين

اعني البعث

احدهما قوله للفظ فاذا كرر اللفظ الذي هو للبيان حصلت المبالغة في
فيحصل المبالغة والتقرير في المفاد والمبين ايضا وثانيهما قوله للردع
والوعيد فاذا كرر الردع والوعيد يحصل المبالغة فيهما والتاكيد فظاهر
كل من الوجهين يدل على ان كلا من الردع الثاني والوعيد الثاني يفيد ما
افاده الاول ويؤكده والاولى ان يحمل كل من الردعين على الاستقلال
وكذا كل من الوعيدين سواء كان متعلق التكرير ومعموله المقدر للفظا او
للردع والوعيد وذلك لانه اوفق بمقام الزجر والتخويف وابلغ فيهما ح
انه الموافق لقول المص **قوله** دفي ثم اشعار بان الوعيد الثاني اشد كالاكحق
ولذا قرر الاستاد كلام المص به معترضا على هذا المحشي في جعل الردع والوعيد
الثانيين تاكيدا للاولين لكن يمكن حمل التاكيد في عبارة المحشي على انه عطف
تفسيري لقوله للمبالغة فيهما ويتحد معهما فلا ينافي كون الردع والوعيد
الثانيين ردعا ووعيدا مستقلين مغايرين بالذات للاولين ويدل على
هذا الحمل قوله الاتي ووجه كونه اشد ان يكون اشارة الى معاقبة اقوى
اذ الاقوى غير القوي ذاتا نعم قول المحشي اي تكرير للفظ مقابلا لقوله او تكرير
للردع والوعيد يشير الى ان الردع في هذا الوجه واحد وكذا الوعيد وان
تكرر لفظهما وبهذا الحمل يظهر اندفاع ما اورده الاستاد على هذا المحشي في حمله
الردع والوعيد الثانيين على تاكيد الاولين بقوله او تكرير للردع والوعيد
الخ وان كان ما اورده على الوجه الاول اعني قوله اي تكرير للفظ غير مندفع
وايضا يرد على الوجه الاول الدال على ان الردع وان تكرر لفظا لم يتكرر
ذاتا وكذا الوعيد انه لا يناسب الوجه الاتي منه في قول المص وفي ثم اشعار
كما لا يخفى فتامل **قوله** ووجه كونه اشد الخ هذا ملايمة لاول الوجهين المذكورين في
القول السابق بحث اشرنا اليه **قوله** ويحتمل ان يكون المراد بيان وجه كون
الوعيد الثاني اشد ولا يرد عليه سؤال الفصل اذ التراخي رتبي فالردع

الوعيد

والوعيد ملحوظان ومعتبران معا زمان نزول الاية فيكون مجموع كلا سيعلمون معطوفا
بثم على مجموع كلا سيعلمون بلا لزوم فصل بخلاف الاحتمال الاول فان الردعين فيه
معتبران عند النزول وكل من الوعيدين في زمان غير زمان الاخر وثم لافادة
التراخي بين زماني الوعيد ولا مدخل لثم في زمان الردع تحت ثم العاطفة فيرد
لزوم الفصل **قوله** وتفاوت ما بينهما يقتضي الخ فيه انه مع ما فيه من تشويش
السياق يرد عليه انا لا نسلم ان الانكار اللفظي الصريح اشد واقوى من تساءل بعضهم
بعضا بطريق الاستهزاء كيف واصل انكارهم معلوم للمؤمنين صرحوا او لم يصرحوا
وامات ذلهم فيه ضم استهزائهم وتحقيرهم المؤمنين بانكارهم المعلوم فان لم يكن
التاؤل بالاستهزاء والتحقير اشد من صريح الانكار فليس ادنى منه نعم يمكن ان
يقال العطف بثم لا يقتضي كون المعطوف به اشد اقتضاء كليا فربما يكون ما بعدها ادنى
مما قبله على ما قرره هذا المحشي في شرح الكافية على قول القائل ثم جمع ثم ركب فاتى من الكارم
وحق ذلهم الاستهزاء وكان اشد يستقيم قول المحشي وتفاوت ما بينهما يقتضي العطف
بثم الا ان يثبت الاستواء بينهما **قوله** او تذكير بتلك العجايب اه اما ان يكون الاشارة
العجايب الى ما ذكره المص بتمامه اي مع قوله الدالة على كمال قدرته فيرد انه ح لا حاجة
الى ذكر قوله او تذكير بتلك العجايب بل يكفي ذكر قوله او يدل على حكمة البالغة الخ
على وفق التعليلين السابقين اذ العلل الثلث ح مشترك في المعلول الذي ذكره المص
واما ان يكون الاشارة الى ما سوى قوله الدالة على كمال قدرته فيرد عليه ح ان تلك
الاشارة مع كونها موهمة كونها الى مجموع ما ذكره المص كان الاوفق بما ذكره المص
والاولى في نفس الامر ان يقول او تذكير بتلك العجايب الدالة على حكمة البالغة ليصدق
بالحشر او ليستدلوا بذلك على حقية الحشر الخ اما الاوفقية فظاهرة واما الاولوية
فلان الغاية المقصودة اصالة من تذكير منكري البعث هو تصديق الحشر فادخال حرف
الغاية عليه اولى كمراد المحشي بقوله او تذكير الخ حمل الاية على الاستدلال بالحكمة البالغة كما
ان المص حملها على الاستدلال بالقدرة الكاملة فلفرق بين التذكيرين في جهة الاستدلال

اعاد المحشي لفظ التذكير ولم يعطف قوله يدل على حكمته على النكتة السابقة حذرا عن التباس
احد وجهي الاستدلال بالاخرى فكما قال المص تذكير ببعض ما عاينوا من عجايب صنعه
الدالة على كمال قدرته كانه قال المحشي او تذكير ببعض ما عاينوا من عجايب صنعه الدالة
على كمال حكمته نعم في ظاهر عبارة المحشي ما اشرنا اليه من المناقشة اذا عرفت هذا ظهر لك
سقوط ما قيل ان في قوله او تذكير بتلك العجايب الى انه لا يصح عطف هذه النكتة على
النكتة السابقة مع انه لا ارى ما نقاعنه قوله لانهما بمعنى ان ارادانهما بمعنى ليس للمهاد
معنى اخر فعليه منع ظ كيف وقد صرح في القاموس بكون البساط معنى للمهاد ايضا وان
ارادانهما يحيثيان بمعنى وان كان للمهاد معنى آخر فمسلم لكن لا يلزم منه الظهور
والرجحان بقوى هذين المنعيين ما اورده الجوهري في الصحاح المهد مهد الصبي والمهاد
الفراش على ان المص قال في تفسير المهاد في سورة البقرة المهاد الفراش وكذا فسره به
في غير سورة البقرة فامر الظهور كما ترى نعم يمكن ان يقال قوله لانهما بمعنى علة مصححة
لقوله انه تفسير للمهد والمهاد ومفيدة لصحته والاشارة في قوله وهذا الى القول المذكور
وعدم تفسير المص المهاد هنا مع مجيء المهاد بمعنى المهد يدل على ظهور كون التفسير
لهما لا للمهد فقط والحاصل ان قوله لانهما بمعنى علة مصححة لكون التفسير لهما وليس
بعلة للظهور واصلحة يقال لا يلزم منه الظهور والعلة المرجحة لكون التفسير لهما
الدالة على الظهور هو ما يستفاد من قوله ولهذا لم يفسر المهاد اعني عدم تفسير
المهاد مع انه جاء بمعنى المهد لكن يرد على هذا التوجيه ان عدم تفسير المهاد مع مجيئه
بمعنى المهد انما يرجح كون التفسير لهما لو لم يفسر المص للمهاد بالفراش مع انه فسره به غير
مرة فعدم التفسير يجوز ان يكون لاعتماده على ما سبق منه غير مرة لا لجمعه مع المهد في معناه
قوله لكن الكشاف فيه انه يوهم المخالفة بين كلام الكشاف والمص يوهم ظاهر
العبارة وهي مدفوعة كيف وقد فسر المص المهاد بالفراش غير مرة فيقال لذا لم يفسر
المص المهاد هنا قوله وكون الكلام تشبيها بليغا انه لو كان المراد بالمهاد الفراش
لا يكون الكلام تشبيها بليغا وليس كذلك اذ الفراش الحقيقي فراش النائم وكونه ايضا

[illegible]

يوهم ظاهر العبارة

يكون بينه وبين ما سيأتي من قوله كما في سهولة الارض التي هي كالفراش لسكانها عند قول
المص سبع سموات اقوياء يتدافع الا ان مراده ليس ما يوهم ظاهر العبارة بل مراده
جعل المرجح الاول في مقابلة قولي الكشاف والقاموس وجعل المرجح الثاني في مقابلة
قول صاحب القاموس فقط وعلى قوله لم يوجد التشبيه البليغ لان البساط اسم لما يبسط
ولا شبهة في كون الارض مبسوطة فعلى هذا لا تدافع بين القولين وسيأتي دفع التدافع
على تقدير ارادة ظاهر العبارة ايضا قوله لانه نقل فعلى تقدير كون المهد مصدرا
مستعملا في معنى المفعول يكون اطلاقه على مهد الصبي مجازا وعلى تقدير كونه منقولا عن
المعنى المصدري الى المفعول يكون الاطلاق المذكور حقيقة قوله يدل عليه عبارة الح
الدالة بملاحظة قوله كضرب الامير اذ الكشاف يستعمل في كون المصدر بمعنى المفعول كما
قال في قوله عز وجل جعله دكا اي مدكوكا مصدر بمعنى مفعول كضرب الامير وكما قال
في قوله عز وجل واتيناه الحكمة وفصل الخطاب وقيل للكلام البين فصل بمعنى المفعول
كضرب الامير لا بملاحظة قوله تسمية للممهود بالمصدر اذ دلالته على ان المهد مصدر استعمل
في معنى المفعول ممنوعة بل ربما يدعى دلالته على النقل كما قال الاستاد فتامل قوله الظاهر
ذكورا واناثا وجه الظهور تطابق المفسر في الجمعية والمفسر في الجمعية قوله اما ان استعمل
في قطع الاحساس جعل القطع والموت معنيين مجازيين لكن ذكر في الاساس الموت
في المعاني الحقيقية وهو الظاهر من الكشاف كما ان الظاهر منه ومن كلام المص ان القطع معنى
حقيقي للسبات ففي كلام المحشي للمناقشة مجال فتبصر قوله ولو جعل السبات بمعنى الح
لم يلتفت اليه المص لقصور مناسبة لمقام الرد على منكري البعث والاستدلال عليهم بخلاف
ما ذكره المص من الوجهين فانه استدلال بالموت التشبيهي المستعقب للبعث التشبيهي
قوله فلا يصح جعلها مفعولا له للقطع لو جعل القطع مبنيا للمفعول يصح كونها صفة للقوى
كالاستراحة فيصح جعلها مفعولا له للقطع على ان كون الاستراحة صفة للقوى فقط ممنوع
كيف والعرف يساعد كونها صفة لصاحب القوى ايضا فلا يتفرع قوله وهي صفة للقوى
على ما قبله الا ان يقال التفريع بملاحظة قول المص للقوى الحيوانية وللقائل ان يقول وان كان

الاستراحة مقيدة فى كلام المص بكونها صفة للقوى الحيوانية لكن مراده جعلها صفة
للنائم بواسطة جعلها صفة للقوى فكانه قال استراحة للنائم باستراحة قواها الحيوانية
فهو من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم فالمفعول له فى الحقيقة هو اللازم وايضا لقائل
ان يقول معنى الاستراحة للقوى طلب النائم الراحة للقوى فهى صفة للنائم ولك ايضا
ان تقول لما كانت استراحة القوى مستلزمة لاستراحة النائم جعلت الاولى
كالثانية فعلا للنائم فصح حذف اللام فتامل فلا تضيق عليك لرحب **قوله** الاستراحة
للقوى الحيوانية هى على ما ذكر فى موضعه ثلث عشرة قوة هى الحواس الخمس الظاهرة والحواس
الخمس الباطنة والقوة الشهوية والقوة الغضبية والقوة المحركة التى بها تحريك الاعضاء
قوله يعنى اللفظ الدال على القطع هذا التفسير على ان يكون مراد المص بقوله واصله القطع
بيان الاصل اللفظ واما اذا كان مراده بيان الاصل بحسب المعنى وان وجد بيان الاصل
بحسب اللفظ فى ضمنه وهو الظ فى مقام بيان المعنى وتقديره فلا وجه لهذا التفسير
ولا لقوله فالاولى كما لا يخفى **قوله** ويمكن ان يحمل الخ يرد عليه انه مع كونه خلاف ظاهر الاية
اذ هى غير مسبوقة بذكر اليوم او النهار فيه اخراج للنظم الكريم عن قرينه وهو وجعلنا النهار
معاش اذ كون النهار معاش هو للمخاطبين وايضا هو نعمة لهم وعلى ما حمله كون الليل
كاللباس هو لليوم لا المخاطبين وايضا كون الليل كاللباس لليوم فى سهولة الاخراج ليس
نعمة لهم بالذات بل هو من اثار القدرة الكاملة لعله لذلك عبر بالامكان والحمل **قوله**
وحمل الحيوة اولا على حقيقتها التى ضد الموت فيه ان الظ من عبارة المص انه حمل المعاش
على معنى ما يعاش به اذ هو من معانيه على ما فى القاموس وغيره فقول المص تتقلبون فيها
بيان لوجه اضافة الوقت الى المعاش بالمعنى المذكور مع الاشارة الى جهة مناسبة هذا
المعنى بتفسير السبات بالقطع **قوله** وثانيا على الانبعاث عن النوم فيه ان المتبادر
من كلام المص انه حمل المعاش فى المعنى الثانى على حقيقته التى هى ضد الموت على ان يكون
فى الكلام تشبيه بليغ فقول المص تبعثون فيها عن نومكم بيان لوجه الشبه مع الاشارة الى
جهة مناسبة هذا المعنى بتفسير السبات بالموت **قوله** على ما مر وان كان جعل النوم قطعا

الا انه لما كان الغرض من ذلك القطع استراحة القوى فكانه جعل النوم استراحة فيما مر
من الوجه الاول فلا يرد ان ما مر جعل النوم قطعا لا نفس الاستراحة وذلك ظ **قوله** ويزداد
بهذه الملاحظة لو قال ويظهر بذلك كمال الاتصال بين هذه الجمل لكان اظهر واولى كما لا يخفى
قوله التى هى كالفراش انفهام التشبيه البليغ من كاف التشبيه لا ينافى ما سبق من قول المحشى
وكون الكلام تشبيها بليغا بناء على ما اراده كما بيناه هناك اما لو بنى قول المحشى فيما سبق
على ظاهره فيمكن دفع التدافع بين القولين ايضا بان يقال الفراش كما يطلق على فراش النائم
يستعمل بمعنى المفروش فعلى الاول يكون الكلام على التشبيه البليغ دون الثانى فلا يتضح الحمل
على التشبيه البليغ على تقدير كون المهاد بمعنى الفراش بل يبقى على الاحتمال اما اذا كان المهاد
بمعنى المهد المعروف فكون الكلام على التشبيه البليغ متضح بلا احتمال فالمحشى نفى بقاء على تقدير
كون المهاد بمعنى الفراش التشبيه البليغ الجزمى واشار هنا الى التشبيه البليغ الاحتمالى
فظهر هنا انه لا تدافع بين قولى المحشى على تقدير البناء على ظ عبارة كما ظهر فيما سبق عدمه
بناء على مراده فلا تدافع بين كلاميه اصلا **قوله** وذكر الشمس الخ اعترض عليه بعض الافاضل
بانه مناف لما يذكره من ان وصف السراج بالتلالؤ هو المتعارف دون الحرارة وبانه
انما يظهر على الاستعمال المشترك فى معنييه اقول لعل ما ذكره المحشى هنا مبنى على ما قاله الراغب
الوهج حصول الضوء والحر من النار فالوهاج على ما قاله وصف جامع للضوء والحرارة ولا
يلزم من توصيف السراج بوصف جامع للوصفين اعنى الوهاج على ما قاله الراغب
كون توصيفه بكل من الوصفين متعارفا فالحرارة على ما قاله المحشى هنا مندرجة فيما به
التوصيف لا ما به التوصيف وما يأتى من المحشى نفى كون الحرارة ما به التوصيف كما هو
مقتضى ما ذكره المص من المعنى ثانيا فاندفع بهذا الاعتراض الاول وكذا اندفع الاعتراض
الثانى المبنى على جعل كل من الصفتين العظيمتين اعنى الضوء والحر معنى مستقلا
موضوعا له وجعل قول المحشى فى نوره تحصيل معظم النعم ناظرا الى ما ذكره المص من المعنى
الاول للوهاج وجعل قوله وبحرارتها تربية ما يحتاج اليه الانام ناظرا الى ما ذكره المص من المعنى
الثانى للوهاج وقد عرفت ان كلام المحشى هنا مبنى على ما قاله الراغب من ان مجموع

قوله الحصر بسبع سموات اقوياء [illegible] الا ان مراده [illegible] ... [illegible]

وحاصله انه [illegible]

اعنى قوله تتقلبون فيه بتحصيل معايشهم ٨

الدالين على الضعف

الوصفين بمعنى واحد للوهج ودخل كل منهما في المعنى الواحد للوهاج فلا يوجب قول المحشي
في نورها تحصيل وبحرارتها تربية وقوله كلتا صفتيه استعمال المشترك في معنييه معا على
ان لقائل ان يقول الاستعمال يكون بالدلالة والارادة معا لا بالدلالة فقط فلا يلزم من
كون العبارة كاشفة ودالة على الصفتين ارادتهما منها معا حتى يلزم استعمال المشترك
في معنييه قوله ولا يخفى ان وصف السراج الخ يعني انه وان كان المراد بالسراج هو الشمس
في المعنيين على ما ذكره المص لكن لما كانت ارادتهما منه بواسطة ذكر السراج المشبه به
والتعبير به عنها لم يكن جعل الوهاج بمعنى البالغ في الحرارة وصفا للسراج على ما ينبغي
اذ السراج المشبه به لم يتعارف وصفه به وبما ذكرنا يظهر سقوط ما اورده بعض الافاضل
من انه لا وجه لقوله ولا يخفى الخ لان قول المص والمراد الشمس لا يخلو من ان يكون متعلقا بالوصفين
او بالاخير فقط واما تعلقه بالاول فقط ففي غاية البعد بحيث لا يرضى به من له ادنى تمييز
قوله كما روي الخ التفسير بالسموات فهو قيد للمنفي لا النفي وهو ظ قوله لا ينزل منه الماء بعصره
اي بمعصورية كما يستفاد من قوله بخلاف السحاب فانه يعصره الريح فان مقتضى المقابلة
هو ان السماء ليس بمعصور واما السحاب فهو معصور للريح فتدبر قوله انما يتم لو جاء
المعصر بمعنى العاصر يدل كلامه على انه فهم ان يعصرن في قول صاحب الكشاف فكان
السموات يعصرن على البناء للمعلوم من الثلاثي وليس كذلك بل هو على البناء للمعلوم
من الافعال على ان يكون همزته للتعدية على ما يستفاد من تفسيره بقوله اي يحملن على
العصر ويمكن منه مما افاده الاستاد طاب ثراه يكشف من كشف الكشاف
ومعلوم ان مجيء الهمزة للتعدية مما لا ينكر قوله ولو قيل المراد بالمعصر الذي حان له الخ
توجيه لما في تأويل الكشاف من قوله فكان السموات يعصرن بحيث يندفع عنه ما اورده
المحشي بقوله انما يتم لو جاء المعصر بمعنى العاصر تقرير التوجيه ان المعصر وان لم يجيء بمعنى
العاصر لكن يجيء بمعنى حان له ان يعصر مما لا ينكر كيف وقد فسر المعصرات بالرياح
التي حان لها ان تعصر السحاب فالكشاف يحمل المعصر على الذي حان له ان يعصر كما
حمل المص وغيره المعصرات على الرياح التي حان لها ان تعصر السحاب غاية ما في الباب

ان الكشاف لم يذكر صريحا الحينونة لكن لا مانع من كونها مرادة له فيكون قوله يعصرن
على تفسيره المذكور في الكشاف اي يحملن على العصر ويمكن منه ملحوظا معه الحينونة
والمشارفة على العصر المفسر فيلزم في قول الكشاف يعصرن اعتبار امرين احدهما
الحمل على العصر والاخر اعتبار الحينونة فلذا اشار المحشي الى ضعف التوجيه المذكور
بقوله كان تكلفا على تكلف مشيرا بالاول الى اعتبار الحينونة في قول الكشاف
يعصرن وبالثاني الى اعتبار الحمل على العصر لا يقال مجيء همزة الافعال للحينونة فلا
يحكم عليه بانه تكلف لانا نقول ليس كلام المحشي في المجيء المذكور ولا يحكم بكونه تكلفا
بل كلامه في ان يعصرن في قول الكشاف جعله صاحب الكشاف اولا بمعنى يحملن على العصر
ويمكن منه فلو حملناه على معنى يشارفن ان يعصرن حال كون هذا اللفظ بمعنى يحملن على
العصر لزم في قول يعصرن في هذا اللفظ نفسه تكلفان تحملن واعتبار يشارفن نعم يوهم
ظاهر كلام المحشي بان التكلف هو مجيء المعصر بمعنى الذي حان له ان يعصر لكن لما كان يعصرن
في عبارة الكشاف مفسرا له ومبتنيا للمعصرات وكان اعتبار الحينونة والمشارفة
فيه باشيا من حمل المعصرات على الحينونة تكلم المحشي في المعصر لا في قول الكشاف يعصرن
وبما بينا ظهر لك انه لا حاجة الى ما ذكره بعض الافاضل من ان وجه التكلف ان المتعارف
في المعصر الذي حان له المعصورية لا الذي حان له العاصرية انتهى مع انه يخدشه
ان المحشي لم يعترض بالتكلف على المص في قوله او من الرياح التي حان لها ان تعصر
السحاب مع انه مبني على حمل المعصر بمعنى حان له ان يعصر على البناء للمعلوم قوله اي اخذ منه
ونقل عنه اي اخذ من اعصرت بمعنى شارفت ان تعصر ونقل عنه اعصرت الجارية
اذا دنت ان تحيض فلقول لهم اعصرت الجارية معنيان احدهما حانت ان تعصر
والاخر حانت ان تحيض فنقل عن الاول الى المعنى الثاني هذا مراده وفيه ان هذا التفسير
والبيان بعيد ان لا يجب اللفظ اذ المتبادر من قول المص منه اعصرت دون
ان يقول وعنه عدم النقل فجعله متعلقا بالاخذ المتحقق في ضمن النقل لتصحيح
اعتبار النقل من جهة العبارة كما اشار اليه بقوله اي اخذ منه ونقل بعيد كما هو

ان التفسير والبيان بعيدان لفظا بعيدان معنى اذ مراد المص بقوله ومنه اعصرت بيان لكون الاعصار بمعنى المشارفة على المعصورية في الاية ببيان لكون الاعصار بمعنى المشارفة على المعصورية في قولهم اعصرت الجارية اذا دنت ان تحيض اذ الحيض معصورية تخييلية فاعتبار النقل في تحصيل هذا البيان من الزوايد عند ذوي الاذهان **قوله** وجعل ابن الحاجب في الشافية الظ انه تأييد لما اختاره صاحب الكشاف من ان الالفاف ليس جمع الجمع وتضعيف لما زعمه ابن قتيبة ويرد عليه انه ان اراد ان ابن الحاجب جعل جمع فعلاء صفة فعالا ولم يرض بكونه غير فعال جمعا له فهو خلاف الواقع وان اراد انه جعل الجمع المذكور جمعا له وان وجد له جمع اخر فهو لا يصلح للتأييد والتضعيف **قوله** صار المقام مقام ان يسأل فيه ان المقام انما يكون مقام السؤال عن الميقات اذا علم البعث صحة ووقوعا ايضا واما مجرد العلم بصحة البعث فانما يستلزم صيرورة المقام مقام السؤال عن وقوع البعث والجواب ان الكارهين للبعث وشكهم في وقوعه لما نشأ من ترددهم في صحة البعث كان العلم بصحة البعث مستلزما للعلم بوقوعه فظهر لزوم قوله صار المقام اه على قبله بملاحظة ذلك الاستلزام هذا الجواب هو المناسب لما قاله المحشي عند قول المص تذكير بعض ما عاينوا من قوله فيندفع به انكارهم وشكهم الناشي من التردد في الصحة وقد يجاب ايضا بان الردع والوعيد السابقين ملحوظان في طرف الملزوم وقد يقال ايضا ان الاستدلال على صحة البعث مع انهم سامعون وقوع البعث في الواقع يستلزم صيرورة المقام مقام السؤال عن ميقاته تأمل **قوله** اذ بحكم الله تعالى تعلق ارادته به في الازل الظ انه اراد بحكم الله تعالى ارادته الازلية باعتبار تعلقها الازلي اذ هو المتبادر المناسب بقول المص في علم الله وبإضافة الحكم الى الضمير الراجع اليه سبحانه ويؤيده تفسير القضاء بالارادة في سورة البقرة حيث قال في قوله تعالى فاذا قضى امرا فاذا اراده وفي سورة حم المؤمن ايضا

اشارة الى الصواب اخر وهو ان مراد المعترض ان كون المقام مقام السؤال عن الميقات لما كان موقوفا على العلم بالصحة والوقوع كذا علم بناء على الاول كذا علم ان لم يتحقق هنا ولا لو ادعى ان القرآن الاول ... ـــ

كما هو مناسب لما قال الكشاف في تفسيره كما انه في تقديره تعالى وحكمه ـــ

حيث

حيث قال في قوله تعالى واذا قضى امرا اي اراد شيئا ثم قال المص في سورة البقرة واطلق على تعلق الارادة وحمل كلام المحشي على ما ذكرناه مساغ **قوله** اي بهذا الترديد او ثبوت كون يوم الفصل ميقاتا في الحكم بالمعنى المذكور **قوله** اما لو كان حادثا فليس الثبوت الآتي اذ التعلق الحادث للارادة انما يوجد زمان وجود المراد الحادث على ما تقرر في موضعه ولم يوجد حين نزول الاية نهاية الدنيا ولا الوقت المضروب لها حتى يتعلق بها وبه الارادة الازلية تعلقا حادثا بخلاف التعلق الازلي للارادة الازلية فانه لا يقتضي وجود المراد الحادث معه بل يقتضي تأخره كما لا يخفى **قوله** ويمكن ان يقال ان كان الظ انه وجه آخر من المحشي غير ما ذكره المص ويوهم ان المص حمل كان على الماضي وانت خبير بان حمله على الاستمرار مما يساعده كلام المص كما افيد **قوله** يعني انه نهاية ايام الدنيا اراد بالنهاية والآخر في الموضعين ما هو خارج عن ذي النهاية وعن ذي الآخر لا ما هو جزء منها وذلك ظ في نفسه ويستفاد من التعليلين فلا مجال لما صدر عن بعض المحشي من انه يخالف لكون يوم الفصل اول ايام الآخرة مع انه يجب الايمان به ويخالف ايضا لكون يوم ينفخ في الصور بدلا من يوم الفصل اذ النفخ في الآخرة انتهى وما سمعت عاقلا يقول ان الآخرة من ايام الدنيا فضلا عن فاضل **قوله** هذا يقتضي ان يكون في قوله فيه منع ظ وما ذكره من قوله اذ لا يتصور في المواضع الثلثة ثم اذ لا يلزم من عدم التصور نظرا الى العادة عدم التصور نظرا الى القدرة القاهرة على ان لمانع ان يمنع اقتضاء الايتان عرفا ولغة الرجل واليد ويستند بموارد استعمالاته فاقتضاء المروي للتغليب محل مناقشة **قوله** للاعن افواج الامة اقول على تقدير كون السؤال عن افواج الامة في الاية يكون الجواب بهذه الفقرة ايضا في محله بناء على انه صلى الله تعالى عليه وسلم فهم من حال السائل ان مقصوده الاصلي من سؤاله هو السؤال عن عصاة الامة فقط كما هو حال المؤمن الذي غلب فيه الخوف على الرجاء في سؤاله عن امثال هذا المقام او بناء على ان العموم في قوله تعالى فتأتون افواجا بيان حال العصاة بقرينة وروده في مقام الوعيد

انظر في قول المص والطلق على تعلق الخ ... اي ارادة بيان ان اطلاق القضاء على الارادة يحمل نوع خفاء بتفسيره بالقضاء في التأييد ـــ

لان زمان وجوده متقدم على زمان وجوده

اذ الارادة الازلية ربطت الحوادث باوقاتها فلا تتخلف عن تلك الاوقات ـــ

وعدم ذكر المشركين لانفهام سوء احوالهم عن بيان احوال العصاة الاتية او بناء على اسلوب
الحكيم وكانه لهذا قال وكانه قوله بفتح الباب اى الحاصل بغاية السهولة لم يذكر هذا القيد
لظهوره قوله اظهارا لكمال قدرته كان شق السماء في القدرة الكاملة فتح الباب قوله
لان قوله فكانت ابوابا الخ اشارة الى منع الملازمة في قوله لو كان القصد الى ذلك لقال الخ
مستندا بانه انما يلزم القول المذكور لذلك القصد لو لم يكن في العدول عن ذلك القول
افادة فائدة جليلة وقد وجدت وهي افادة انها صارت من كثرة الشقوق كان الخ
لقائل ان يقول ان هذه الفائدة الجليلة كما وجدت في قوله تعالى فكانت ابوابا توجد لو قيل
وفتحت السماء ابوابا لان صاحب الكشاف وكذا المص وغيرهما قالوا في قوله عز وجل وفجرنا
الارض عيونا وجعل الارض كلها كانها عيون انتهى الآن يقال مراد المحشي بالافادة صريحا
ومنطوقا لا بحسب انسياق الذهن من مفهوم اللفظ قوله من كثرة الشقوق الظ ان
يقول صارت من كثرة الابواب المفتوحة او يقول من كثرة الفتوح اذ الكلام على تقدير عدم
ارادة الشق من الفتح ويمكن ان يقال قوله لافادة انها صارت الخ مبنى على ماذكره المص وتذكيره
حتى ينتقل منه الى ما نحن فيه ويقال على قياس كلامه فيما نحن فيه ان قوله تعالى فكانت ابوابا بالافادة
انها صارت من كثرة الابواب المفتوحة كان الكل ابواب والحاصل ان مراد المحشي اجراء
ماذكره المص على تقدير ارادة الشق من الفتح فيما نحن بصدده من ابقاء الفتح على معناه وحذف
المضاف بادنى تغيير وقد تكلف بارادة الفتوح من الشقوق ثم ان الامام فخر الدين الرازي
اعترض هنا على من فسر الفتح بالشق قائلا بان الفتح والتشقق والتفطر متقاربة بانه ليس بقوى
اذ المفهوم من الفتح غير المفهوم من الشق ينفك احدهما عن الآخر اذ يكون السماء ابوابا ثم
تفتح تلك الابواب بلا تشقق ولا تفطر في جرم السماء في وقت الفتح اصلا فظهر الفرق بين الفتح
والشق والتفتح انفكاك احدهما عن الاخر فلا جرم كان تفسير احدهما بالآخر ضعيفا غير قوى
هذا المفهوم كلامه وتوضيحه ان من فسر الفتح بالشق قائلا بتقاربهما ان اراد بالتقارب التقارب
التام بحيث يصح جعل احدهما مبينا ومفسرا للاخر فهو ممنوع كيف والفرق بين مفهوميهما واضح
وانفكاك احدهما عن الاخر جلي كما قرر وان اراد التقارب في الجملة فمسلم لكن لا يجدي اذ المدعى

ومحكوا بانه ابلغ من فجرنا عيون الارض

جعل

جعل احدهما مبينا ومفسرا للاخر ولا يلزم من التقارب بين الشيئين في الجملة جعل احدهما
مبينا ومفسرا للاخر اذا اتقنت ما حققنا ظهر لك سقوط ما صدر عن البعض اعتراضا
على ماذكره الامام اعني قوله ليس بقوي الخ بان غاية ماذكره الامام اثبات التغاير وهو لا ينفي
التقارب بل يؤكده انتهى وكذا اندفع به غريبة صدرت عن صدر الافاضل وفخر الاماثل [illegible]
طاب ثراه معترضا على الامام الرازي اذ مدار ما صدر عنه من وجوه اعتراضاته في اصل
وهما منشؤها على جعل قول الامام مع انه لا يحصل جرم الخ اعتراضا ثانيا وليس كذلك بل هو من
تتمة ما قبله لبيان الفرق بين مفهومي الفتح والشق وانفكاك احدهما عن الاخر فليتأمل قوله
وذلك ان تريد الخ لا يخفى على المتأمل ان حق العبارة ان يقال وذلك ان تجعل مشابهتها بالسراب
في انها تخيل ماء ولا ماء الى اخر القول ثم لا يخفى ان هذا القول من المحشي بيان وجه اخر بدل الوجه
الذي ذكره المص للتشبيه لا بيانه حتى يرد ان كلام المص يأباه كما صدر عن بعض المحشين قوله
ان يفسر المرصاد الخ ان سياق الايات الكريمة من اول السورة الى قوله تعالى ان للمتقين الاية
ظ في الوعيد وكون المقام الاصلي فيه انذار اهل الكفر فالظاهر بالنظر الى السياق هو تخصيص المرصادية
باهل الكفر ولعله لهذا قدم الكشاف المعنى الذي خص المرصادية فيه باهل الكفر واقتدى
به في التقديم المص ثم لا مانع من حمل الترديد في كلام المص على منع الخلو فح في كلامه اشارة
الى الوجه الذي حكم عليه بانه الظ لا وجه لتخصيص هذا الوجه اقول لعل وجهه ان جهنم لما كانت
مخلوقة للعذاب فالمناسب في كمال ترصدها في الكفرة قوله واعتماد فراد لابثين يمكن ان
يقال ورود هذا اللفظ اعني لابثين الدال على المكث في مقام الوعيد لا يخلو عن المبالغة المصححة
لصيغة التفضيل وان لم يلاحظ في تحصيل تلك المبالغة قوله تعالى احقابا قوله لتبادره
من اطلاق الاحقاب اى كونه مطلقا غير مقيد بشيء اذ المطلق ينصرف الى الكامل
وهو المتتابع هنا اقول في عدم الاقتضاء بحث كيف وقد قال في الكشاف ولا يكاد
يستعمل الحقب والحقبة الا حيث يراد تتابع الازمنة وتواليها والاشتقاق يشهد
لذلك الا ترى الى حقيبة الراكب والحقب الذي وراء التصدير انتهى ويمكن ان يراد
بالاطلاق في عبارة المحشي الاستعمال الشايع فح يرجع توجيه المحشي الى ماذكر في الكشاف

ان يكون

فتامل قوله لكن ينافيه ما ورد انه يخرج فيه انه لم لا يجوز ان يراد بالتتابع معنى عام يتم
الاتصال والانفصال بتقليل حقيقة عرفية او مجازا قوله يريد انه لو صح ان المراد
بالحقيقة الى يعنى التردد فى صحة الارادة لا فى صحة اطلاق الحقب على ثمانين او سبعين
الفا كما هو الظاهر من كلام المص قوله ينفيه صيغة جمع القلة لا يخفى انه كلام على السند الاخص
مع ان امر النفى هنا ليس بمستقيم قوله انما يسلم لو لم يسبغ فيه انه اراد المص بالخلود الخلود الابدى
لا مجرد الخلود وما يدل على الخلود الابدى كثير قوله يفهم منه ان مدار الفهم على كون الاخرة
فى قوله جنسا اخر من العذاب بالنظر الى الحميم والغساق ولما ترجح مبدليتهم جنسا من العذاب
اخر من الحميم والغساق افهم ان اصل عذابهم قبل المبدلية بالحميم والغساق لا باخر منهما
وسوق الاية يكون اصل عذابهم فى الاحقاب بحر النار مع انضمام عدم وجدانهم مردا
ومسكنا للعطش الا الحميم والغساق فما يفهم من قول المص ثم يبدلون جنسا اخر من العذاب
مخالف لسوق الاية فلقائل ان يقول لا شك ان العذاب بالنار مقدم على من دخل
جهنم من الكفار فالمص وان لم يذكر فما قبل قوله ثم يبدلون سوى الحميم والغساق ظاهر ان الا العذاب
بالنار ملحوظ قبل ثم يبدلون وبعده واكتفاء المص بملحوظيته وعدم ذكره لظهوره ولعدم
مدخليته فى مبدليتهم جنسا اخر من العذاب فكانه قال غير ذائقين الا العذاب المقرون
بالحميم والغساق ثم يبدلون جنسا اخر من العذاب المقرون بالحميم والغساق والمفهوم من هنا
الاخرية والتراخى كون عذابهم فى الاحقاب الخالية بالنار المقرون بالحميم والغساق فقول كلام ما
ذكره المحشى من الوجه قوله لكن وصفهم يدل على ان حقب المسند الى العام حقيقة لكنه
غير مسلم كيف وقد ذكره الزمخشرى فى الاساس من المجاز وايضا يدل على انه حمل قول المص
وحقب العام اذا قل مطره وخيره على وجه مستقل غير الوجه الذى ذكره بقوله من حقب الرجل
اذا اخطاه الرزق وهو غير مسلم ايضا اذ الظاهر من كلام صاحب القاموس وحقب المطر
وغيره احتبس والمعدن لم يوجد فيه شئ وان حقب فى امثاله بمعنى واحد اعنى احتبس عن
الخير والنفع يسند الى المطر ويسند الى غيره كالعام ويسند الى المعدن فكل واحد هو من مواد
المعنى الواحد المذكور ويعبر عن ذلك المعنى الواحد فى كل مادة بما يناسب المسند اليه فى تلك

وهو كله لكون المعنى واحدا اصلا كما قال الامام وقد ذكر صاحب الكشف فى الاية وجها اخر حسنا لطيف وجهين اخرين ايضا سلمه

المادة فيتوهم تعدد المعنى مع انه واحد فى الكل اذا عرفت هذا يظهر لك انه لو حمل ايراد المعنى
قوله وحقب العام على انه من موضحات المعنى الاول وبيان لبعض موارده لا على انه معنى
مستقل بنفسه ومأخذ برأسه لم يتجه هذا الاستدراك اذ مواده على الاستقلال والمأخذية
وايضا عدا الحمل المذكور قول المص بل يؤيده حيث قال وحقب العام دون ان يقول
او حقب او يقول او من حقب مما يدل على الاستقلال قوله ويمكن ان يقدر حالا
من السابق لم يعين السابق ليذهب نفس السامع الى كل ما يحتمل ان يكون ذا الحال
من المستكن فى الطاغين او لابثين او لا يذوقون قوله يشعر العبارة قال الاستاد
طاب ثراه الظ ان كذا فاعل وفقه ولك ان تقول انه حال من ضمير المفعول فى وفقه
بل اولى قوله وهو انه بيان لكون جزائهم وفاقا بيان الخ لما كان مناط الفصل
فى مواضع البيان كون المبين مبتنيا لما تقدم عليه وكان المتقدم هنا هو كون الجزاء
موافقا والواقع هنا فى موضع البيان لا يبين هذا المتقدم بل الاعمال التى
وافقها الجزاء المذكور كان فى حمل قول المص بيان لما وافقه هذا الجزاء على انه
اشارة الى جهة الفصل خفاء فاحتاج الى بيان وجه الفصل المشار اليه بقوله
وهو انه بيان لكون جزائهم وفاقا ببيان الخ حاصله ان الواقع هنا فى موضع البيان
وان كان اعمالهم لكن المقصود الاصلى من بيان الاعمال بيان كون الجزاء موافقا
لتلك الاعمال فبيانها بيانه لان كون الجزاء المذكور موافقا لاعمالهم اعنى الموافقة
نسبة بين الجزاء والاعمال والنسبة بيانها بالمنتسبين ولما تبين احدهما اعنى
الجزاء فى سابق الايات فاذا تبين الاخر اعنى الاعمال بقوله تعالى انهم كانوا
لا يرجون الاية تبينت الموافقة وفى قول المص بيان لما وافقه دون ان يقول
بيان اعمالهم اشارة الى ما قلنا قوله ان الانتفاع بالاخرة يعنى بالنجاة من العذاب
والفوز بالمطلب فبملاحظة هذا التعميم يظهر ترتب قوله فجزاؤهم بكلا جزئيه على
ما قبله ويمكن ملاحظة هذا التعميم فى قوله بالاخرة بان نقول بنجاة وفوز انه لا يخفى
ان الاولى ان يقول بدل قوله وعدم صيانتهم عن نوائبه ووقوعهم السرمدى فى نوائبه

اذا الكلام فى كون الكفار معذبين بالعذاب الابدى والدال عليه صراحة هو الثانى
قوله فعلى هذا لا يكون ثم كيف وقوله تعالى انهم كانوا ايالا لاعمالهم التى هى السباب الجزاء
وقوله تعالى فذوقوا مسبب لتلك الاسباب كما قرره المص والمتوالى الاصلح من قوله تعالى
وكل شىء احصيناه احاطة علمه تعالى بكل شىء وهى ليست من اعمالهم ولا من
مسبباتها فيكون معترضة بين السبب والمسبب واما تناول كل شىء لافعالهم الباقية
فلا يقدح فى اعتراض الجملة ان الاحصاء شىء وكل شىء آخر والجملة المعترضة
هى الجملة الدالة على الاول دون الثانى وان اعتبر دلالته على الافعال الباقية فعليك
بالتامل قوله فى الكشاف فائدة النقل الاشارة الى وجه عدول المص عن تعبير صاحب
الكشاف ولم يصرح بوجه العدول لظهوره ان يرد ان كثيرا من الفصحاء يقولون
بالتفعيل كثيرا كما يقولون بالفعال ويمكن الجواب بان ما ذكره صاحب الكشاف
من قول فصحاء من العرب فصحاء مخصوصون ولا يلزم من عدم قولهم عدم قول الفصحاء
الاخرين وقد يجاب بحمل قول صاحب الكشاف لا يقولون غيره على المبالغة فى
الاطراد والشيوع بطريق الادعاء قوله اثبت ابن الحاجب قال بعض الفضلاء
فى شرح الشافية لم اقف على مجىء الكذاب مخففا مصدر الكذب مشددا من طريق
اثق بها واما قراءة من قرأ وكذبوا باياتنا كذابا بالتخفيف فهى شاذة فجوز
الزمخشرى فيه اوجها ثم نقل تلك الاوجه قوله كما هو شان المفاعلة فيه انا لا نسلم
ان شان المفاعلة ما ذكر بل القدر المسلم وجود الشركة فى المأخذ واما لزوم
كون المأخذ فى كل من الطرفين بحسب نفس الامر فلا بد له من دليل وايضا ما ذكره المص
بقوله فانهم كانوا عند المسلمين الخ يدل على انهم قابلوا الكذب عند الخصم بالكذب
عند الخصم كما هو حاصل قول المحشى واما التسمية الخ فنقول على تقدير تسليم كون شان
المفاعلة ما ذكر اعنى مقابلة الكذب بحسب نفس الامر بمثله لا يجوز استعمال هذا
الخاص فى العام وهو المكاذبة مطلقا مجازا سواء كان تلك المكاذبة بحسب نفس
الامر او الاعتقاد او عند الخصم ومعلوم ان تحقق العام فى ضمن الخاص فاستعمل

حاصل البحث ان جملة وكل شىء احصيناه باعتبار معناها الاول المتبادر منها بالذات
هى المحكم عليها بانها اعتراض ولا يقدح فى عدم كون الجملة المفهومة منها اعتراضا
ان فهم ان الكلام فى احباط [illegible] المفهومة صريحة من قوله تعالى وكل شىء
فيه اشارة الى انه لا يفهم ولا يدل الاحاطة
احصيناه انهم فعلوا الاشياء او يفعلون شيئا فتقرر فكانه
العلم بكل شىء على انه
ليس فى محله

وقد يجاب بان مراد صاحب الكشاف بلفظ غير
فى قوله لا يقولون غيره الغير المخصوص وهو كذاب
بالتخفيف مصدر فعل بالتشديد بقرينة ان الكلام
فى بيان قراءة التشديد والتخفيف

فى الاية

فى الاية فى ضمن الخاص الاخير دون الاولين لا على ان يكون ذلك الخاص هو المعنى المجازى
حتى يرد انه بعيد بل ان يكون فرد المستعمل فيه المعنى المجازى وانت خبير بان استعمال الخاص
فى العام مجازا لا يستبعد بعد هذا امر بالتامل قوله لعدم قرينة خلافه ولك ان تقول مقام
الوعيد قرينة قوية على كمال الاهتمام بشان الاحصاء وهذا الكمال انما يناسب زيادة
المناسبة بقراءة النصب اذ على تلك القراءة يجعل الاحصاء صدر الجملة ومتعلقا لان تقييد
تفسيره فيتاكد الحكم بالاحصاء ويتعين على تلك القراءة كما قال المص فى قوله تعالى ثم السبيل يسره
الا انه نصب السبيل بفعل يفسره الظ للمبالغة فى التيسير فقرينة النصب كما ترى على علم قوله
والاوجه عندى الخ على هذا يفوت المبالغة المناسبة لمقام الوعيد الحاصلة من حمل النصب على الاضمار
على شريطة التفسير وهذا الحمل لا ينافى كون قوله تعالى وكل شىء احصيناه من متممات كون
الجزاء موافقا قوله والاظهر انه مرتبط اقول فى ظاهريته بل فى ظهوره خفاء وظاهر
نعم يبين يذوقون وبين فذوقوا تناسب لفظى قوله وكيف لا وهم يحاطون اشارة
الى معنى الحديث الشريف فى ضمن بيان وجه الاشدية وذلك المعنى ان هذه الآية من بين الآيات
التى تقال وتعرض على اهل النار يوم القيمة فيزيد بذلك القول والعرض عذابهم وحسرتهم
اشد عليهم من سائر الآيات المقولة عليهم فتكون الاشدية على هذا المعنى محمولة على الاشدية
وقت القول والعرض يوم القيمة بجهة ازدياد عذابهم بهذه الآية المعروضة فوق ازدياده
بسائر الآيات المعروضة عليهم هذا وما نقله من الكشاف اشارة الى معنى آخر للحديث
الشريف اثناء بيان انها فى غاية الشدة وهذا المعنى المشار اليه ان هذه الآية من بين
الآيات الدالة على عذاب اهل النار اشد عليهم من سائر الآيات لان هذه الآيات
ادل على شدة عذابهم من سائر الآيات فعلى هذا المعنى تكون الاشدية بحسب الآية ادل على شدة
عذابهم من سائر الآيات هذا وقوله يحتمل ان يكون المراد به انه اشد حجج فى القرآن الخ
بيان معنى ثالث حاصله ان هذه الآية من بين الآيات التى يحتج بها يوم القيمة على اهل
النار اشد عليهم فتكون الاشدية محمولة على الاشدية بجهة الاحتجاج على اهل النار وقطع اعذارهم
وانت خبير بان الوجه الذى ذكره اولا اوفق بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم على اهل النار

ولهذا الارتباط لو حمل الابد وذوقوا من صفة الاحقاب بحيث
الايام الحرج لا بابه بعد نسخهم احقابا باعتبار ان التعلق الا الحميم
والغساق ثم يجرعون لو قيل لهم ذوقوا فلن نزيدكم الا عذابا
كان الحق ثم يستحضر هذا منه

بدل على اهل الكفر لكنه لا يلايم كلام المص وجعله بطريق التفات اذ بهذا لوجه يدور على
تقدير القول كما لا يخفى على المتامل والوجه الذى كشف نقابه الكشاف احسن لجهة التبادر
واما المعنى الثالث فلبعد اخره وجعله معلقا بالاحتمال هكذا ينبغى ان يحقق المقام **قوله** زيادة
يؤكد بحصر قوله تعالى فلن نزيدكم الاية فيه ان اللازم من ذلك الحصر معذبية الطاغين لا
المعذبية حتى يكون تاكيدا موجبا للفصل ويمكن فى قوله تعالى ان للمتقين مفازا حصران من
اللام ومن التقديم فيدل على كمال اختصاص الفوز بالمتقين فيساق الذهن الى زيادة
بعد الطاغين عن الفوز من النار فيفهم زيادة عذابهم فى المقام الخطابى وهذا القدر من الفهم
كاف فى التاكيد هذا وبقى ان قوله تعالى ان للمتقين مفازا مباين للجملة السابقة غرضا
واسلوبا فاعتبار كونه مؤكدا لها ولو باعتبار حصره مما لا يرتضيه الطباع السليمة على ان
كون مثل هذا التاكيد من موجبات الفصل غير متعارف ولعله لما ذكرنا امر بالتامل **قوله**
والتقى ادناه الخ يريد ان التقوى المفهوم من المتقين بالمعنى العام المتناول لكل من مراتبه
ادناه واعلاه واوسطه وان الفوز الموعود لكل من اصحاب تلك المراتب بحسبها لا بالمعنى
الخاص الذى هو اعلى المراتب وهو التقى عن ما سوى الله تعالى ولا يختص الفوز الموعود باصحاب
المراتب العليا **قوله** نعم البدل بيان لاستقامة البدل النحوى بتعبير لطيف حيث ادى
الى ان الحدائق والاعناب جزاء ناعم جزيل فى مقابلة عمل قاصر قليل تلميحا الى قوله تعالى نعم اجر
العاملين وايضا لما فرع قوله المعانى الثلثة للفوز وكان فى ذكر الحدائق والاعناب
زيادة تصريح باحد المعنيين الاولين وعدم ارادة الثالث كان الحدائق والاعناب
نعم البدل **قوله** والفوز ان كان هنا نسختان احديهما الفوز والاخرى وللمفاز واوفق
النسختين بقوله الاتى وان كان المراد هى الثانية وفيها شوب كما لا يخفى **قوله** وعدم
سماع اللغو والكذب اى بعد ذكر الكاس الدهاق والكواعب الاتراب **قوله** ولعل
المراد بالكاس الملان ابدا اللام فى الكاس للعهد اى الكاس الدهاق فلا يرد ما يمكن ان
يقال الملان مراد من الدهاق لا من الكاس **قوله** وفى بعض التفاسير نساء اهل الجنة
بالبعض لشيوع كون نساء اهل الجنة ورجالها على الاستواء فى سن ثلثة وثلثين فى كتب

التفاسير **قوله** فتفسير الكشاف الدهاق بالمترعة اوفق فى القاموس اترعه ملاءه
وفيه ايضا واترع كافتعل امتلاء وفى الصحاح وقد ترع الاناء بالكسر يترع ترعا اى امتلأ
واترعته انا وجفنة مترعة انتهى فلعل وجه الاوفقية ان المترعة تدل على اعتبار صنع
الغير كما ان ما ذكره صاحب القاموس من المعنيين يدل عليه بخلاف لفظ ملان
فان هذا اللفظ لا يدل على اعتبار صنع الغير وان لم يمنع عن تحققه فلما لم يمنع عن ذلك
التحقق صار التفسير بملان موافقا لما فى القاموس هذا على تقدير ان المترعة فى عبارة
الكشاف اسم مفعول من الافعال واما على تقدير كونها اسم فاعل من الافتعال بمعنى الممتلئة
فالاوفقية لا تحتاج الى البيان **قوله** ولم يضعف جزاء الطاغين حيث لم يقل جزاء
من ربك وفاقا مثلا لكن يخدش هذه النكتة قوله تعالى فلن نزيدكم الا عذابا من وجهين
بل من وجهين بل من وجوه وكذا الايات الاخر الدالة على كمال الاهتمام بجزاء الكافرين
فيقال فى الجواب مراد المحشى بيان النكتة فى الكلامين المتقابلين اعنى قوله تعالى جزاء
وفاقا وقوله تعالى جزاء من ربك واما قوله عز وجل فذوقوا فلن نزيدكم فله نكتة اخرى
وكذا سائر الايات ولا تزاحم فى النكات تامل **قوله** ان النجاة ذكر واى ان اراد
الاتفاق فلم يثبت وان اراد الاختلاف **قوله** والمراد بما بينهما جنس الخ يمكن ان
يقال انه يراد بالسموات والارض وما بينهما اى بهذا المجموع من اللفظ بحسب العرف
جميع المخلوقات وينتقل منه اليه بسهولة ويحتمل ان يراد ايضا بما بينهما ما عدا السموات
والارض بقرينة المقابلة واظهار عموم الربوبية المناسب للمقام والواقع ويجوز
التغليب ايضا **قوله** الا انه قال الكشاف الخ المق من نقل كلام المحشى بيان انه حمل الخطاب
على ما ذكره المحشى بقوله فيندفع تارة بحمله على عدم الخ لكنه لم يحمل النفى على الاستغراق بل
حمله على نفى الخطاب الواحد مع انه ليس بجيد لعدم منافاته مالكية خطابين او اكثر
الا ان يقال فى اثبات المنافاة انه اذا انتهى مالكية الخطاب الواحد فانتفاء
مالكية خطابين فصاعدا ثابت قطعا فقول المحشى فحمل النفى لنفى الواحد الى قوله
الا ان يتفق اعتراض على صاحب الكشاف وقوله الا ان يتفق دفع لذلك الاعتراض واشاره

الكشاف

ان نفی مالکیة الاکثر لا یستلزم نفی مالکیة الواحد ح

الی ان نفی الخطاب الواحد یودی الی استغراق النفی و یرجع الیه وقوله لکن فی الحمل علی استغراق
النفی عنه اعتراض علی صاحب الکشاف بعد توجیه کلامه بان استفادة استغراق النفی
من نفی الخطاب الواحد بناء علی لزوم انتفاء مالکیة الاکثر بنفی مالکیة الواحد مما لا حاجة
الیه اذ لنا ان نحمل النفی علی الاستغراق من اول الامر بلا واسطة نفی الخطاب الواحد واعتبار
لزوم انتفاء مالکیة الاکثر بالطریق الاولی لذلک النفی هذا وانت خبیر بان الظاهر من عبارة
الکشاف حمل النفی علی الاستغراق الا انه فی الوجه الاول حمل الخطاب علی خطاب الله تعالی
واشار الی الاستغراق بوقوع نکرة مخصوصة اعنی خطاب واحد فی حیز النفی وفی الوجه
الثانی حمل الخطاب علی خطاب المخلوق واشار الی الاستغراق بوقوع نکرة مخصوصة اخری
اعنی بشیء فی حیز النفی علی نفی مالکیة خطاب منه ای خطاب جاء من عند الله تعالی
فیکون الخطاب خطابا صادرا من الرب تعالی کما فی الدفع الاول لکن الفرق بینهما
باعتبار ان عدم المالکیة فی الاول بعدم التصرف فی ذلک الخطاب بالزیادة والنقص
وفی الثانی بعدم تبدیل خطاب اللطف بالقهر وخطاب القهر باللطف وربما یتغیر
قول المحشی خطاب منه بقولنا ای خطاب یجیء منه تعالی کما قال فی الدفع الاول خطاب
جاء من عنده تعالی فالخطاب فی الدفعین لیس خطاب البشر بل خطاب الله تعالی الصادر
علی الدفع الاول وخطاب الله تعالی المتمنی صدوره علی الدفع الثانی کما لا یخفی
وهذا الغایة الی فیه منع ظاهر اذ یجوز الحمل علی حذف المعطوف ویجوز الحمل علی التغلیب
ایضا بناء علی ظهور المراد اما لو جعل ایراد کلمة لو الفرضیة للدلالة علی ان هذا
الحمل خلاف المتبادر جدا کما لا یخفی ووجه الدفع تقریره وتوضیحه ان لیس المراد بقوله
تعالی وقال صوابا کما هو مدار الاشکال بل المراد به مع ما قبله ان الروح والملائکة یکونون
فی قولهم الذی هو صواب الی ان یاذن لهم الرحمن فیه ولا شک ان افادة هذا المراد
بهذا الکلام خال عن الاستدراک هذا تقریر وجه الدفع عند المحشی فی کلامی المص والکشاف
ولکن ان نقول فی وجه الدفع انه لو اقتصر فی النظم الکریم علی قوله تعالی الا من اذن له
الرحمن ولم یذکر قوله تعالی وقال صوابا دل النظم علی ان التکلم مشروط بالاذن ولا یدل

افادة ان من اذن الرحمن وان الروح والملائکة یقولون صوابا ٤٢

علی انه مشروط بقول الصواب وان کان قول من اذن له الرحمن صوابا البتة فی الواقع
وقول الروح والملائکة صوابا قطعا فی نفس الامر فیکون علی هذا قول الصواب متحققا فی نفس
الامر مع الاذن مشروطا فی التکلم ولا یکون نفسه شرطا بحسب دلالة النظم فلما ذکر قوله عز وجل
وقال صوابا دل النظم علی ان التکلم هو یتوقف علی شیئین ویشترط بهما الاذن وقول الصواب
وبالجملة فرق بین شرطیة قول الصواب ولزومه للمتکلم وبین تحققه فی نفس الامر مع
الاذن الذی هو شرط من جهة ان من اذن هو الرحمن عز شانه وان المتکلم هو الروح والملائکة
والمفید بالافادة والله تعالی اعلم هو الشرطیة لا التحقق فلعل هذا هو مراد صاحب
الکشاف حیث قال هنا شرطان ان یکون المتکلم منهم ماذونا له فی الکلام وان یتکلم
بالصواب وهو الموافق بعبارته دون ما ذکره المحشی فاحسن التامل تحقیقنا تحقیقنا
لیس اشتراط الثواب بالطاعة لعل اعتبار الطاعة فی الثواب لاجل ان المبادر
من اتخاذ الماب الی ثواب الرب اتخاذه الیه ای الی الثواب غیر مقارن بالعذاب ولا شک
ان الثواب الغیر المقارن بالعذاب یعتبر فیه الطاعة وترک العصیان کما ینبئ عنه
المواعید الثوابیة المنوطة بالایمان والعمل الصالح لکون العمل جزءا من الایمان ح
هنا یکون عطف الطاعة علی الایمان عطف الجزء علی الکل ولا بد من الاقرار
یستفاد منه انه حمل الطاعة ثانیا باباه سیما الطاعة المقرونة بالایمان فعلیک بحملها علی
العمل الصالح علی ما اشرنا الیه ای لتحققه فیما بعد والاولی فیه انه یوهم انه لو لم
یقید بقوله فیما بعد بل قید بقولنا فیما قبل لصحت العلة فی نفسها لکن لا یتم التقریب
ولیس کذلک اذ علی هذا التقیید لا تصح العلة فی ذاتها ولا فی تقریبها فالاولی ان یقول
والا لم تصح العلة فی نفسها اذ عذاب الاخرة لم یوجد فیما مضی بل یتحقق یوم البعث
وکذا لم تصح فی تقریبها لان المتحقق فی الماضی لیس قریبا اما لو کان ظرفا لعذابا
بین افادة کون العذاب المنذر به فی ذلک الیوم وبین افادة قرب العذاب فی ذلک
الیوم یکون بعید فی الابلغیة والتبادر لیس تفسیر ما قدمت یداه حتی لا یلائمه
ان یقال ان قول المص یری ما قدمه من خیر او شر تفسیر ما قدمت یداه ویدفع عدم الملائمة

تحقیقنا

علی الاقرار وانت خبیر بان غالب استعمال الطاعة ح

ملکه

بان الجزم الصوري اولاً ثم ذكر الاحتمالين ثانياً تنبيه على ما هو الاظهر والاعذب
الا ان في الوجه الثاني ايضا حذف القائل ان يقول لا نم ان في الوجه الثاني حذفا ولو سلم
فلان التفرقة بين حذف العايد الذي هو فضلة وبين حذف هذا المضاف اعني
نقطة جواب بان المرء يفهم من احدهما كانه منطوق دون الاخر بل ربما يدعى عكسه فليتامل
وجه تقديم الكشاف الوجه الثاني ظهور معنى الاستغراق وقوته في ما الاستفهامية
دون الموصولية وان كانتا مشتركتين في الاستغراق ومعلوم ان الانسب بسياق الاية
وبالواقع العموم والاستغراق واستوضح الفرق بين الاستغراقين بقولك نظرت اي شيء
كتبته وقولك نظرت الشيء الذي كتبته تجد الاستغراق في المثال الاول اظهر قويا دون
الثاني ولذا ترى عروض التخصيص لكلمة ما الموصولة شايعا ذائعا دون الاستفهامية
ولو حمل المرء على المؤمن اذ فيه تخصيص المرء العام وانتظر العام ونقطة ما العامة
وتفويت حسن المقابلة اذ مقابل الكافر هو المؤمن لا المرء ولعله لهذا صدره بكلمة لو
ونقطة الحل فعليك بالتوفيق بين التشريف ابتداء وبين التخسيس انتهاء ولا
تقابل بينهما وهما متحدان الاحسن ان يترك هذا النفي والاثبات وكذا قوله والترديد
ويقول والتقابل بينهما باعتبار ان في الاول حذف مفعول النازعات وفي الثاني
جعل غرقا مفعولا لها كما لا يخفى والغرق كالكدر تلخيصه ان الغرق بسكون الراء وهو
المذكور في هذه الاية متعدد ومعناه النفوس المغرقة لا ما ذكره المص النفوس الغرقة
فانه معنى الغرق بفتح الراء وهو ليس في هذه الاية وهو لازم فتفسير المص ساكن الراء الذي
هو متعد بما هو معنى مفتوح الراء الذي هو لازم تفسير المتعدي باللازم فسببه يتوهم كون ساكن
الراء كمفتوح الراء لازما فلذا قال فالاولى او نفوسا مغرقة لئلا يتوهم الى وانما قال الاولى
لانه يمكن توجيه كلام المص بحمله على بيان حاصل المعنى وما له فتبصر لكان اوفق ربما يمنع
كيف والافقية اما ان تعتبر بالنظر الى المقيد اعني حل العقدة فنقول حل العقدة علم في
تحصيل الامور الصعبة والعقدة تنبئ عن شدة الارتباط والانتظام وايضا لا يتصور
البرد باخراج الدلو عنه بل ما فيه بعينه وما فيه من الهواء لا يمنعه كما لا يمنعه البرد لخلاف

حل العقدة فان كلا من المعقودين لا يخلو عن تغيير ما بسبب الحل وعن منع ما عن الحل واما
اذ تعتبر بالنسبة الى القيد كما هو الظ فنقول الرفق ماخوذ في نشط الدلو كما عبره التاج
في النشط بمعنى حل العقدة الا ان المص اعتمد على ما في المعتبرات من كتب اللغة فاقتصر على
ذكر الرفق في قوله اي يخرجون ارواح المؤمنين برفق ولو جعل المص الناشطات من النشط
بمعنى حل العقدة فظني ان المص لا يذكر لفظة الرفق الذي ذكر في التاج اعتمادا على ما ذكر
فالرفق مراد سواء جعل النشط من الدلو او بمعنى حل العقدة في الصحاح نشطت الدلو
من البئر نزعتها بغير بكرة وفي القاموس نشط الدلو نزعها بلا بكرة وفي الاساس نشط
الدلو من البئر نزعها بغير قامة فالكل متفقون على اخذ الرفق في مفهوم النشط الا ان صاحب
التاج عبر بلفظ الرفق ما عبر عنه غيره بلفظ بكرة وبلا بكرة وبغير قامة اي حال
كمال الاستغراق اي في صفات الله تعالى لا كمال الاستغراق في الشهوات لانه لا يناسب
عنوان النفوس الفاضلة وتفصيل صفاتهم عما ذكره المص والاقسام بها وبلايمه
وجه الملايمة انه لو اريد بحال المفارقة حال الموت لكان اللايق ان يقال في مقابلتها او
حال الحيوة في سلوكها فلما قوبلت بحال السلوك عرف ان المراد بها حال النفوس الفاضلة
حال الحيوة ايضا وحالهم حال الحيوة سوى حال السلوك حالهم عند تمام السلوك ونهايته وهي
حال كمال الاستغراق في ملاحظة الصفات العلى بمعنى مدها على ما في الصحاح قال
فيه واغرق النازع في القوس اي استوفى مدها وفي القاموس اغرق النازع في القوس
استوفى مدها وفي الاساس ومنه الاغراق في القول وغيره وهو المبالغة والاطناب
فلو قال بمعنى استيفاء مدها لكان اوفق بالكتب المذكورة وبقوله عبارة عن قطع تعلقها
بالابدان بالكلية نعم يحصل الموافقة بان يراد من قوله بمعنى مدها استيفاء مدها او بمعنى
مدها مستوفيا ماخوذ من اغرق النازع في القوس ومنقول عنه ان كلمة من متعلقة
بالاخذ المتحقق في ضمن النقل لا بحيث يقال بدل من عن وهذا نظير ما سبق من المحشي على قول المص
ومنه اعصرت الجارية اي اخذ ونقل عنه وقد عرفت ما فيه من ان اعتبار النقل بعيد لفظا
ومعنى فكذا هنا على ان اعتبار النقل مبني على ان اغراق النازع في القوس معنى اصلي بل حقيقيا

للفرق بمعنى النزع الشديد وصاحب الكشاف جعل الاغراق في القول وغيره بمعنى المبالغة والاطناب
من قبيل المجاز وفي الصحاح نزع في القوس مدها يعنى ان النزع بمعنى المد يستعمل بكلمة في
كما ذكر في الصحاح فقول المص تنزع القسي بدون كلمة في خلاف استعمال اهل اللغة فالاعتراض
على المص فائدة النقل فتامل لعله اشارة الى ما ذكرناه من الاعتراض على المص بناء
على ما في الصحاح او اشارة الى ان القسي منصوب بنزع الخافض في كلام المص فيوافق ما في
الصحاح او اشارة الى جواز استعمال اخر بلا كلمة في وان لم يذكره الصحاح ومن جعل الامر
بالتامل اشارة الى الاعتراض على صاحب الصحاح بان الظاهر ان يقول نزع القوس مدها
فيحمل كلمة في على الزيادة في كلام صاحب الصحاح فقد اخطأ لان مثل هذا المقال على من
هو سند في اللغة مع مساعدة اهل اللغة لما في الصحاح لا يرتضيه سلامة الطبع
اي حذف ما يدل على قيام ظاهره التاويل في جانب المرجع بان يسبق ذكر قيام الساعة
كسبق ذكر ما يدل عليه وكسبق ذكر جواب القسم فيجوز ارجاع الضمير الى كل منهما اما الى ما يدل
او الى جواب القسم ولك ان ترجعه الى قيام الساعة باعتبار احد المذكورين على سبيل المسامحة
او باعتبار الاسناد المجازي وان نحمل قول المحشي اي حذف ما يدل الخ بيان حاصل المعنى وما له
ينتظم على كل من الاحتمالات الثلث تامل لعله اشارة الى ان المزج والبدلية
لو لم يكونا مرادين لكفى ان يقول منصوب على ان يكون النظم الكريم مبتداء ومنصوب خبره
بلا حاجة الى قوله هو كما لا حاجة الى الواو فالمص لو قال هو منصوب بلا واو لدل على المزج
والبدلية كما دل بالواو ويحتمل ان يكون اشارة الى ان المراد بالدلالة في قوله ويدل الدلالة
بحسب الظ والا فلا دلالة قطعية في قول المص وهو على المزج والبدلية اذ يجوز ايراد النظم
على سبيل الحكاية وهو قول منصوب جملة مستقلة موردة لبيان الاعراب وبهذا الجواز
ظهر ضعف ما قيل ان قوله يوم ترجف الراجفة لو لم يكن بدلا لكان مبتداء وهو قوله
وهو منصوب خبره وما بين المبتدا والخبر ليس من المواقع الواو انتهى اللهم الا ان يريد
هذا القائل توجيه الدلالة بحسب الظ دون القطع وان يكون محكيا جوز البناء على الفتح
الكوفيون وان كان المضاف اليه معربا وقد ذكر المحشي في اخر سورة المائدة ما يتعلق

بهذا

بهذا المقام وعلى هذا التجويز قوله الاتي ونحن نقدر ليأتيني ونجعل ترديد النصب بين
اللفظي والمحلي مجرد بيان حال يوم نحو الا على ان يكون كلا شق الترديد مختار المص فصح
يرد ان النصب المحلي مخالف لما حكم به المص في اخر المائدة تامل ولهذا صار فيه
ان الافادة دائرة على كون الراجفة بمعنى ما من شانه الرجفة لا على كون اللام للعهد كما
يشعر به قوله ولهذا صار الخ وانما وصف نكتة زائدة على ما ذكر المص لان ما
ذكره المص وجه اضافة الابصار الى ضمير القلوب وما ذكره المحشي بقوله وانما وصف
وجه وصف الابصار بالذل وذلك ظ ولعل المص ترك ذكر هذا الوجه لظهوره بخلاف
النكتة الاولى لان اثر الذل انما يظهر فيها فيه ان اثر الذل لا ينحصر ظهوره في البصر
بل يظهر في اشياء اخر كالوجه والكلام والحركة والسكون وغيرها والسكون وغيرهما الا
ان يدعى حصر كمال الظهور او غلبة لان الدليل علة لظهور اثر الذل في الابصار
لا للحصر اذ لا تفيده او ينظر نظر الرفيع الترديد اما لجنب الطبايع والاخلاق او
الى الالات والاوقات وانت خبير بان المناسب لهذا الترديد وللواقع ايضا ان يذكر
مثل هذا الترديد في الدليل ويقول لان الدليل لا ينظر الى احد تقصيا وتكبرا او ينظر
اليه والتقسيم في جانب العزيز جار مثله في طرف الذليل الاظهر ان ناخرة مغير
نخرة للازدواج اعتبار التغيير مع استعمال كل منهما في كلام العرب وانطباقه لهذا
المقام مما لا ينبغي وان كان للازدواج وبالجملة الاظهرية في المغيرية غير مسلمة
وفيه ان بعض القضية انما مبنى هذا الاعتراض جعل ظرف الحديث وقت مجرد النداء اما
اذا جعل ظرفه وقت النداء مع متعلقاته المذكورة في الايات الكريمة وهو الظ فلا يرد
وهو انه اسم موضع كونه اسم موضع مفهوم من قول المص في سورة طه بتاويل المكان
ولما كان ذلك المكان مكانا بالشام في الواقع ونفس الامر وكان نقل المحشي كلام المص
في سورة طه نقلا بالمعنى قال وهو انه اسم موضع بالشام وان لم يصرح المص هناك بالشام
فلا يرد على المحشي ما اورده بعض الافاضل من ان النقل لا يطابق المنقول عنه وله وجه
اخر اقول لا يخفى على ذوي البصاير ان ما ذكره المحشي من الوجه الاخر من متمولات الوجه الذي

ذكره المص في سورة طه اعني كون قوله تعالى هل لك الى ان تزكى الى اخر الاية دعوة في صورة
المشورة واما التنبيه على ان موسى عليه السلام هو الاصل في الامر بالتبليغ وان لم يشمله
الذي ذكره المص ثمة لكن التصريح بالاصالة في الايات السابقة اغنى عن اعتبار التنبيه فيه
على ان قول المص في سورة طه مثل هل لك الى ان تزكى بيان للقول اللين وتمثيل له كالاجمال
هو القول اللين وما هو كالتفصيل هو هل لك الى ان تزكى الاية وليسا بمحلين للتنبيه
ومنشأين له بل المحل والمنشأ له قولا وقل وليس تمثيل المص بشيء منهما ولو اعتبر الاجمال
والتفصيل بين قوله تعالى فقولا له قولا لينا وبين قوله تعالى فقل هل لك الى ان تزكى
فالمنظور اليه في الاجمال والتفصيل العمدة فيهما الدعوة في صورة العرض والمشورة
لا بوجه العنف والشدة والتنبيه المذكور وان وجد فيهما فليس بعمدة كما لا يخفى والاظهر
ان التقدير الى فيه انه انما يكون اظهر لو كان مراد المص من التقدير مجرد بيان وجه
الارتباط بحسب نفس الامر واما اذا كان مراده بيان وجه الارتباط لنفس الامر
مع بيان المعطوف عليه المفهوم من الاية السابقة اعني قوله تعالى اذهب الى فرعون انه
طغى فقل هل لك الى ان تزكى واهديك الى ربك فتخشى فلا يكون ما ذكره اظهر كما لا يخفى
والظاهر ان المفصل على وجه الظهور انه اطلق المقدم وكذا الاصل ولم يقيدهما
بقوله على اليد البيضاء وبالنسبة اليهما وكذا لفظ المجموع وجمع المعجزات ولم يتعرض
في اثناء كلامه لخصوصية اليد البيضاء بخلاف كلام الكشاف ووجه كون قلب
العصا حية ولك ان تقول في تقرير اصالتهما ان لهما شأنا عظيما كيف لا وقد
قص الله تعالى في القرآن حاله مفصلا وجعله سببا لظهور غلبته عليه الصلوة والسلام على
فرعون وقومه في الجمعية الكبرى وهو السبب في ابطال سحر السحرة كما هو سبب في ايمانهم
وفيه معجزات كثيرة كما ذكرت في المعتبرات وجها اخر وهو كون الباقية كأنها
من جملة الاولى لكونها تابعة لهما يقتضي التقدير الاول مع التقدير الثاني يقتضي
كون الواقع عقيب التكذيب والعصيان جمع الجنود وبين الجمعين مدة طويلة ويقتضي
التقدير الثاني ان جعله كالاعقيب حشر الجنود اي التقدير الاول يقتضي ان جعله كالاعقيب

جمع السحرة فما يقتضيه احد التقديرين لا يلائم ما يقتضيه الاخر ولقائل ان يقول قد يعد
الزمن الطويل قصيرا امزجة ان ما وقع في ذلك الزمان الطويل حاله وشانه ان يقع
في اضعاف ذلك الزمان بحسب الزعم والحسبان فهنا لما كان طغيان فرعون وتكبره
سببا لمعاملاته بقومه معاملة من يخلد في الدنيا ولا يعرض له الفناء وكان امر نهايته في
حسبانه وزعم قومه يقتضي انقضاء مدد طويلة وقرون كثيرة فعد سبحانه وتعالى
اخذه النكال الذي اوقعه قبل انقضاء مدة حسبانهم في زمن يسير بالنسبة الى زعمهم
بكثير معقبا لجمع السحرة على التقدير الاول وايضا لما كانت الجنود التي جمعها فرعون من المدائن
واطرافها من القرى خارجة عن الحد بحيث قال فرعون لقوم موسى الذين اسر بهم مع كونهم
ستمائة الف مقاتل لم يعدوا احد دون العشرين وفوق الستين جمعية على ما ذكره اهل
التفسير ان هؤلاء لشرذمة قليلون كان حال ذلك الجمع وصفته ان يحصل في اضعاف
تلك المدة التي حصل في الاوهام والظنون فلما حصل ذلك الجمع قبل الموهوم والمظنون
من زمن يسير بالنسبة اليهما عد جمع فرعون جنوده معقبا للتكذيب والعصيان
فعلى ما قررنا يكون قول المحشي يقتضي التقدير الاول وكذا قوله والثاني اعتراضا على المص
كما هو المتبادر من لفظ الاقتضاء واما حمله على تحقيق المقام فلا يخفى بعده عن الافهام
الاولى ومناديه وجه الاولوية ان فيما ذكره المص ايهام العطف على
التأكيد ولجواز كون الباء زائدة ولا سيما عند قصد المشاكلة قال الاولى واما بأ
بنفسه فمتعارف في مقام التأكيد فلذا لم يتعرض له هذا واما ما قيل في بيان وجه
القول بالاولى ذوا والصواب ان قوله بنفسه ليس بتأكيد بل معمول موضع فقط
وقوله بنا دمعطوف على بنفسه ففيه اخراج بنفسه عن التأكيد مع انه المتبادر
منه واعتبار لفظة اخر في قول المص ادبنا داخر وعدم ملايمته لضمير المتكلم
في الاية الكريمة جدا اذ يلزم ان يقال في تقرير معنى الاية قال فرعون ومناديه
انا ربكم الاعلى لكن مناديه بزيادة لفظ يقول فرعون فيلزم توزيع الكلام بين
فرعون وبين مناديه باعتبار القول في المنادي الاخر وبعدم اعتباره في فرعون

فمن دخل فى الصباح لا يحتاج الى المصباح وهو ظ وجه الظهور انه لا حاجة
فى هذه النسخة الى تقدير لفظ اجنبى بل يقدر مثل الملفوظ كان يقال اعلى من
كل من بلى امركم فيقدر لفظة اعلى بقرينة الاعلى ولما كانت القرينة والمقدر سببها
لفظا واحدا بمعنى واحد كان هذا المقدر كالملفوظ فلم يلزم استعمال افعل التفضيل
باللام ومن معا بخلاف النسخة الثانية فانها تحتاج الى تقدير لفظ مغاير للقرينة
لفظا ومعنا كما قدره المحشى وبما قررنا ظهر اندفاع ما قيل دعوى الظهور فى النسخة
الاولى غير ظاهرة لاحتياج كلتا النسختين الى التاويل وظهر ايضا انه لا وجه لحمل
النسخة المحكوم عليها بالظهور على التحريف من الناسخين بناء على ان يكون تلك النسخة
المحكوم عليها بالظهور عند تحرير المحشى قوله اعلى كل من بلى امركم فحرفها الناسخون
وحذفوا لفظة اعلى والتوبمن مكانه والاعتبار لا يخفى انه مبتدا والباء
فى باخذه متعلق بالاعتبار وكلمة فى فى قوله فى الاخرة متعلق بالاخذ وفى قوله فى الدنيا
متعلق بالاعتبار المقيد بقيد الاخذ فى الاخرة وقوله الاخبار الانبياء خبر المبتدا لواو
متعلق بحاصل مشكل يمكن ان يقال ان كونه مؤكدا بعد ملاحظة عطف
الاولى على الاخرة فلما كان التنكيل المفهوم من الفعل مطلقا غير خاص بالدنيوى
او الاخروى مع انه وارد فى مقام قصص الله تعالى وبيان التهديد عم ذلك التنكيل بالدنيوى
والاخروى فيكون قوله تعالى نكال الاخرة والاولى من قبيل المصدر المؤكد
وقول الكشاف دفع توهم المنافات بين ما جعله اصلا وبين ما جعله صاحب
الكشاف اصلا يدرج صاحب الكشاف فى الاخرة والاولى فى الاصل معمولا للفعل
واوله المحشى وينبغى ان يحمل الى الظ انه اشارة الى وجه كون قول
تعالى بناها بيانا لكيفية الخلق اذ الكيفية ليست صريحة فى لفظ البناء تعالى
وينبغى ان يحمل اه حتى يتبين بهذا الحمل كيفية الخلق بانه بلا مواد وبلا سبق اصل
هذا وذلك ان نقول ان فى لفظ البناء بيانا لكيفية الخلق من جهة اشعاره بالاحكام
والمتانة فلذا اختير على السقف ويحتمل ان يراد بقوله تعالى بناها على وجه مخصوص

فيدل على الكيفية الاجمالية للبناء فمراد المص بقوله ثم بين اجمالا ومراده بقوله البناء
فى قوله ثم بين البناء على الوجه المخصوص الاجمالى ويمكن ان يقال ان مبين الكيفية مجموع
البناء وبيانه فيقول قول القاضى فقال مجموع البناء وبيانه لا البناء فقط فاختر ما شئت
من هذه الوجوه قوله اى اتمها المناسب لما فسر المص التعديل به فى سورة انفطرت ان
يقال اى جعلها متشابهة الاجزاء ملساء ليس فيها خلل وشقوق كما اشار اليه الاستاد
طاب ثراه يعنى ان يراد بهذه الارادة يظهر كمال حسن المقابلة بين قوله تعالى
واغطش ليلها وبين قوله تعالى واخرج ضحيها بناء قوله تعالى فى هذا التعبير ما لا يخفى من
اساءة الادب لان خلق ما فى الارض الذى صرح بتقدمه على خلق السماء فى قوله تعالى
هو الذى خلق لكم ما فى الارض جميعا ثم استوى الى السماء فسويهن سبع سموات فاذا هو مقدم
على المقدم على خلق السماء فكيف يكون بعد السماء وقد تكلف القاضى فى سورة
البقرة عند قوله تعالى خلق لكم ما فى الارض جميعا ثم استوى الى السماء الاية وقوله فى هذه
الاية اى فى قوله تعالى والارض بعد ذلك دحيها وقوله وتوقف امر من التوقف عطف تدبر
وتامل وما فى قوله بعد ما عرفت موصولة ومن بيان والموصول مع صلته تفسير لكلم الاشارة
فى قوله تعالى والارض بعد ذلك دحيها كما لا يخفى ومعلوم انه لا يلزم من الامر بتوقف الارض
بعد معرفة السماء تاخر خلق الارض عن خلق السماء بقى ان قوله وقد تكلف بلا تعرض
لما اختاره القاضى فى سورة البقرة من ان كلمة ثم لتفاوت ما بين الخلقين وفضل خلق
السماء على خلق الارض كقوله تعالى ثم كان من الذين امنوا لا للتراخى فى الوقت يوهم ان
مختار القاضى فى سورة النازعات هو المعنى المتكلف فيه وانه لم يحكم فى سورة البقرة
بكون ذلك المعنى تكلفا خلاف الظاهر وليس كذلك فان حمل القاضى كلمة ثم فى قوله تعالى ثم
استوى على التفاوت الرتبى لا يقابله كلمة بعد فى قوله تعالى والارض بعد ذلك دحيها
على معناه الظاهر الخالى عن التكلف فمختاره تقدم خلق السماء على الارض واعترض القاضى
على صرف كلمة بعد عن ظاهرها الى خلق البعدية فى التوقف بانه خلاف الظ
والمراد انه حرف الاخبار كما يقال وقع اليوم كذا وكذا ثم وقع امس كذا يمكن حمله على

ويدل عليه ما قلنا قول المص فيما بعد السيد عند قوله تعالى
ثم استوى الى السماء الاية والظاهر ان ثم لتفاوت
ما بين الخلقين لا للتراخى فى المدة لقوله تعالى والارض
بعد ذلك دحيها ودحوها متقدم على خلق الجبال من فوقها
انتهى

صدره بالاحكام لكونه خلاف الظ في نفسه وبالقياس الى قوله تعالى والذى اخرج المرعى
فجعله غثاء احوى اذ الغثاء والاحوى هما المرعى ولا احتياج الى المجاز بيمكن توجيهه
بانه حال اذ لفظ الفصل لا يناسب الحالية عرفا ولا لغة فينبغى ان لو قيل المعطوف
عليه هو المقصود بقوله تعالى ءانتم اشد خلقا ام السماء اعنى خلق السماء الذى هو اشد
منكم على ما مر من المحشى لكان اولى مما ذكره من التقديرين ولا يتجه ان الرفع ليس بمرجوح
فتدبر ثم ان المناسب هو الاول الظ انه اداد المناسبة بمقام التهويل اذ معنى كون الداهية
غالبا على كل من الدواهى ابلغ تهويلا في معنى كونها غالية اذ غلبة الشئ على الشئ
ينبئ عن ضعف المغلوب بالنسبة الى الغالب والعلو لا ينبئ عن ضعف المعلو بالنسبة
الى العالى غير مفيد اى فائدة جديدة واما فائدة التاكيد فمما لا كلام في تحققها
وبعد يرد عليه انه لا يجوز ان يكون وصفها بالكبروية باعتبار زيادة عمومها وشمولها
ولا يلزم من الغلبة على سائر الدواهى تلك الزيادة وعدم وفاء المحافظة يمكن
ادراج هذا الوجه في قول المص وكان قد نسيها من فرط الغفلة فلا تغفل ويكون
الطامة الكبرى حقيقة ذلك التذكر والبروز التقييد بقوله حقيقة لان البدل النحوى هو يوم
فالاتحاد ذاتا بين البدل والمبدل منه لما كان شرطا في بدل الكل لزم هنا الاتحاد بين نفس اليوم
والطامة الكبرى ذاتا ومعلوم ان نفس اليوم بدون ما يقع فيها ليست طامة بل يكون اليوم متحدا
مع الطامة باعتبار ما يقع في اليوم من التذكير والبروز فالطامة في الحقيقة هو ما فيه اعنى
التذكر والبروز لا نفس اليوم وان جعل يوم بدلا من الطامة ومتحدا معه ظاهرا هذا على
تقدير ان يكون المراد من البدل في قوله ولك ان تجعله بدلا بدل الكل ويمكن حمله على بدل
الاشتمال باعتبار كون المضاف اليه ليوم اعنى التذكر والبروز عين الطامة الكبرى
ومتحدا معها ولكان ان تجعل البدل اعنى يوم يتذكر بدل اشتمال من الطامة الكبرى اذ يوم
التذكر والبروز يشتمل على احدى الطامة الكبرى نفس التذكر بل يكفى اشتمال يوم التذكر والبروز
على احدى الطامات المذكورة وان لم يضف اليوم اليها لنكتة فليفهم والافادة
في الاخرة وعدم لحو الرؤية في الاخرة مخصوصة به صلى الله تعالى عليه وسلم لا يقدح في تخصيص

ان بقوله
و تعالى بالجواز عطف قوله تعالى والارض بعد ذلك دحاها على جح
ن ها ولا يلزم ان يكون المعطوف من قول المص بل يكفى فيه ان يكون بيان ان يصح
فوله تعالى ... اشد خلقا ام السماء الذى هو اشد
الكيفية الخلق اختيار الكمال قدرته وبيان الاثار
لا بيانا لما فعلهم بما فعله فالرفع مرجوح
فالعطف على جملة فعلية تقدير الفعل اوفق بالافعال المذكورة
ويمكن ان تقول تقدير الجملة الاسمية
في النظم الكريم فهو الراجح دون ان الرفع ليس بمرجوح
ولا يتجه ايضا فافهم

واشارة الى انه يمكن ادراج طول المدة فيه ايضا

وسيأتى ما يتعلق بهذا البحث ونفع فيه

الطامات المذكورة في كلام المص ولا يجعل الطامة الكبرى

لا تخصيص عليه السلام اقول يمكن حمل الرؤية على الرؤية في الاخرة

المخاطب بالنبي عليه الصلوة والسلام اذ يجوز ان يكون التخصيص اشارة الى انه تعالى
يرى رسوله معاندته وما علم من سوء الحال وفرط الملال ففى هذا التخصيص تعظيم للرسول
واظهار لشرفه وتسلية له وانذار للمعاندين يرى عمله قد يشترك بين المعاقب والناجى
وما بعده من قوله ويعاقب ويجوز تفصيل وتقسيم له اما معطوف على قوله المحذوف فيكون
الجواب التفصيل المذكور اعنى قوله تعالى فاما من طغى الاية اوعلى قوله يوم يتذكر فيكون
قول المص دل عليه يوم يتذكر او ما بعده تفصيل لقوله المحذوف في الكشاف
وليس الالف واللام بدلا فائدة النقل اشارة الى التخالف بين كلامى المص والكشاف
من وجهين الاول انه جعل المص اللام بدلا عن الاضافة دون صاحب الكشاف والثانى
ان صاحب الكشاف علل ترك الاضافة ذاتا وعوضا بالعلم بان الطاغى هو صاحب
المأوى والمص علل به ترك الاضافة ذاتا فقط لانه جعل اللام سادا مسد الاضافة ويمكن
التوفيق بين الكلامين بان كلام صاحب الكشاف على مذهب البصريين اذ لم يجعلوا اللام
عوضا عن الاضافة وكلام المص على مذهب الكوفيين اذ يجعلون اللام عوضا عن الاضافة
ولا يبعد ان يكون وجه الامر بالتدبر ما ذكرنا ومما يجب ان ينبه ان كلام المص عند قوله تعالى
ثم عرضهم على الملائكة الضمير فيه للمسميات المدلول عليها ضمنا اذ التقدير اسماء المسميات
فحذف المضاف اليه لدلالة المضاف عليه وعوض عنه اللام كقوله تعالى واشتعل الرأس شيبا
مثل كلامه هنا اعنى قوله واللام فيه سادة مسد الاضافة دال بظاهره على انه اختار مذهب
الكوفيين وكذا كلامه في قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا واكتفى باللام عن الاضافة للدلالة
على ان علم المخاطب بتعين المراد يغنى عن التقييد دال بظاهره على الاختيار المذكور
ايضا ولذا قال العلامة السعد هنا اى في قول المص واللام فيه سادة مسد الاضافة
ظاهر في اختيار مذهب الكوفيين الى اخر ما قال وكما ان كلام المص دال بظاهره على اختيار
مذهب الكوفيين كذلك ظ كلام الكشاف دال على اختيار مذهب الكوفيين حيث قال
في قوله تعالى وعلم ادم الاسماء كلها اى اسماء المسميات فحذف المضاف اليه لكونه معلوما
مدلولا عليه بذكر الاسماء لان الاسم لا بد له من مسمى وعوض منه اللام كقوله تعالى واشتعل الرأس

شيئا وكذا ظاهر كلامه في قوله تعالى وبشر الذين امنوا وعملوا الصالحات ان لهم جنات
تجري من تحتها الانهار في تعريف الانهار انه يراد انهارها فعوض التعريف باللام من
تعريف الاضافة كقوله تعالى واشتعل الرأس شيبا وكلام الكشاف مع كونه دالا في هذه
الايات على اختيار مذهب الكوفيين قال هنا اي في قوله تعالى فان الجحيم هي المأوى وليس
الالف واللام بدلا عن الاضافة ولكن لما علم ان الطاغي هو صاحب المأوى تركت الاضافة
ودخل حرف التعريف في المأوى لانه معروف اذا عرفت ما نقلناه لك من كلام الكشاف
في الايات السابقة وفي هذه الاية عرفت انه يجب التاويل والتوفيق بين كلامه في هذه
الاية وبين كلامه في الايات السابقة فنقول لما كان كلام الكشاف في هذه الاية صريحا
في ان الالف واللام ليس بدلا عن الاضافة لزم ارجاع في الايات السابقة القابل للتاويل
الى ما ذكره في هذه الاية وذلك بان يراد بالتعويض الذي ذكره في الايات السابقة ترك
التعريف الاضافي بالكلية لمعلوميته والاتيان بالتعريف اللامي بدله لا على ان يفيد ذلك
البدل معنى التعريف الاضافي ويكونا كشيء واحد بل ليفيد معلومية ما دخل عليه اللام و
معروفيته في نفسه لا بالقياس الى المضاف اليه فمفاد كل من تعريف الاضافة واللام
يغاير مفاد الاخر فلا يكون احدهما عوضا عن الاخر ونائبا عنه ومفيدا فائدته نعم يصح ان
يطلق على احدهما انه عوض عن الاخر وبدل عنه بمعنى انه ترك احدهما بالكلية وجيء بالاخر
بدله ليفيد ذلك الاخر الذي جيء به فائدة غير ما يفيده المتروك كعوضية كل من الليل والنهار
عن الاخر وبدليته عنه فما قاله صاحب الكشاف في الايات السابقة من التعويض اراد به
التعويض يغاير فيه مفاد العوض مفاد المعوض عنه وما قاله في هذه الاية من نفي العوضية
والبدلية اراد به انه لا عوضية ولا بدلية بحيث يتحد مفاد العوض والمعوض عنه فحصل
التوفيق بين كلامي الكشاف وبقي البحث والتفتيش في ان المص هل اراد بالتعويض
والسد والاكتفاء ما اراده صاحب الكشاف في الايات السابقة ام اراد بها ما اراده
الكوفيون فنقول العبارة المص احتمال لكل من الارادتين فلذا حكم العلامة السعدي بانها
ظاهرة في اختيار مذهب الكوفيين وحملها الاستاذ الفاضل طاب ثراه على معنى ارادة

قال الفاضل وفقضا الطرف انك غضيض فلا كعبا
بلغت ولا كلابا —
كما تقول للرجل فضا الطرف ترى بطرفك
لكن لما علم انه لا يغض الرجل طرف غيره تركت
الاضافة كذا في الكشاف وكذا قوله اقطع
الصوت اي صوتك —

صاحب الكشاف رعاية الجانب المعنى ودفعا لاعتراض العلامة السعدي وان كان ظاهر
العبارة لا يناسبه هذا الاطناب يقتضيه المقام اذ به ينكشف وجه المرام الا انه
قوله حتى كغير لما كان هذا القول ابيا عن التعميم المذكور ودالا على التخصيص وهو كذلك في نفس
الامر واعترف به ايضا فيجر دعوى عدم التعرض للحصر لو سلم لا يصرف القول الدال على التخصيص
عن مدلوله الصريح مع ان قرينة الحصر ليست واضحة لان المبداء هو الرب تعالى فيه
انه لا يناسب المقابلة بالمعاد اذ هو النشأة الاخرة فما يقابله هو النشأة الاولى فالجواب
المناسب انه لما كان لكل من التصديق باحوال النشأة الاولى والتصديق باحوال النشأة
الاخرة مدخل في استجلاب الخوف من الله القادر القهار ذكرهما كالشخص المتباعد
المناسب ان يقول كالسفينة المتباعدة السايرة التي لا يمكن الوصول اليها ما لم تستقر
على سبيل التعيين ظاهره ان يكون تقييد الذكرها ويحتمل ان يكون اشارة الى حذف
المضاف اي فان ذكر وقتها وعلى التقديرين يرد عليه ما اشار اليه العلامة السعدي
من ان قول المص ووقتها مما استأثره الله تعالى بعلمه ينبو عنه لعل وجه النبو انه لو كان
مراد المص من قوله فان ذكرها فان ذكر وقتها يفهم منه ان الله تعالى لم يستأثر بعلمه بل
اعلم لنبيه صلى الله تعالى عليه وسلم مع ان قوله ووقتها دال على خلافه ويمكن دفع النبو بان
يقال قوله فان ذكرها لا يزيدهم الا غيا على كل من تقديريه على فرض اعلام الله تعالى
وقت الساعة لنبيه صلى الله تعالى عليه وسلم وفرض وقوع علمه عليه السلام ووقتها بيان لما في
نفس الامر من انه لم يعط علمه لاحد غيره فكل من قوله فان ذكرها وقوله ووقتها علة لقوله
ما انت من ذكرها لهم وتبيين وقتها لهم في شيء على ان يكون قوله وتبيين الخ عطفا
وتفسيرا لما قبلها اي ذكروا بما قررنا في دفع النبو يظهر الانتظام بين تفسير الاية
اعني قوله في شيء من ان تذكر وقتها لهم وتعلمهم به وبين تفسير هذا التفسير بقوله اي ما انت
من ذكرها لهم وتبيين وقتها في شيء وبين كل من التعليلين تفسير التفسير اعني قوله فان
ذكرها وقوله ووقتها فان مقتضى الكل ان لا يعين الوقت لهم انه يزيد الغي بتبعيد
المسافة بينه وبينها الى اخر ما سيذكره المحشي في القول الرابع بعد هذا القول يعني

اي يقول المص فخطيان الماخذ من
السفينة بهذا يلحن اللغة ايضا
بجي
منه

امر عظيم يمكن بيان انكار السؤال بان العادة جارية على ان من اراد ردّ اقوى ما على مخص
ذي شيء يردّه بصورة الاستفهام كما يقول اي شيء تقول يا رجل مريدا الا تقل مثل
هذا القول لا على طريقة ان هذا القول امر عظيم لا ينبغي ان يسأل عنه بل على وجه
مجرد الانكار المؤكد فتفطن   وجه عدم المناسبة الظاهر ان هذا الوجه على تقدير
رجوع هو قول المص وهو لا يناسب الى الانذار ويجوز رجوعه الى البعث للانذار فيمكن
ان يقال في وجه عدم المناسبة ان البعث للانذار يناسبه الجد والسعي البليغ في الانذار
وبيان شدائد الساعة ليحصل المقـ من البعث واما تعيين الوقت فليس مما من
البعث حتى يناسبه   انما هو منذر من في الماضي اي انذر من في الماضي ولم يوجد منه التعيين
لهم وينذر من في الحال ولا يوجد التعيين لهم وينذر من في الاستقبال ولا يوجد التعيين لهم
وينذر من في الاستقبال ولا يوجد التعيين لهم فمنذر في قول المحشي انما هو منذر للاستمرار
في الازمنة الماضي والحال والاستقبال والحصر المستفاد من كلمة انما هو منصب الى كل منها
كما قررنا وقوله والمقـ منعه اي ممنوعية وبيان عدم مأذونيته عليه السلام للتعيين مطلقا
اي في جميع الازمنة ماضيا وحالا واستقبالا فبهذا التقرير يندفع ما قيل كون المنع عن التجاوز
عن الانذار الى تعيين الساعة في الماضي داخلا تحت المقـ غير موجه لكونه لغوا انتهى اذ هذا
القول مبني على ان يكون المنع في قول المحشي والمقـ منعه بمعنى نهى الله تعالى نبيه عليه السلام
عن التعيين لا بمعنى بيان ممنوعيته عليه السلام وعدم مأذونيته عليه السلام للتعيين على ان
لقائل ان يقول على تقدير كون المنع بمعنى النهي ان المقـ نهى الله تعالى نبيه عليه السلام عن التعيين
مطلقا بحسب المفهوم نفسه الكلام للازمنة الثلثة وان كان تحققه في نفس الامر في ضمن
الحال والاستقبال وهنا عموم نفس المفهوم مع قطع النظر عن تحققه في نفس الامر كاف في
تصحيح قوله والمقـ منعه عن التجاوز عن الانذار الى تعيين الساعة مطلقا لا في الحال
قوله يضاف باعتبارها معنى ولا شك ان الاضافة المعنوية اصل فلا يقال على مقابله
تلك الاضافة الاعمال على الاصل   اوفق كليهما يحتمل بيان مراد المص وايراد وجه آخر
من عنده وهو الانسب   وهو الانسب باطلاق لم يلبثوا او بيان عشية اليوم اذ

فان لم يشمل باعتبار ما صدقه صيغة مضاف
الاعمال على الاصل لانه يجوز انضياف نفس
صيغة الاعمال على العرف ثم يقال فيها
باعتبار ما يشمله

يستفاد

عبس

21

وبعد ما قلنا ان الاول الاحسن كره بدل ترصيب از
الاكرام سهل الترحيب وما يعلم وجهه
منه عاجزي منه

يستفاد انهم يستقصرون فيه لشدته زمان الحيوة والممات معا   الا عشية او ضحى
يوم بيان قسميه تغليبا   لئلا يخفى على ابن ام مكتوم اقول لعل وجه التعقيب زيادة تعظيم
منه عليه الصلوة والسلام لابن ام مكتوم رضي الله تعالى عنه امتثالا لما يوجبه اوائل السورة
الكريمة وتطييبا لقلبه الشريف بل ايماء الى التبري عما صدر عنه صلى الله عليه وسلم من العبس
والتولي وتنبيها على الفرق بين من استغنى فيه رب وبين ابن ام مكتوم ههنا واعلم ان ما ذكره
المحشي من قوله لئلا يخفى فقاصر نازل على ان كون الترحيب لمعنى معلوم بالقرائن
الا ان يقال المحشي على الوجه الخاص لعل وجه عدم التعرض في الآية الكريمة للوجه الخاص
مع ان العلية باعتباره لا لمجرد الاعمى المبالغة في انكار العبس والتولي من جهة انه وجه
التعرض في مقام التعليل الى ما يناسب الرأفة والشفقة ولم يتعرض الى ما يناسب العبس
والتولي من تكرير السؤال وقطع كلام الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم وايضا التنبيه على
ان اللايق المناسب بمنصبه العالي المسامحة فيما صدر عن الاعمى الذي جاءه وان كان
ذلك الصادر من مستدعيات العبس والتولي بالقياس الى من عداه وملاحظة انه
اعمى يناسبه الاغماض والرأفة   والاوجه الاصوب وانت خبير بان الانسب بالمقام
والاوفق لسياق الآيات والابلغ من جهة المعنى ما ذكره المص   العطف بالواو
ههنا الخ اقول وبالله التوفيق ان مدار العطف بالواو سابقا ومدار العطف
بالواو لاحقا كونه تعالى عز وجل محتملا لمعنيين الاول نسبة المجيء الى نفس الذات اعني
ابن ام مكتوم وجعل المجيئة سببا للفعلين المذكورين كما هو سبب في نفس الامر لكنه
ذكر الذات بعنوان الاعمى مع كون هذا العنوان وتوصيف الذات به غير مقصود
اصالة بل لنسبة المجيء الى الذات للاشعار والدلالة اللذين ذكرهما المص والثاني
نسبة المجيء الى الذات مع قصد العنوان المذكور اصالة وجعل المجيئة بهذا الوصف
العنوان المقـ اصالة سببا للفعلين المذكورين على طريقة جعل الشيء سببا لما
ينافيه لنكتة زيادة الانكار كما يقال اعرض زيد عن عمرو لمحبة عمرو اياه يراد به زيادة
الانكار وان لا علة يعتد بها للاعراض وان وجدت له علة ما في نفس الامر اذا

بقائي له طريقة البلاغة العكس كما قال المصنف على طريقة
ان اتاه الملك او جاءه للطلبة على طريقة
العكس كقعد لك على عادتي لاني
احسنت اليك

عرفت هذا فقول المص للاشعار الخ وقوله والدلالة دائران على المعنى الاول وبيان
لنكتته وقوله اولزيادة دائر على المعنى الثاني وبيان لنكتته وقول المص كانه قال
تولى لكونه اعمى لافادة كون الوصف العنواني مقصودا اصالة في النكتة الثانية
هذا هو التحقيق الحقيق بالقبول واما ما كتبه المحشي من انه تنبيه على عدم التراحم في
النكاة والاشعار بانه يكفي احدى النكاة فمع بعده البعيد في امثال هذه العبارة
لا يليق بافادته الاشارة اذ هو غير خفي على ذكي متعمق ولعل ما ذكرناه من التحقيق
احسن وادق مما افاده الاستاد دام ظله تراه في حاشيته في هذا المقام فان قلت
لم يجعل عليه السلام امر داريا ايضا يعني الا بسبب عدم الاعراض وهو احتمال التطهر
مشترك بين ابن ام مكتوم وبين القوم المذكورين قلت لدفع ذلك حاصل الدفع
ان احتمال التطهر وان مشتركا لكن كون ابن ام مكتوم طالبا للخير يرجح الاقبال
عليه وعدم الاعراض عنه بخلاف القوم فانهم مستغنون عن الخير متكبرون فحالهم هذا
يرجح الاعراض عنهم ويمكن الجواب بمنع قوله لم يجعل عليه السلام امر داريا ايضا بل
حين تشاغل بهم في القوم لا يتطهر من الاثام كيف والكفر الحالي مع الكبر والتعنت
من اسباب الدراية في الجملة لعدم تطهرهم من الاثام ووجه الدفع ان التعبير
الخ فيه ان تعبير المص قوله تعالى وما يدريك لعله يزكى بقوله اي شيء يجعلك داريا
بحاله لعله يتطهر من الاثام يدفع هذا الدفع لانه دال على ان المراد بالتزكي التطهر
من الاثام بسبب التلقف من التعليم والاكتساب منه ولو كان مراد المص ما زعمه المحشي
لقال اي واي شيء يجعلك داريا بحاله لعله يكتسب علما من تعليمك واما ما توهم من الآ
لانه كان زكيا عن الاثام الخ فجوابه ان الانسان وان كان مجدا مبالغا في طاعة الله
تعالى لا يخلو عن التقصير كما دل عليه فقوله تعالى كلا لما يقض ما امره وما ورد كل بني ادم خطاء
وخير الخطائين التوابون وغير ذلك من النصوص فتأمل لعل وجهه ان العلة المصححة
للالحاق وان وجدت بين المرجح وهو عدم الاشتباه لكن لا بد للالحاق بها ودفع المفاسد
بكونه جوابا لامر علة مرجحة ونكتة باعثة فلا بد من التفصيل والتعرف وذلك

قال المص في اخر سورة المزمل عند قوله تعالى واقرضوا الله قرضا حسنا ... فان الانسان لا يخلو عن تقصير ... الاية في جامع ... التوبة ... والتعرف ... انتهى

ذلك التصدي بحكم الانسان حريص على المعنوع ان اللائق بمنصبه العالي ان يكون
التصدي بحكم ارشادهم ودعوتهم الى الاسلام كما يعنيهم فما روى فالعتاب والله اعلم
للتنبيه على ان اللائق بشانه عليه الصلوة والسلام ان لا يعرض عن المؤمن بسبب المذكور
بما ذكر من الصفات ولا يتوجه الى من استغنى عن الخير وان كان ذلك التوجه والاعراض
لقصد الاصلاح فان في ارشاده ايضا حسنات فان قيل ما في ارشاد
المؤمن الرشيد المسترشد الواحد من الحسنات كيف يعادل ويساوي ما في ارشاد
صناديد قريش وائمة الكفر مع كثرتهم وكثرة اتباعهم المتشبثين باذيالهم بحيث
ان اسلموا اسلموا وان لم يسلموا لم يسلموا افلا يكون ارشاد الجماعات الكثيرة
والحسنات المرتبة عليه كافيا في الحرص على اسلامهم وان اورث ذلك الحرص التغافل
في مجلس واحد عمن اسلم مع قصده عليه السلام تعليمه في اعلى ذلك المجلس قلت لم يدع
المحشي التعادل والتساوي بين الحسنات التي تترتب على ارشاد المؤمن المذكور
وبين الحسنات التي تترتب على ارشاد جماعة الصناديد المضلين بل عبارته مشيرة
الى عدم التساوي حيث قال في السؤال ما في تزكية النفس من الحسنات التي لا تحصى
وقال في الجواب فان في ارشاده ايضا حسنات ولم يقيدها في تقرير الجواب بكونها
لا تحصى ثم لما كان هؤلاء الصناديد الضالين المضلين المستغنين المتكبرين
وائمة الكفر وكان قبولهم لدعوته صلى الله تعالى عليه وسلم واتعاظهم بموعظته في غاية
البعد كانت الحسنات التي تترتب على ارشادهم موهومة مخصوصة بخلاف المؤمن
وان كان واحدا فان ثبوت الرشد وظهور اثاره فيه ومجيئه الى رسول الله صلى الله
تعالى عليه وسلم واسترشاده طالبا للزيادة بقوله علمني مما علمك الله دلائل على انه يتعظ
بمواعظه ويترقى في الاهتداء بنصائحه فالحسنات المرتبة على ارشاده مظنونة كالمجزومة
فلا تعارضها الموهومة يعني ذكر التصدي في الاغنياء دون الاشتغال بهم هذا
البيان يقتضي كون المص بعد ذكر التصدي والتلهي الخ نكتة لترك مقابل كل منهما
وجعل احدهما مقابلا للاخر وذلك ان تقول قول المص بعد ذكر التصدي والتلهي الخ

اذ الانسب في الحاق لعلي في انسابه وبه
هو التمني فان وجه وجه الالحاق وهو
الكعف غير موجب في غير التمني ايضا
فهذه الانسبة موجود ولعله شمة
هنا التفصيل والتصرف
التمني فلزم

والتولى
نكتة لترك اللفظين الدالين فى ابتداء السورة الكريمة على المعاتب عليه وهما العبس
وذكر التصدى والتلهى بدلهما يعنى ان سياق الايات مع كونه مستدعيا لان يقال
اما من استغنى فانت له لا تعبس ولا تتولى واما من جاءك يسعى وهو يخشى فانت له
تعبس وتتولى لم يذكر هكذا بل ذكر التصدى والتلهى للاشعار الى وزبدة النكتة
ان العتاب وان جعل فى الظاهر للعبس والتولى لكنه فى الحقيقة على ما ينبأ عنه وهو
اهتمام القلب بالغنى والتلهى عن الفقير وكون العتاب على الوجه الابلغ لو من
النكتة اذ العتاب على الامور القلبية يكون اكد واشد من العتاب على ما هو فى
الجوارح اذ الاشتغال غير ممنوع الى ناظر الى قوله لا للاشتغال به وقوله والتصدى
والاهتمام ناظر الى قوله لا لانه لا اهتمام له فى امره والثانى اذا كان بعد انقضائهما
وهو الظ مما روى فى سبب النزول ومن اول السورة من الفاظ الماضى كما لا يخفى واما
كون النزول فى اثناء الاعراض والتصدى فلا يفيد فى كون الردع عن المعاتب عليه اذ
بنزول ابتداء السورة الدال على العتاب لا يبقى المعاتب عليه من العبس والتولى فيح
يردع بكلمة كلا عن ذلك المعاتب عليه فالحق ان الردع عن المعاتب عليه التنزيه صلى الله
تعالى عليه وسلم تبعيدا له عن معاودة مثله واما كون الردع عن معاودة مثله فلا يحتاج الى البيان
كما ذكر الاستاد طاب ثراه اذ بعد الانقضاء لا يتصور الردع عنهما اذ الردع
لئلا يصدر فاذا صدر الشىء وانقضى فلا يفيد الردع عنه هذا مراده وذلك ان
تجعله للدعوة الى الاسلام جوزه مع كونه حكما باقتضاء تانيث الاول بجعله للمعاتبة او الجمل
او السور تانيث الثانى لان الاقتضاء المذكور ظاهرى لا حقيقى ان لا مانع من
ارجاع ضميرى المذكر والمؤنث لشىء واحد باعتبارين معا حقيقيا فكما جوز المحشى
جعل الضمير الاول للدعوة الى الاسلام بناء على انتفاء المانع الحقيقى من تفرقة الضميرين
تذكيرا وتانيثا للشىء الواحد كذلك يجوز بناء عليه جعل الضمير الاول للمعاتبة او الجمل او السور
وان لم يذكره فى حيز قوله وذلك لما فان ان عدم ذكره سهل فلا يرد ما قيل من ان المحشى
قد وقع هنا فيما هرب عنه فان هذا يقتضى ايضا تانيث الضمير الثانى ولا يحتاج الى الجواب

ولك ان تقول ان رفعه بافعل الفعل انه ما قاله المحشى
قوله ولك ان تجعله للدعوة الخ على فرض ان المعنى
مسلك ان يجعل الضمير باجراء الامور النكتة
الترجيح والاختيار

23

به بعض الافاضل من الجواب المزيف يعنى الكريم قد يكون مخالف لما ذكره العلامة
السعدى حيث قال فكرام على هذا الوجه من الكرم ضد اللوم وعلى الاول من الكرامة فتبصر
واحكم ويحتمل ان يكون خبرا الى اخر القول بعيد كل البعد عن سياق الاية الكريمة ويأباه
الذوق فانه بيان لما انعم عليه وعلى انعامه يعنى ان قوله خصوصا بمعنى مخصوصا
ومنفردا حال من الضمير المجرور فى عليه فى مقابلة ما انعم عليه وعلى انعامه عموما ومشتركا الذى
بينه تعالى بقوله انا صببنا الماء صبا الاية وقد جعله الاستاذ طاب ثراه بمعنى تنبيها للانسان
عما انعم عليه لكن زيادة كلمة من بعد قوله خصوصا لا يلائم من جهة اللفظ فتامل
يحتمل ان يكون اشارة الى ان الخصوص باعتبار الضماير الراجعة الى الانسان بخلاف
قوله تعالى انا صببنا الماء صبا الاية وضمير طعامه لا ينافى العموم والاشتراك فيما بعده ويحتمل
ان يكون اشارة الى معنى اخر لقوله خصوصا كما حمل عليه الاستاد طاب ثراه فيندفع به
السؤال ايضا فى غاية البعد فيه ان البعد غير مسلم فضلا عن الغاية كيف والاطلاق
الاستفهام على ما فى صورة الاستفهام وان كان المراد به معنى اخر غير الاستفهام اكثر من
ان يحصى وكذا جواب الاستفهام يطلق على ما فى صورة الجواب وان لم يكن جوابا حقيقة
بل بيانا باصرفا ومما يدل على هذين الاطلاقين ما قاله الكشاف فى سورة الطارق وقد خلق
استفهام جوابه خلق من ماء دافق وقال المص من ماء دافق فى جواب الاستفهام وما ذكره
من البدلية غير ملتزمة بل هو بيان لما قبله فقوله وتعريفه باللام دون الاضافة
الخ فيه انه يجوز ان يكون قول المص ثم سهل خروجه من بطن امه بيانا للمعنى المستفاد بالنظر
الى قرينتى السابق واللاحق اذ هما فى بيان حال الانسان لا بيان اللفظ السبيل المطلق
بالنظر الى مفهومه المطلق فى نفسه ومعلوم ان خصوص السبيل بالقرينة لا ينافى عمومه
بالنظر الى مفهومه وترك الاضافة فى لفظه والحاصل ان السبيل وان كان خاصا بالانسان
بقرينتى السابق واللاحق لكنه من جهة تعريفه باللام وترك اضافته الى الانسان
اشعر بالنظر الى نفس اللفظ والمفهوم ان السبيل عام وتيسيره نعمة عامة لا تخص
الانسان فظهر بما ذكرنا سقوط قوله فقوله وتعريفه باللام دون الاضافة للاشعار

وايضا الخصوص على الشامل له فجعله
والعينية المعنوية

كما هو المستفاد من قول المص خصوصا

بانه سبيل عام مخصوص بالتوجيه الثاني والرابع وظهر ايضا ان ما يوجه قول المص وفيه
على المعنى الاخير في محرره الجديد لا يخص توجيها اذ لو خص لما ترك ان يقال
على المعنى الاخير او على التوجيه الثاني كما ترك في بيان الايماء ان سبيل الشر ليس
سبيله بل اه توضيحه ان بين السبيل الغير المضاف الى ضمير الانسان وبين السبيل المضاف
اليه فرقا اذ الاول سبيل عام لم يتقيد بكونه سبيل الانسان في نفس الامر بمعنى كونه سبيلا لائقا
في نفس الامر فيعم ان يكون سبيله اللائق به في نفس الامر وان لا يكون سبيله اللائق به في نفس
الامر ولكن وقع فيه لضلاله والثاني اي السبيل المضاف الى ضمير الانسان خاص به
متقيد بكونه سبيلا لائقا به في نفس الامر لا يعم كونه سبيلا وقع فيه لضلاله فاذا عرف السبيل
وتركت اضافته الى ضمير الانسان عم السبيل سبيل الانسان وغير سبيله وبما قررنا سقط
ما اورده بعض الافاضل بقوله وفيه ان كل ما سلكه الانسان من احد سبيل الخير والشر فهو
سبيله ونفي ان سبيل الشر مجرد دعوى او المراد والله تعالى اعلم لم يقض من اول المعنى
الذي ذكره المص ابلغ في افادة استغراق النفي المناسب لمقام بيان تقصيرات الانسان
وايضا هو المناسب لوضع كلمة لما اذ هي لافادة استغراق النفي الى زمان التكلم بالكلام
على المخاطب جميع ما امره اي كل واحد منه فيكون لما يقض ما امره رفعا للايجاب
الكلي وهو سلب جزئي بمنزلة لما يقض الانسان بعض ما امره ولما كان عدم قضاء بعض
ما امر عاما شاملا لكل فرد من الانسان قال المحشي ويكون المعنى احاطة التقصير في الجملة
بالانسان بمعنى انه لا يخلو عن تقصير ما فرد منه فلا احتياج في هذا الوجه الى تخصيص الانسان
كما في الوجه الاتي ثم الظاهر ان المحشي حمل كون المراد بما امره جميع ما امره مراد المص وحمل
كون المراد شيئا مما امره على السلب الكلي المتعلق بما امره تاويلا منه ثم فرع على
تاويله كون الكلام في الانسان البالغ في الكفر وفرع عليه كون الظاهر غير الضمير وفي كل
من هذه بحث اما الاول والثاني فان كلام المص صريح في الاول بل يحتمل الثاني
بان يصرف النفي في قوله لم يقض بعد الى كلمة ما ومتناولاته فردا فردا ويوجد النفي
في كل فرد ولا مانع من عدم ذكر ما امره في جانب التعليل اذ المراد اذ لا يخلو احد من تقصير

اذ فيه احتياج كما قال فيه بقوله المحشي في الوجه الثاني
البالغ في الكفر يحتمل ان يكون قول المحشي
وانما قال الطلاق الاية وما في قول المص
الكيسانا ليحتمل سلب ذلك اه ولكل يحتمل ان يكون
لانه تاويل منه متاولا ان يكون المراد
على تخصيص في الحشي يحتمل ان يكون المراد
اسناد الشق الى السبب فان الاول لقصد الثاني تنبيه
بالشق عطف

فيما امره او يتقدر فيه راجعا الى ما وكلمة ما عام نفيها كما قلنا نعم يمكن ادعاء التبادر عن كلام
المص لما حمل المحشي عليه واما الثالث فلان عدم قضاء امر مما امره على السلب الكلي يقتضي
تخصيص الانسان بالانسان البالغ في الكفر اذ على عدم تخصيصه يصح السلب الكلي اذ
قضاء امر الله تعالى على الوجه اللائق بذاته المقدس كيف يصدر عن كل امر مما امر به واما
الرابع فقد ظهر حاله من الثالث اذ علم منه ان الضمير في لم يقض عام كالانسان المامور
بالنظر فلعل النكتة في وضع الظاهر وهو الانسان موضع الضمير تقوية داعي المامور بالنظر
الى النظر فان الانسان دال على حقيقة ميزها الله تعالى بالعقل والادراك الكامل
عن سائر الحيوانات فالتعبير عنه بهذا الاسم الظاهر في مقام الامر بالنظر داع له الى النظر
كدعوة الامر اليه بخلاف الضمير وان كان راجعا الى الانسان فانه ليس صريحا فيما ذكر
ففيه اي في وضع هذا الظاهر موضع الضمير ادماج نعمة اخرى هي نعمة العقل والفهم وقابلية
النظر والاستدلال بطريق الاشارة والتنبيه وفي كون تيسير المخرج والامامة و
الاقبار نعما ذاتية خفاء يزال بان النعم السابقة متعلقة بذات الانسان اولا
والنعم اللاحقة بخلافها اذ متعلق الصب ابتداء هو الماء ومتعلق الشق الارض ومتعلق
الانبات هو الحب وما عطف عليه فلكون النعم الاولى متعلقة بذات الانسان
والنعم الثانية ونسبت الثانية الى الخارج فقيل النعم الخارجية وما ذكرنا كاف في النسبتين
تدبر واقتصر على الامر بالنظر الى الطعام يمكن ان يقال ان النعمة في بقاء الانسان
هو الطعام فلذا ذكر الطعام في تعداد النعم على التصريح مقدما وذكر الماء على طريق الادماج
عقيبه كانه قال المامور بالنظر اليه وكذا ان نقول لما بين سبحانه وتعالى سابقا اذ
النعم الذاتية بخلقه وهو مستحق اليه ثم اتبعه بامر الانسان بالنظر الى طعامه الذي هو من النعم
الخارجية كان المقام مقام ان يسئل ويقال علمنا ان النعم الذاتية مخلوقة لله تعالى ومستحق
اليه فهل النعم الخارجية التي من جملتها الطعام بخلق الله تعالى ايضا ومستحق اليه فاجيب بقوله
عز وجل انا صببنا الماء صبا الآية فعلى هذا الاحتاج في كون الجواب موكدا الى ما تكلفه المحشي
لان الجواب عن السبب الخاص مستدعيات التاكيد فاحفظه مستغنيا عن التاكيد فيه

من لم يعبد لعجز فكل عبد لا يخلو
عن تقصير ما في كل امر ح

هذا مما ذكره رفعة الكلام مع الاشارة الى الطعام
لا يبعد زيره امر مسلم

لطافة من وجوه اذ يحتمل قوله مستغنيا عن التاكيد ان يكون تاكيدا لقوله فاحفظ ويحتمل
ايضا ان يكون اشارة الى ان في جعل المصدر نوعيا استغناء عن جعله تاكيدا وعملا بما
شاع من ان التاسيس خير من التاكيد ويحتمل ايضا ان يكون اشارة الى دفع ما كاد يورد
من ان في جعل المصدر نوعيا اخراج الكلام عن الانتظام اذ شقا في قوله تعالى ثم
شققنا الارض شقا مصدر تاكيدي ووجه الدفع ان شقا مصدر نوعي على ان شقا
لا يظهر اصل النبات ولا يكون سببا لخفائه فالحق ان يحفظ هنا يجري جعل المصدر
نوعيا في قرين ما نحن فيه حتى يندفع الاشكال ويحتمل ايضا ان يكون قوله مستغنيا عن
التاكيد في معنى لا نكتة من القاصرين المنكرين اذ الاحتياج الى التاكيد حالهم كما ذكره في
هذا القول   على سبيل التمثيل وجه التمثيل مشاركة العنب والزيتون والنخل للحب
في انها مخلوقة ومنبتة عقيب اسبابها العادية كالحب فانه مخلوق ومنبت عقيب
الصب والكراب اللذين هما سببان عاديان له وذلك ان تقول ان المص فسر الشق بالكراب
حال التعقيب والترتيب المستفاد من كلمة الفاء على التغليب   تشبيها للخلق بالكسب لكن لا بد
للتشبيه من فائدة ونكتة باعثة فلعلها تقرير صفة الخلق في اذهان السامعين وزيادة
توضيحها لهم من جهة ان الكسب حالهم وصادر عنهم   اي اصحاب الرقاب فيه ان هذا
التفسير والتمثيل انما يحتاج اليهما لو كان قول المص مستفادا بيانا للمشتق اما اذا كان
بيانا لماخذ الاشتقاق لينتقل منه الى حال المشتق فلا حاجة اليهما   في اللامع المعظم
كتاب في علم اللغة صنفه صاحب القاموس اولا في ستين مجلدا وجمع فيه الكتابين هما
المحكم والعباب ثم صنف القاموس وجمع فيه ما في اللامع من اللغات جميعا محذوفة
الزوائد ومتروك الشواهد فجعل القاموس مجلدين منتخبا من ستين مجلدا وهذا ما قال
في ديباجة القاموس ولخصت كل ثلاثين سفرا في سفر وبما ذكرنا ظهر ان ما قاله بعض الافاضل
من ان صاحب القاموس جعل اللامع مائة جلد وجعل كل خمسين جلدا منه جلدا في القاموس
يخالف ما قاله الجاعل الا ان يكون ما عنده من القاموس على ما نقله عنه   لا يخفى ان الانبات
الخ فيه هذا الكلام من قوله لكن الخ مبني على حمل المرعى على المكان وليس بواجب حتى يحتاج الى

اي ما في القاموس
منه

والقول بان ما قاله يقرب بعيد نسبي شيء وقع
للاعتراض بان في النفخة تنبيه على المعاني
والنظر مرتب النفخة
حقايق لا مجازات

الكلمات

الكلمات فيعترض على المص بقوله لكن في القاموس الخ اذ من معانيه الرعي بالكسر والمكان
والمصدر على ما في الصحاح والقاموس فليحمل على الاول المص حمل الرعي على الرعي بالكسر غير مرة
بل لان اليابس يقصد اياه ولاشارة الى ذلك قيد المص قوله فاكهة يابسة بقوله تؤتب
للشتاء لانه على تقدير كون تؤتب ماخوذا من الاب بمعنى القصد يكون قول المص تؤتب اشارة
الى ان اطلاق الاب على الفاكهة اليابسة وارادتها منه لان الفاكهة اليابسة تقصد للشتاء
وعلى كون تؤتب ماخوذا من الاب بمعنى التهيؤ يكون قول المص تؤتب اشارة الى ان الاطلاق
والارادة لكون الفاكهة اليابسة تتهيأ للشتاء والى هذه المذكورات اشار المحشي بقوله بل لان
اليابس يقصد للشتاء ويهيأ للانتفاع به حيث وضع قوله يقصد ويهيأ موضع قول المص تؤتب
تفصيلا له وبيانا لاحتماليه فلو قال المحشي في اخر قوله فلذا قيد بقوله تؤتب للشتاء لكان احسن
اي يستمعون لها الظ ان هذا الاستماع بمعنى الانتظار لانه من لوازم الاستماع توجيه التعليل بقوله لانها
تجيبهم بدل احيتهم   بدل من الظرف اذا اريد الخ يشعر التوزيع بعدم صحة ابدال يوم يفر من الصاخة
بمعنى النفخة ومن الظرف على تقدير كون المراد من الصاخة القيمة وفيها بحث اما الاول فلانه يمكن
ابدال يوم يفر الخ من الصاخة بمعنى النفخة باعتبار انها مبداء الوقايع العظيمة والامور الهائلة بحيث
اذا ذكرت وقد اسند اليها المجيء ينتظر السامع الى لفظ ثان فيه بيان ما لها قبلها بحيث ان اسناد
المجيء الى الصاخة بمعنى النفخة ليس من حيث هي هي بل لكون ما يشتمل عليه من اليوم يوم الشدة والفرار
عن الاحبة فصارت الصاخة التي اسند اليها كلمة جاء ويوم يفر الاية كالاجمال والتفصيل كما هو
شان بدل الاشتمال عند المحققين وقد حكم البعض بتحقق بدل الاشتمال بمجرد تحقق المناسبة بغير الكلية
والبعضية بين البدل والمبدل منه كما صرح به بعض شارحي المفصل فعلى هذا الحكم والتصريح لا يحتاج
في تقرير بدل الاشتمال هنا الى ما ذكرنا ان يحقق اشتمال يوم الفرار على النفخة في المناسبة بينهما واما
في الثاني فلان زمان مجيء القيمة ان كان عبارة عن اوايل القيامة فيمكن حمل يوم الفرار عليه فيكون
البدل بدل الكل وان كان عبارة عن زمان لا يقف عند حد وهو ظرف للمجيء فكذا يوم الفرار يجوز
كونه عبارة عن زمان كذلك لكنه ظرف للفرار فيكون البدل ايضا بدل الكل اذا عرفت هذا فالتوزيع
ليس بلازم الا ان يدعى انه على رعاية ما هو الظ المتبادر   لان كليهما صحيح ان اراد الصحة بحسب نفس

المصيفة ج

الصحيحة فمسلمة لا تجري وان اراد الصحة بالنظر الى الاية الكريمة او كلام المص فممنوعة اذ اللام زيد
في المحبة من كل ولم تؤخر فتامل لعل اشارة الى الحالة الاتية عقيب هذا القول ويحتمل الاشارة
الى ما ذكرنا من المنع والترديد لم يرض يكن الاب احب فجعل الى فيه انه يجوز ان يكون قوله
بل ابويه بل من صاحبته وبنيه من قبيل الجمع بين المتناسبين للاختصار مع كون الترقي ملحوظا مع كل
واحد مما عطف فلا تكلف في العطف ولا ورود لقوله ولا يبعد اعتراضا على المص
ولا يبعد اي اعتراض على المص بعدم الحاجة الى اعتبار المجموع في العطف على تقديري كون
الاحب مبنيا للمفعول وكونه مبنيا للفاعل فقوله الاب محبوب الى قوله والاب يحب ناظرا الى التقدير
الاول وقوله والابن يحب الابن ناظر الى التقدير الثاني لانه يربيه الخ وقوله لانه بقيته الخ يتاتى
لو كانت المحبة مقصورة على المحبة العارضة الكسبية واما اذا تحققت في ضمن الخلقية ايضا فلا
وذكر للمرء تغليب في القاموس المرء مثلثة الميم الانسان او الرجل فالاحتياج الى ما ذكره
من التوجيهين انما هو على الثاني دون الاول كما لا يخفى فتامل لعله اشارة الى ان الوجه
الاخير لا يكون وجها لترك الفاء على تقدير كون المراد من الصاخة النفخة لعدم الابدال حينئذ على
ما مر منه بخلاف الوجهين الاولين فانهما يعمان ارادة النفخة والقيمة منها ويحتمل ان يكون
اشارة الى ان الابدال ولو بغير الشرط لا يخرج الشرط عما يستدعيه فانتفاء الابدال حينئذ بمعنى اهدار
غير مرضي بل عدم اهدار البدل المبدل منه منصوص عليه في معتبرات كتب النحو الا ان يبتنى
الالغاء على ما نقل عن المبرد دون ان زيفوه ويجوز كونه اشارة الى ان كلمة اذا متمحضة هنا
للظرف فلذا ترك الفاء ولم يجعل لف الضوء فيه ان الظاهر قول المص فذهب انبساطه
في الافاق وزال اثره كونه بيانا للمعنى المراد من قوله لف ضوءها فيكون قوله لف ضوءها
بيانا لاصل المعنى على ان يكون اسناد كورت الى الشمس باعتبار ضوءها ويكون المراد هو المعنى
الكنوي اعني المشار اليه بقوله فذهب انبساطها في الافاق وزال اثره من رفع الضوء كما
كان قوله لفت بيانا لاصل المعنى على ان يكون اسناد اللف الى ذات الشمس وكان قوله بمعنى رفعت
بيانا للمعنى الكنوي فيكون كلام المص في بيان الوجهين في معنى اللف للتكوير على نظام حسن بيان
اصل المعنى فيهما وبيان المعنى الكنوي المراد عقيبها فكان قول المص فذهب الخ بمنزلة قوله بمعنى رفع

فعدم

26

اسناده الى ذات الشمس ٢٢

فعدم جعل لف الضوء كناية عن رفعه وعدم التصريح بالمراد للمنافسة فيهما مجال وظهر
بما قررنا ان قول المص او لف ضوءها عطف على قوله لفت لا على قوله بمعنى رفعت
على ما ظن لان لفت اما ان يعتبر فيه هذه الخصوصية فيعتبر في اسناد رفعت هذه الخصوصية
ايضا لكونه تفسيرا له فكيف يكون اللف المسند الى الضوء مع اسناده الى الضوء تفسيرا
للف المسند الى ذات الشمس من حيث انه مسند الى ذات الشمس كما هو مقتضى العطف
على رفعت واما ان يعتبر اسناده مطلقا ومرسلا بحيث ينتظم الاسناد الى الشمس والاسناد
الى الضوء فيكون قول المص بمعنى رفعت بيانا لارادة الاسناد الى الشمس وقوله او لف
ضوءها بيانا لارادة الاسناد الى الضوء فيرد ح ان المناسب ترك كلمة لف في قوله
او لف ضوءها وان يقول بدله او رفع ضوءها او يقول او ذهب انبساط ضوءها
في الافاق وزال اثره لان اللف المطلق الشامل للوجهين ذكر اولا ثم ذكر الوجهان فكما
ذكر الوجه الاول بنفس المعنى المراد بمعنى رفعت بلا ذكر المعنى الاصلي الغير المراد فيه كذلك
ينبغي ان يذكر الوجه الثاني بنفس المعنى المراد بلا ذكر المعنى الاصلي الغير المراد فيه ثم لا يخفى
ان الوجه الثاني كما يحتمل الكناية يحتمل المجاز ايضا وفي الكشاف اي يلف ضوءها لفا
فيذهب انبساطه وانتشاره في الافاق وهي عبارة عن ازالتها والذهاب بها لانها
ما دامت باقية كان ضياؤها منبسطا غير ملفوف انتهى يعني ان الشمس يلزمها انبساط
الضوء لزوما عاديا وانتفاء اللازم العادي يستلزم انتفاء ملزومه استلزاما عاديا
وهذا كاف في تاويل ارادة ازالة الشمس وذهابها من لف ضوء الشمس وبما قررنا ان
مراد صاحب الكشاف ظهر اندفاع ما اورده العلامة السعدي على صاحب الكشاف
من منع الملازمة في قوله ما دامت باقية كان ضياؤها منبسطا غير ملفوف مستندا
بان الله تعالى قادر على طمس نورها مع بقائها وذلك لان اللزوم العادي بين
الشيئين لا يوجب امتناع الانفكاك بينهما حتى يلزم من دعوى اللزوم بين بقاء
الشمس وبين انبساط ضوئها الحكم بان يمتنع زوال ضياء الشمس منها ولا يدخل تحت
قدرة الله عز وجل فيرد عليه ما اورد فلعل ما قاله الاستاذ طاب ثراه جوابا لما اورده

العلامة السعدي على الكشاف هنا اراذ ما قررنا وان كانت عبارته غير وافية به فلينظر
كما يوهمه بيان الكشاف اشارة الى وجه عدول المص عن عبارة الكشاف في
جواب السؤال عن ارتفاع الشمس بانه على الابتداء او على الفاعلية حيث قال فيه بل على
الفاعلية رافعها فعل مضمر يفسره كورت لان اذا يطلب الفعل لما فيه من معنى الشرط انتهى
فالحكم بلزوم الرفع على الفاعلية بلا ذكر الاولوية يوهم الوجوب واما قال يوهمه لان
عدم ذكر الاولوية والترجيح ان صريحا لا يدل على عدم ارادتها بل ما ذكره الكشاف في
التعليل من ان اذا يطلب الفعل دون ان يقول يوجب او يقتضي او ما يؤدي مؤديهما
بل قوله لما فيه من معنى الشرط من امارات ارادة الاولوية ولذلك جعل المص تعليل
صاحب الكشاف تعليلا للاولوية في عبارته فتامل لعله اشارة الى ان احتمال
الانقضاض تعميم لاحتمال الالقاء عن الفلك واحتمال الاظلام تعميم لاحتمال لف الضوء
باعتبار نفس المفهوم على تقدير كون لف الضوء كناية عن رفعه لكن المعنى الاول للف
لم تعميم له فلو عكس المص الترتيب في احتمال الانقضاض والاظلام لكان اوفق بترتيب
لف الضوء والالقاء عن الفلك لما راعى لهما قيد به رعاية لاشتهاره في كتب
اللغة في الا بل المعطلة فلعل المص ترك التقييد به رعاية لمناسبة مقام التهويل
وبناء على كلام بعض من اهل التفسير تدبر ثم يجمع من كل جانب في كلمة ثم اشعار
بان قول المص من كل جانب ماخوذ من كون الجمع في الاية اثر للبعث فكما ان البعث
من كل جانب كذلك كان اثره اعني الجمع من كل جانب ويجوز ان يكون التقييد به اخذا
من قراءة التشديد ليحصل كمال الموافقة بين معنى القرائتين فالملق واحد لكونه
بيان حال الوحوش يوم القيمة بخلاف وما يذكر في الاحتمال اللاحق فان المعاني
الثلثة كل وقت على ما قرره ولم يرد ان الملق ذوات المعاني الثلثة واحد وهو
معناه افقرتهم السنة في الاساس اجحف بهم الدهر واجتحفهم استاصلهم
فلو جعل الاجحاف منه لكان انسب بتفسير حشرت بامتيت من جعل الالجاء في معنى الاقعاد
وان كان الاقعار بمعنى كسر فقال الظاهر بمعنى الاهلاك ويمكن ان يراد الاعتبر

بالامكان لان فيه تخصيص النفوس بذوات الخصوم لكن تعقيب تزويج النفوس بذكر سؤال
الموؤدة ربما يعينه بالنسبة الى التوزيع على ما هو ظاهر احوالهم والافكل من خفية
الاملاق ولحوق العار يمكن ان يوجد في كل من الفقير والغني كما ذكره الاستاد طاب ثراه
فان قلت سؤال الى فيه ان هذا السؤال والجواب كل منهما مبني على ان التبكيت
والالزام يحصل من كلام المسئول عنها فهو مدار التبكيت ومبناه وهذا مع كونه موافق
لظاهر تعليق المص للتبكيت بالسؤال غير محتاج اليه اذ التبكيت يحصل بنفس السؤال للموؤدة
وان لم تتكلم اذ نسبة الجناية الى المجني عليه بمحضر الجاني يبعث له على التفكر في حال نفسه
وحال المجني عليه وعلى اطلاعه على انه المستحق بكل نكال وان صاحبه يغلب عليه ويأخذ حقه
منه بهذا السؤال كما ذكر العلامة السعدي لان معبود النصارى اذا اعترف
يعني انهم يعتمدون عليه حتى اتخذوه معبودا فالتزموا تصديقه في كل ما اخبره فاذا اعترف
الى فلا يوجب تبكيت القائل ان لم يوجد منه سابقا اعتماد على المقتولة المسئول
عنها بحيث يلزم عليه تصديقها في كل ما اخبرت حتى يستشهد به عليه اذ الاستشهاد
التنوير والايضاح بالتنظير لما هو المتعارف منه الحكماء بعنى اعنى الاستدلال حتى يرد عليه ان
ليس في كلام المص ما يدل على الاستشهاد قلت المقتولة الاطفال منع لقوله واما جواب
المقتولة بانها بريئة من الذنب فلا يوجب التبكيت حاصله انه ان اردت ان جواب
المقتولة بانها بريئة من الذنب لا يوجب تبكيت القائل فمسلم لكنه لا يجدي وان اردت
ان جوابها بانها بريئة من الذنب قائله بانهن اطفال لم يكلف لا يوجب التبكيت فمم
كيف وهذا غاية التبكيت فلكونه منعا لا يرد عليه ان كون جوابهن ما ذكر من الامور
الاخروية المحتاجة الى النقل فما لم يتحقق النقل لا يقبل ما ذكر فان قيل احالة الموؤدة حال
وجود زينة وعدمه الى علم الله سبحانه تبكيت عظيم للوائد كما احال عيسى عليه السلام بقوله ان
كنت قلته فقد علمته فلم لم يتعرض له المحشي في الجواب فنقول ان الله سبحانه وتعالى يعامل
في فصل الخصومات التي يظهرها بين عباده يوم القيمة بما يتعاملون به ويتعارفون
فيما بينهم من الحجج المثبتة والاجوبة المسكتة بلا احالة الى علمه المحيط فقط اظهارا لكمال عدله

والزامالهم بحججهم المتعارفة فيما بينهم بحيث لا يبقى لاحد كلام واما احالة عيسى عليه السلام
على علم الله تعالى فالالزام حاصل قبلها بقوله سبحانك ما يكون لي ان اقول ما ليس لي بحق كما قرره
المحشي بقوله لان معبود النصارى اذا اعترف بانه بريء عن ان يعبد وان عبادتهم
له باطل بالحالة يلزمهم البطلان لتوبيخ فانتها توضيحه ان مقتضى الظاهر هو السؤال
عن الجاني وهو الوائد لكن وضع السؤال عن الموؤدة موضع السؤال عن الوائد اشارة
الى ايماء ان احدهما هو الاخر بقرب واتصال بينهما فينتقل الذهن في المقام الخطابي
الى ان الوائد اوقع على نفسه تلك الجناية فيحصل منه توبيخ الوائد بانه ارتكب قتلها
ولا يبعد ان يقال الخ لا يخفى انه مع كونه تكلفا بعيدا يمكن بناء عليه ان يقال في كل موضع
لم يوجد فيه صريح النفي اذا وقعت النكرة فيه انها تعم لامكان ارجاع الاثبات الى
النفي مع عدم صحته وهو مستنكر عند علماء النحو استدلوا عليه بان القسم لو تعدد
لاقتضى كل واحد جوابا على حدة فان قلنا بان الجواب المذكور للقسم واحد وجواب
القسم الاخر محذوف استغناء بالجواب المذكور فالحذف خلاف الاصل وان قلنا بان
الجواب المذكور الواحد جواب لكل قسم مع كون كل من القسم مستقلا طالبا لجواب على
حدة فهو ايضا خلاف الاصل فلزم ان القسم واحد فكفاه جواب واحد وكون المقسم به
متعددا لا يقتضي تعدد الجواب اذ الطالب للجواب هو القسم لا المقسم به وبهذا
الاستدلال لاحظه المحشي في شرحه على الكافية واستدلوا عليه ايضا بان حمل الكلام على ما ثبت
دون ما لم يثبت في كلام العرب ذكر القسم والعطف صريحا على المقسم به يقال بالله فالله لافعلن
وبحياتك ثم حياتك لافعلن ولا يقال اقسم بالله واقسم بالنبي لافعلن واراد المحشي بعلماء
النحو سيبويه والخليل ومن تبعهما وبعض النحويين جوزه الى تعدد القسم مع وحدة الجواب
المقصد انه تقييد للقسم يمنع فيه مجال مع ان قوله والليل على الواقع لا يلائمه
والحال مقدرة اي دفع لما يورد على جعل قوله تعالى اذا عسعس تقييدا للمقسم به بالتقرير
المذكور وهو قوله اي اقسم بالليل كائنا اذا عسعس تقريره لا يراد ان العامل في كائنا
هو اقسم لا غير فيكون الاقسام في حال كون الليل معسعسا فلزم المحذور اذ القسم انما يكون

وقت الالتقاء المقسم عليه لا متراخيا عنه لانه انشاء وتقرير الدفع انه انما يلزم المحذور لو جعل
كائنا حالا محققة من الليل واما اذا جعل حالا مقدرة فلا يلزم المحذور اذ يكون الليل معسعسا
وان تراخى عن وقت الاقسام لكن مقدرية في وقت الالتقاء المقسم عليه ولو جعل اذا
مجردا عن الظرفية اي ولو قيل على تقدير تقييد المقسم به اي اقسم بالليل الكائن اذا عسعس
على ان يكون الكائن بمعنى الاستقبال او بمعناه المطلق الخالي عن الزمان على ما هو الاصل في صفة
صفة الليل لكان اولى معنا وان جوز صاحب اللباب قال الرضي انا لم اعثر له
على شاهد من كلام العرب واما قوله تعالى اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون الاية
فاذا الاولى زمانية والثانية للمفاجاة في مكان الفاء نبه بقوله او ادبر على امتناع
استعمال المشترك في معنييه فيه ان المص من الشافعية وهم يجوزون عقلا ولغة استعمال
اللفظ المشترك في معنييه الغير المتضادين فصاعدا وكذا يجوزون عقلا استعماله في معنييه
المتضادين فصاعدا اذا امكن الجمع في طلاق واحد كما اذا قيل اقرأت الهندات واريد
من القرء الطهر بالنسبة الى احديهما والحيض بالنسبة الى الاخرى وما نحن فيه مما يمكن الجمع بين
معنيي المشترك المتضادين في اطلاق واحد لان الاقسام يتعلق باقبال الظلام وادباره
معا لكنهم لا يجزمون بجواز الجمع في امثال ما نحن فيه لغة فيقولون جائز عقلا غير معلوم لغة
اذا عرفت ما قلنا ظهر لك ان قوله نبه بقوله او ادبر على امتناع استعمال اللفظ
المشترك في معنييه ليس بشيء وظهر لك ايضا سقوط قوله ومن جوز فالانسب ان يحملها
اذ الجمع بين المعنيين المتضادين اللذين يمكن الجمع بينهما في اطلاق واحد كما فيما نحن
فيه لما لم يعلم جوازه ولا جوازه لغة فبمجرد جوازه العقلي كيف يجوز حمل كلام الله
تعالى عليه انسب وكيف يكون اكثرية القسم وجها داعيا الى نسبة الجمع ولو سلم فلم
لا يجوز ان يكون كلمة او في كلام المص لمنع الخلو فيجوز الجمع على قول المص ويحصل ما هو
الانسب اعني الجمع ولا يلزم على المص ما لا ينبغي من التنبيه على خلاف مذهبه وهو امتناع
الجمع بين معنيي المشترك ويحصل استيفاء احتمالات المعنى لقوله تعالى اذا عسعس فالحق
ان ليس مقصود المص من الترديد التنبيه على الامتناع المذكور لكن الترديد

المراد يشعر بعدم الى الستدراك من قوله بقوله او ادبر الخ وتوطئة لبيان وجه التردد بقوله
فوجه الخ   ولا يستعمل المشترك بدونها فيه ان المشترك اذا صح استعماله في كل واحد من
معنييه بحسب مورده لا يحتاج الى قرينة كما فيما نحن فيه فعلى هذا لا حاجة في توجيه التردد الى
قوله للعجز المفسر عن الاطلاع على القرينة اذ هذا القول مبني على وجود القرينة ولزومها في
الواقع لكنها لم تظهر للمفسر وقد ذكرنا انها غير لازمة على تقدير صحة استعماله في كل واحد من معنييه
ولا يبعد ان اشارة الى القرينة وان لا عجز عن الاطلاق عليها ولا يخفى ان سوق
كلامه على ان التردد بعدم ظهور القرينة وعدم ظهور القرينة للعجز عن الاطلاع عليها
فاذا وجدت القرينة انتفى التردد فلا وجه لتردد المص وفيه انه انما لا يكون لتردد
المص وجه اذا لم توجد قرينة على كون القسم بالليل وقت ادبار ظلامه وهي موجودة اذ
وقت ادبار الظلام ووقت اقبال ضوء الصبح متقاربان في الواقع ونفس الامر
ومقسم بهما في قوله تعالى والليل اذا ادبر والصبح اذا اسفر فهذان التقاربان الواقعي
والقسمي يكونان قرينتين على ان القسم بالليل وقت ادبار ظلامه فظهر ان لتردد المص وجها لوجود
قرينة كل واحد من معنيي المشترك   جعل التنفس عبارة عن الاضاءة الى الظاهر
هذا الجعل بطريق الكناية المبنية على الاستعارة حيث جعل الروح والنسيم نفسا واقبال الصبح
عند اقباله تنفسا وهذا التنفس ملزوم للاضاءة فكانت معنى كنويا للتنفس
ويحتمل ان يكون التنفس الخ وهذا كما قال معنى لغوي للتنفس فمقابلة هذا الاحتمال للجعل المذكور
يكون المعنى الاول كنويا والمعنى الثاني لغويا   والاظهر ان النص الاظهرية غير مسلمة
كيف وسياق الايات الكريمة الى اخر السورة اشد موافقة لما ذكره المص والزائري
المعتبرات متفقة عليه   قال في الصحاح استشهاد على الوجه الثاني وتمهيد لقوله
ولا يبعد الخ   ولا يبعد ان يقال الخ وعلى هذا يكون مكين بمعنى ذي شرف ورتبة كما
هو بمعناه على ما فسره المص بلا ان الميم اصلية تحقيقا في تفسير المص وتوهما على تاويل
المحشي بقوله ولا يبعد واما التاويل السابق الذي ذكره المحشي اولا بقوله لو بوجه الكون
فلم يلاحظ فيه اصالة الميم اصل بل هو مبني على عدمها   ولهذا تعرض الى الاجل التعرض

كما زعم ان قوله ولا يبعد الخ
واريد القسم بالله سبحانه وتعالى باخر الليل
في سورة الواقعة وهو قسم عليه قسم
عظيم
يشعر بفظ عبارة

مراد المص يتعرض للاحتمال فيه دون قوله تعالى عند ذي العرش فيه انه يوهم ان قول صاحب الكشاف
في ثم محل التعرض دون قوله في عند مع انه ايضا محل للتعرض لانه كما خص ظرفية ثم بما قبله كذلك
خص ظرفية عند بما بعده حيث قال لما كانت حال المكانة على حسب حال الممكن قال عند ذي
العرش ليدل على عظم منزلته ومكانته انتهى فكان صاحب الكشاف لم يتعرض لظرفيته عنه بما
قبله لان ظرفيته لما بعده ابلغ في الغاية واظهر في اظهار عظم المنزلة والمكانة لجبريل عليه السلام
فتخصيص صاحب الكشاف ظرفيته عنه بما بعده له وجه وجيه اذ يحصل بها المعنى اللطيف بخلاف
تخصيصه ظرفية ثم بما قبله فان في ظرفيته بما بعده وجها وجيها ومعنى لطيفا ايضا فلم يكن
تخصيصه الاول محلا لتعرض المص عليه بخلاف تخصيصه الثاني فلذا تعرض عليه في ثم المستفاد
من قوله ولهذا تعرض للاحتمال فيه دون قوله عند ذي العرش مع انه ايضا محتمل مثله انه لم يكن
مراد المص التعرض على الكشاف بل بيان الاحتمال التعرض لاحتمالي ظرفية عند بما قبله وبما بعده
كما تعرض لاحتمالي ظرفية ثم ويرد عليه منع الملازمة مستندا بان ترك المص بعض الاحتمالات يجوز
ان يكون لمرجوحيته بخلاف سائر الاحتمالات مع ان المص في صدر بيان الاحتمالات لا في صدد
التعرض على صاحب الكشاف   يشعر بان نفي الجنون الخ قيل فيه ان عبارة المص واضحة
في ان فضيلة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يعد راسا بل اقتصر على نفي الجنون كما عد فضائل جبريل
عليه السلام بعد نفي الافتراء فما هو المفهوم من العبارة ان نفي الجنون في مقابلة نفي الافتراء
والمقابل باوصاف جبريل عليه السلام اوصاف النبي عليه السلام لكنها متروكة انتهى اقول
في كون العبارة واضحة فيما ذكر مناقشة وانما العبارة الواضحة فيما ذكر عد فضائل جبريل
ولم يعد فضائل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم جزاء لا كلا او ما يؤدي مؤداه في الدلالة على عدم
فضائل النبي عليه السلام نعم لو قال المص عد فضائل جبريل بعد نفي الافتراء واقتصر على نفي الجنون
عن النبي عليه السلام لكان لادعاء الوضوح المذكور في الجملة وجه لكن فرق بين ذكر هذا القيد
اعني بعد نفي الافتراء وبين عدم ذكره وان فهم من سابق الاية والوضوح المذكور لو كان
لكان في الذكر لا في عدم الذكر على ان حمل كلام المستدل على انه ترك فضيلة النبي عليه السلام ليس
بمناسب اذ ظهور وجه الاستدلال فيما اذا ذكر فضيلتهما وتفاوتا رجحانا وكثرة اما اذا ذكرت

احدهما وترکت الاخرى رأسا فيجوز ان يوصف في الفضيلة المتروكة برجحان او ندرة فلا يظهر وجه الاستدلال
فليتأمل ثم وجه القول بالاشعار دون الدلالة انه يمكن للمستدل ان يقول عد فضائل جبريل واقتصر على
نفي الجنون وان لم يكن نفي الجنون في مقابلة اوصاف جبريل عليه السلام بل كان مقابلا للحكم بانه
قول رسول كريم انه يجوز ان يكون مراد الاستدلال مجرد العد والاقتصار في سياق واحد بالنظر
الى كون احدهما مقابلا للاخر لكن لا يخفى على الفطن العارف باساليب الكلام ان قوله تعالى
وما صاحبكم بمجنون في مقابلة اوصاف جبريل وانه فرق بين كون المقابل السابق وما صاحبكم بمجنون
كما في الاية الكريمة وبين كونه مردود الصاحب غير قول صادر عنه لجنون اذ ظاهر ان الاول مقابلة
الرسول بالوصف بالرسول بالوصف وهو العقل والثاني مقابلة القول بالقول فظهر بهذا
ضعف قوله وما هو في مقابلة اوصاف جبريل وصفه بالصاحب وكذا ضعف قوله والقيح الخ
كيف ولا يزعم احد ان لا فضل له الا انه صاحبهم الموافق لما ذكره المص في تقرير الاستدلال
ان يقول في السند كيف ولا يزعم احد ان لا فضل له الا كون الجنون منفيا عنه لكنه اجرى قوله
كيف ولا يزعم احد الخ على وفق ما اختاره في القول السابق من ان الوصف المقابل باوصاف
جبريل هو الوصف بالصاحب لا نفي الجنون   بارشاد اضافة الصاحب لا يخفى ما
في اختيار الارشاد في ذكر الصاحب واعتبار الاستدعاء المشتق من الدعوة في الاحتمال
الاخير وقوله تعالى فاين تذهبون من حسن الانتظام لكن الارشاد بالنظر الى ظاهر لفظ الصاحب
في بادي الرأي وهذا كاف في اصل احتمال كون الخطاب للمؤمنين واما رجحان الاحتمال
فلم يدعه المحشي فلا يرد عليه ما اورده بعض الافاضل ان الاضافة لا ترشد الى كون الخطاب
للمؤمنين كيف وقد قال المص في سورة النجم عند قوله تعالى ما ضل صاحبكم وما غوى خطاب لقريش
انتهى يؤيد ما قلنا قول المحشي في الاحتمال الاخير بالاستدعاء فقوله فاين تذهبون اذ الارشاد
الى الشيء في مقابلة الاستدعاء الى خلاف ذلك الشيء مما يصحح الاحتمال ويكفي فيه نفيه
لا يسع المقام اذ لا يخفى ان قوله تعالى فاين تذهبون ليس طلبا ان ينقلوا بل هو تنبيه
على انهم ضالون بطريق تشبيه حال خروجهم عن الحق مع كمال وضوحه بدلائله العقلية والنقلية
بحال من خرج عن طريق الجادة مع وضوحها ومحسوسيتها كما يستعمل في الذاهب ما يستعمل في الاخرى

الخطاب

على الاستعارة التمثيلية   اي القرآن هذا التفسير يحتمل اظهرية ارجاع الضمير في قوله تعالى
انه لقول رسول كريم الى الاخبار عن الحشر على ما سبق منه   وليس تغليبا للعاقل على غيره
لان الذكر والتذكير يدل على كون متعلقه عاقلا لا مقتضى لاعتبار التغليب في ذلك
المتعلق بخلاف الربوبية فانها تدل على تعميم المتعلق بالتغليب   اشارة الى ان البدل
من شاء وجه الاشارة عدم ذكر الجار في العالمين بان يقول وابداله من للعالمين ووجه
القول بالاشارة انه يحتمل ان يكون عدم ذكر الجار لجر المجرور وجاره اليه والسياق الذهن
منه اليه لا لعدم دخول الجار في البدل   الا انه لا يتذكر من لا يشاء مرتبط بقوله من ان
تذكيره للعالمين كلهم ودفع لتوهم المنافاة بين عدم تذكر من لا يشاء الاستقامة وبين كون
القرآن تذكيرا للكل اذ التذكير غير التذكر فعدم تذكر البعض لا ينافي تذكير الكل   ولك
ان تجعل البدل بدل الكل لا يخفى على علم انه لا يناسب عموم العالم وانه محل الداعي ولهذا صدره
بقوله ولك ان تجعل الخ   لداعي نفي الحال القائل ان يقول لما عدل عن الخطاب الى اهل
الضلال بقوله تعالى فاين تذهبون الى ان القرآن ذكر للعالمين ثم خص من العالمين بطريق
البدل المنتفعون بالتذكر وهم الذين شاؤا الاستقامة بقوله تعالى لمن شاء منكم ان يستقيم
ثم ذكر بلا فصل قوله تعالى وما تشاؤن اقتضى هذا السياق واتصال المستثنى المفهوم منه
من قوله تعالى لمن شاء منكم ان يستقيم وما تشاؤن جعل الخطاب للثاني لا لاذكر له
من الداعي اعني نفي الحال اذ الافعال قد يتجرد عن الازمان في القرآن وما قررنا الحل الاشكال
في الظرفية من غير حاجة الى حمل الاستثناء على الانقطاع كما التزمه البعض في دفع الاشكال
لا بوقت مشية الله تعالى استقامتهم اذ لو كان مشيتهم معلقة بوقت مشية الله
تعالى استقامتهم كانت استقامتهم لازمة غير منفكة عن مشيتهم الاستقامة لان هذه
المشية انما توجد بعد مشية الله تعالى استقامتهم للتعليق المفروض لكن استقامتهم للتعليق
المفروض لكن استقامتهم ليست لازمة لمشيتهم الاستقامة اذ قد توجد مشيتهم الاستقامة
ولا توجد الاستقامة فاذا كان الحال كذلك لا تكون مشيتهم الاستقامة معلقة بوقت
مشية الله تعالى استقامتهم بل ما يكون معلقا بهذا الوقت هو استقامتهم كما يأتي في القول

على انا نجد ما كان وقع محمد بعد التمحا في كلامهم بل يخص كلمات المضارع
على الاول وعلم باستقباليته مع ما على قدر كما في قوله تعالى فلا تكون
لي ان اردله خير نفعا وينفع واصب بانهم انما جعلوه لنفي الحال
انا لم توجد قرينة خلافه فاذا عرفت ما تعلنا ظهر جواز حمله
تشاؤن على الاستقبال بها مع ان الناصب الاستقبالية

اللاحق ولا يخفى على من تتبع ان تقدير المشية يوافق مذهب الاشاعرة وتقدير الاستقامة
بالمعنى المذكور كما ذكره بقوله ولك ان تقدر الاستقامة يوافق مذهب الماتريدية فالاولى
ان يشير المحشي الى اختلاف المذهبين والى ان المص اراد بتقدير المشية الاشارة الى مذهبهم
فهو المستقل باستقامتكم اذ مشيتكم موقوفة على مشية تعالى وكذا استقامتكم موقوفة
على مشية تعالى وكذا استقامتكم موقوفة على مشية تعالى فارادة العبد وكذا مراده موقوفان
على ارادة الله تعالى فهو المستقل الخ هذا مراده في بيان وجه تفرع قول المص فله الفضل والحق
عليكم باستقامتكم على ما قبله ويرد عليه ان قوله وبعد ما شئتم الاستقامة انما تتحقق بمشية
استقامتكم لم يوجد في كلام المص في جانب المفرع عليه فيجاب بانه وان لم يذكر في جانب
المفرع عليه لكنه امر مسلم مفروغ عنه مشهور بين الاشاعرة فشهرته في قوة ذكره وبانه
لما ذكر في جانب المفرع عليه ان مشية العبد التي هي وسيلة للاستقامة التي هي المقصودة بالذات
وبالاصالة لما توقف تحققه على مشية تعالى كما ذهب اليه الاشاعرة كان تحقق الاستقامة
التي هي مقصودة بالذات وبالاصالة موقوفا على مشية الله تعالى اياها بالطريق الاولى
فلو تحقق الاستقامة اولى بالتوقف من المذكور بعد ذكر اله ثم لا يخفى ان قوله تعالى وما تشاؤن
الا ان يشاء الله رب العالمين ورد في مقام الامتنان واظهار النعمة واليه اشار المص
بقوله فله الفضل والحق عليكم باستقامتكم وقرره المحشي على مذهب الاشاعرة ووفق مراد المص
كما سمعت والمحشي في القول السابق اشار الى مذهب الماتريدية بتقدير الاستقامة وبيان
معناه كما مر فلو قرر ايضا كون الاية الكريمة في مقام الامتنان واظهار النعمة على وفق
مذهب الماتريدية بان يقول مثلا في اخر القول ولك ان تقول فله الفضل والحق عليكم
باستقامتكم لان مشيتكم الاستقامة لا تنفع ما لم يشاء الله تعالى استقامتكم وان شئتم
الى هذا فوالله ويخلقها فيكم فهو المستقل بالخلق والايجاد الى اخر قال لكان انسب وانما تامل
اذا اخذ اللفظ حكم الكثير لا الكلي فلا يرد عليه بعض الكلمات الاول التي لم يحفظ فيها حروف
بتمامها كالحوقلة في لا حول ولا قوة الا بالله وغيرها واما من افراد الايراد على الحكم المذكور
بالحوقلة فكما يجاب بما قلنا من ان الحكم الكثير يجاب ايضا بان الحوقلة لم لا يجوز ان يكون

ان رده الى ان يحمل ان يكون تقدير المحشي الاستقامة على مذهب ... وقصده ... ولا يكون ... الاما ... مشية ... ولا يكون ... الى المذهبين فافهم ... ان ... والاحق اشارة الى ... منه

ووف الكلمة الاولى بتمامها محفوظة فيها الا انه عوض لها القلب وهو الحوقلة من شية
او تركة اختلف نسخ المص هنا ففي بعضها من سنة بضم السين وتشديد النون وفي بعضها
من سية بفتح السين وتشديد الياء وهذه النسخة الثانية نسخة المحشي لكن المص ذكر
في سورة القيمة عند تفسير قوله تعالى ينبؤ الانسان يومئذ بما قدم واخر بما قدم من عمل
عمله وبما اخر منه لم يعمله او بما قدم من عمل عمله وبما اخر من سنة حسنة او سية عمل بها بعده
او بما قدم من مال تصدق به وبما اخر فخلفه او باول عمله واخره والنسخة الاولى منطبقة
على الوجه الثاني مما ذكره المص في سورة المذكورة انطباقا واضحا والنسخة الثانية
لا يتضح انطباقها على وجه من الوجوه المذكورة نعم يمكن تطبيقها على الوجه الاول بتكلف
فعليك بالنسخة الاولى او الاثبات بمعنى الدلالة على الثبوت كما يقال هذا الدليل
مثبت لهذا المدعى بمعنى انه دال عليه يصح جعلها موصولة الخ يعني كما انها تكون
شرطية فان تكون موصولة مبتدا اي ما شاء من التركيب ركبك فيه وتصح ان تكون موصوفة
مفعولا مطلقا اي تركيبا شاء ركبك فقوله مبتداء ناظر الى الموصولة وقوله او مفعولا
مطلقا ناظر الى الموصوفية على ما يشير اليه تفسيره وقوله الخ اشارة الى الوجوه الثلثة
من الشرطية والموصولية والموصوفية انما لم يوضح الخ فيه انه لم لا يجوز ان يراد
الجزاء على الاطلاق ويعتبر امر السببية بالقياس الى احد نوعيه وهو جزاء السيئة ولكون
ذكر تكذيبهم الجزاء على الاطلاق لانهم في الواقع كذلك لا لان كلا من نوعي الجزاء المطلق
له مدخل في امر السببية فعلى هذا ذكر تكذيبهم بقوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي
جحيم وان دل على عموم تكذيبهم لا يضر شيئا من التقديرين فاحفظه يجوز ان يكون
تعليل لقوله لا يناسب عن الخ ولقوله ولا يكون سببا لانكار الخ فتعليله للاول ناظر الى ما
ذكره المص وتعليله للثاني ناظر الى ما ذكره المحشي وخلاصة التعليلين ان المسبب لا يجامع
ضد سببه كما ان السبب لا يجامع ضد مسببه فالاغترار بالكرم ان كان سببا لتكذيب
جزاء الحسنات كما ذكره المص يلزم ان لا يوجد مع اعتراف جزائها لكنه يوجد وان كان
سببا لتكذيبه كما ذكره المحشي يلزم ان لا يوجد ايضا مع الاعتراف المذكور لكنه يوجد ايضا

لان قوله تعالى ان الابرار لفي نعيم الآية ... رد لتكذيبهم ... منه ان تكذيبهم

فعلم ان الاعتراف بالكرم ليس سببا للتكذيب جزاء الحسنات ولا سببا له ورد تكذيبهم
بقوله الخ تتمة ماقبله من الاعتراض بتخصيص الاعتراض وزبدته ان كلا من التقديرين موقوف
على تخصيص الدين بجزاء السيئة وهذا التخصيص ينافيه عموم التكذيب المستفاد من قوله
عز وجل ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم اذ هذا العموم يدل على عموم الدين الذي
كذبوه وانت خبير بما عرفت سابقا من ان اطلاق الجزاء لكون الواقع هو المطلق لاينافي
اعتبار السببية في احد نوعيه وان رد تكذيبهم رد اعاما لكون تكذيبهم عاما في الواقع واندرج
تكذيب جزاء السيئة الذي هو سبب او سبب للاغترار بالكرم تحت ذلك العام فلا
ينافي عموم رد تكذيبهم ولا عموم تكذيبهم سببية خصوص احد نوعي التكذيب العام على ما اشرنا
اليه سابقا ولايخفى عليك انه لا يجب جعل قوله تعالى ان الابرار الآية الى رد تكذيبهم حتى يستفاد
من عموم الرد عموم التكذيب المردود بل بهذا القول منه عز وجل بيان ما يكتبون لاجله كما
قال المص فلاينافي خصوص تكذيبهم والاولى انه اضراب الى وجه الاولوية خلوه
عن اعتراض اعني تخصيص الدين بجزاء السيئة مع دلالة قوله عز وجل ان الابرار الآية على تعميمه
ومناسبته لما قبله باعتبار ما تضمنه وهو فتور العمل اذ ما قبله علمت نفس ما قدمت واخرت
ولم يعتبر المص هذا المتضمن في بيان معنى قوله تعالى ما غرك بربك الكريم حتى يظهر المناسبة وبين
ما قبله بعله قال فالاولى اشارة الى توجيه ما ذكره المص المحشي من التقديرين بما اشرنا اليه
من الوجهين اذ عرفت انقان وجه اولوية ما ذكره المحشي خلوه عن اعتراضه السابق ومناسبته
لما قبله ومعلوم ان مبنى اعتراضه السابق على وجوب تخصيص الدين في قوله تعالى بل تكذبون بالدين
بجزاء السيئة وعلى كون قوله تعالى ان الابرار الآية رد التكذيبهم وقد عرفت ان لا وجوب
لحمل قوله تعالى ان الابرار على انه رد لتكذيبهم على ما فصلناه واما مناسبة ما ذكره المص في بيان
معنى ما غرك بربك من قوله اي شيء خدعك وجراك على عصيانه بما قبله فلكون الجزاء على العصيان
على ما تاخير العمل وغيره وهذا كاف في المناسبة لقائل ان يقول ما ذكره المص في بيان المعنى
اظهر واتم مناسبة لما قبله ان المفهوم المتبادر من ما غرك الشمول لكل معصية بخبر اغلبية
الاغترار وما قبله من قوله تعالى علمت نفس ما قدمت واخرت صريح في عموم العلم لكل من الخير والشر

للتخصيص المذكور ...

اذ كلمة ما في ما قدمت واخرت عامة وتعلق العلم في الواقع وتعلق الامر عام ايضا لكل من الخير
والشر فلا يعدل عن رعاية هذين العمومين بتخصيص كلمة ما وكذا التعلق ولا يعدل من شمول ما غرك
لجميع العصيان الى تخصيصه ببعض العصيان تاخير العمل حتى يكون المقصود منه ايا ... واذ تمهد هذا ظهر لك ان قوله
تعالى ما قدمت واخرت وكذا قوله تعالى ما غرك بربك فضلا تقدير اعتبار المحشي المتضمن لو جعل قوله
فقضى لكونه عام بدل قوله فتور العمل وجعل الاضراب من العصيان الشديد الى الشتم كما كان
انسب مما جعله اولى واحسن منه وخاليا عن اعتراضه عن سوء العمل ففيه نجاة من العذاب
الاخروي ولا نجاة من العذاب الاخروي فافهم والاحسن لعل وجه الاحسنية
ان اداة التاكيد يناسب رد الانكار ومفاد الجملتين كون الابرار والفجار مجزيين فيستفاد
من المجموع كون الكلام رد الانكار الجزاء وتكذيبه وللقائل ان يقول لما افاد قوله عز وجل
وان عليكم لحافظين كراما كاتبين رد التكذيبهم كما اشار اليه المص بقوله تحقيق لما يكذبون به
وافاد قوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم بيان ما يكتبون لاجله كان جعل كل
من الآيتين ناظرا الى قرينه احسن وان تضمنت الآية الثانية الرد ايضا واما اداة التاكيد
كما يناسب رد الانكار يناسب الجواب عن السؤال عن السبب الخاص وهذا يمكن تقريره هنا
بان يقال لما علم من قوله تعالى وان عليكم لحافظين الآية تحقق الجزاء وثبوته على الاجمال
كان المقام مقام ان يسأل ويقال هل سبب الحفظ والكتب والعلم لاجل الجزاء كون
الابرار في نعيم وكون الفجار في جحيم فاجيب بقوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي
جحيم الا ان احواله في البرزخ لم يتم فيه ان القائل اراد بقوله في النظم ضبط احوال
بني ادم انه في النظم اشارة الى ان الانسان احواله الثلث حال الحيوة وحال البرزخ وحال
الاخرة والانسان لم يهمل في شيء من الاحوال الثلث ولم يرد ان الانسان كل من احواله الثلث
مفصل ومضبوط في النظم حتى يقال ضبط احواله في البرزخ لم يتم او يجعل الصيغة صيغة
يريد ان الاستفهام الحقيقي وكذا مجازه المشهور اعني التعجب لا يتصور في حقه عز وجل لصارف
تنزهه وتقدسه حمل ذلك الحكم الاستفهام على التعجب اي تعجب المخاطب عن ادراك ذلك اليوم بالتنبيه
على ان مراده بحيث لا يدرك كنهه وكيف تصوره فهو فوق ذلك وعلى انه اضافه على ما قرره

الكشاف والمص هنا وفي سورة الحاقة اوحملت هذه الصيغة وهي ما ادراك
على التعجب بالتفسير المذكور بعينه وعلى ما قرره الكشاف ايضا والحاصل ان تعجب المخاطب
بالتفسير المذكور اي هذا المعنى الواحد كما يجوز ان يستفاد من اسم الاستفهام يجوز استفادته
من نفس الصيغة وهي مجموع ما ادريك ولم يرد ان ما ادريك صيغة التعجب في الاصل
لكن حملت هنا على التعجب مجاز الصارف المشترة لان من شرائط فعل التعجب ان يبني مما
وقع واستمر حتى يستحق ان يتعجب منه اما الحال الذي لم يتكامل بعد والمستقبل الذي لم يدخل
بعد في الوجود والماضي الذي لم يستمر فلا يستحق ان يتعجب منها فلذا كان المشهور صيغتي
التعجب على الماضي اعني ما افعله كذا قال الرضي الاسترابادي وبه قال المحشي في شرحه على الكافية
فعلى ما قررنا لو حملت هذه الصيغة على صيغة التعجب المراد بها التعجب لكان المعنى
التعجب من كمال دراية المخاطب المحققة المستمرة في الازمنة الماضية مع ان هذا المعنى
يخالف مقتضى المقام وتقرير المص والكشاف فانهما يقتضيان كون المعنى تهويل
يوم الدين بان امره بحيث لا تدرك كنهه دراية دار فاين عدم دراية احد من المخاطبين
واين الدراية الكاملة المتعجب منها ثم لا يخفى عليك ان المعنى الذي يقتضيه المقام وقرره
المص والكشاف هنا لما استفيد من اسم الاستفهام كما اعترف به فجعل المجموع اعني
الصيغة صيغة والتزام استفادته منها تكلف مستغنى عنه لاشتراك الحكم
اي الظاهر انهم اخذوه مما ذكر في صفة المطففين من قوله عز وجل واذا كالوهم ل
او وزنوهم يخسرون يتبادر منه دعوى التبادر دون الجزم والطرحة اذا لا بد
قد يطلق على ذكر شيء دون شيء مع جواز ذكر كل منهما على حدة في موارد الاستعمال
وان لم يكن حق الاستعمال لاحدهما بخصوصه وهنا كذلك لان صلة الاكتيال في موارد
الستعمالاته قد تكون بمن وقد تكون بعلى وان ذكر احدهما دون الآخر لخصوصية مقتضية
دعت اليه كهذه الآية بالنظر الى احدى النكتتين اللتين ذكرهما المص على وعلى هذا
الاطلاق والتاويل ينطبق ما ذكره المص في النكتة على قول الفراء على ما يتضح في القول
الاتي قال الفراء تمهيد لقوله فقوله للدلالة على اي وهو ظ وكذا اشارة الى الاعراض

ع

على المص بناء على ما يتبادر منه بان المستفاد من كلام الفراء انه الابدال في الآية ولا عدول اذ
كلامه ان من وعلى يعتقبان في هذا الموضع بل يدل على ان كلا منهما لو استعملا كان مستعملا في موضعه
والقصر في فائدة النقل على البعض قصور وقد عرفت انطباق قول المص وانما ابدل على بمن بقول
الفراء فكان المص قال وانما ذكر على دون من مع ان موارد استعمال الاكتيال تارة بمن وتارة بعلى
لانه اذا لم يكن المراد من الاكتيال على دون من وهذا ما قاله الفراء فاذا قال اكتلت عليك فكانه قال اخذت
ما عليك في الصحاح تحاملت على نفسي وفي الاساس تحامل على فلان لم يعدل المستفاد من بعض
المفسرات ان كلمة على في صلة التحامل يدخل على ذي تعب ومشقة وفائدة النقل تقرير كون المقام
مقتضيا لتضمين معنى التحامل وتبيين ما فيه من مزيد المزمة ببيان معناه اللغوي الدال على ايصال
المشقة على الناس وعدم الشفقة على عباد الله تعالى بالاطماع الفاسدة وقد جاء في اللغة
كال له وكاله بمعنى ان الاستدلال على الحذف والايصال انما يكون بما جاء وثبت في اللغة لكونه سماعيا
وقد جاء في اللغة كال له وكاله بمعنى واحد وهذا المجيء والثبوت يكفي في الاستدلال على صحة التفسير
المذكور وترك هذا الاستدلال الكافي والذهاب الى الاستشهاد والاستدلال بقول الشاعر ولقد
جنيتك اكموء وعساقلا لا ينفع وانما ينفع لو كان الحذف والايصال قياسيا لكنه سماعي فلا ينفع الا ان
يحمل قوله كقوله ولقد جنيتك على التوضيح بالنظير على ما يناسبه ايراد كاف التشبيه دون لام التعليل
والادلى ولا يحسن اي وجه الاولوية خلوه عن اشعار كون الضمير اعني هم منفصلا البتة في نفس الامر سواء
جعل تاكيدا للمتصل او لم يجعل مع انه متصل على ما ذكر المص من الوجهين الاولين اعني الحذف والايصال
وحذف المضاف ويمكن توجيه كلام المص بانه اراد بالاتصال والانفصال معناهما اللغوي
المعتبر بحسب الكتابة على سبيل التورية والايهام ويمكن ايضا ان يقال في كلام المص طي واختصار
بناء على انسياق الذهن من المذكور الى المحذوف فكانه قال ولا يحسن جعله منفصلا وجعل
المنفصل تاكيدا للمتصل ولعله لذلك قال فافهم علة لعلية خروج الكلام الى لا يخفى
على المتامل ان قوله اذ المعنى علة لاخراج الكلام عن مقابلة ما قبله وكلام الكشاف يؤيد ما قلنا فلا
تغفل ما لم يتبق اي وهنا لم يتبق المخالفة لانها انما توجد في الوجه الاخير وهو كون
الضمير اعني هم تاكيدا للواو في كالوا والحمل على التاكيد ليس بلازم ويتبق لظهور كل من الوجهين الاولين

الاستيفاء بل اخذ ما على الناس
من حقه بذكر في صلة الاكتيال

وصنه اعني الحذف والايصال وحذف المضاف وكذا الحال في قوله عز وجل او وزنوهم
فلعلهم سمعوا بهذا الترجي اعتبره المحشي من طرف صاحب الكشاف لتوجيه كلامه ثم اشار
الى رده بقوله ولكنه يأباه ثم ذكر ما ارتضاه بقوله فالظ وليس ترجيا من قبل المحشي اذ يأباه
قوله الاتي يأباه الا ان يقال ترجي المحشي بناء على الوقيعة ونظرا اليها لا اينافي حكمه بان لا ابيا
في الواقع ونفس الامر   اي حكمه بقيامهم فاللام تفيد العلية الخارجية وقوله او لحكم عليهم
بما يستحقونه فاللام تفيد العلية الغائية   الاظهر او الغفلة لعل وجه الاظهرية ان كلا
منهما يصح لان يردع عنه على الاستقلال والانفراد واصل لنظر الكريم وان كان في المنع عن التطفيف
لكن ما يدل من النظم على غفلتهم اعني قوله تعالى الا يظن الاية قريب من كلمة الردع فكل من التطفيف
والغفلة بالاستقلال يستحق ان يردع عنه هذا لكن ما ذكره المص هو الاظهر اذ الايات المذكورة
قبل الردع كلها تفيد ذم التطفيف فالمنظور اليه والعمدة فيها التطفيف فمن لاحظ سوق السياق
لا يرضى باخلاء الردع عن التطفيف وقصره على الغفلة ولما كان اعتبار التطفيف في الردع
مقتضى السياق والحال انه ذكر قبل الردع قوله تعالى الا يظن اولئك الاية وهو يدل على غفلة
المطففين عن البعث انكارا على التطفيف وتعجبا من حاله ادرج المص في الردع عن التطفيف
الردع عن الغفلة ولم يجعل الردع عن الغفلة وجها مستقلا   وانه من جعل الكل ظرفا
للجزء الجزئية يجوز ان تكون بحسب النوع بان يراد بالفجار فجار الانس وان تكون بحسب الفرد
بان يراد بهم فجار الثقلين فردا فردا لا المجموع   او من جعل الاوراق الى البشر بان المراد
بالكتاب الاوراق ولا يخفى انه غير متعارف   حجر تحت الارض السابعة الى وقع في
نسخ القاموس التي عندنا لفظة في بدل تحت لعل مراده من نقل ما في القاموس والكشاف
بيان مراد المص من قوله تحت الارضين اذ المتبادر منه انه تحت الجميع لا الاعتراض على المص
وان احتمل فافهم   في القاموس اسم موضع لعله اراد بنقله كلام القاموس الاشارة
الى وجه تعريف المكان في كلام المص بكونه اسم كتاب الفجار وبهذا الوجه اوفق بقول المص
او محل كتاب مرقوم   الاظهر هو الثاني وجه الاظهرية ان من قال ان السجين اسم
المكان يحمل قوله تعالى لفي سجين على المكان ومعلوم ان السجين في قوله تعالى وما ادريك ما سجين

هو السجين السابق الذي جعل ظرفا لكتاب الفجار وهو الذي حمل على المكان فعلى قول هذا
القائل يلزم التاويل بحذف المضاف انما يظهر عند قوله تعالى كتاب مرقوم فالتاويل
في قوله تعالى وما ادريك ما سجين بحذف المضاف بعد كتاب مع انه لا يوافق بحسب الظ
سابقه تاويل قبل الداعي وهو اظهرية الثاني جعل ثانيا لكونه تاويلا ثانيا الكلام في النظم
لان منشأ التكذيب الى لما كان من شأن الصفات الذاتية وقوعها في مواضع يستغني
موصوفاتها فيها عن الاوصاف بان ينساق الذهن من تلك الموصوفات الى اوصافها
في الجملة وكان في انسياق الذهن من التكذيب بالحق الى التكذيب بيوم الدين نوع خفاء
لكون التكذيب بالحق كليا يشارك فيه افراده الكثيرة علل المحشي كون الثاني صفة لازمة للاول
بقوله لان منشأ التكذيب بالحق الى وبين المناسبة المصححة للانسياق المذكور بين تكذيب
الحق وبين تكذيب يوم الدين بان الاول في الغالب ناش من الثاني فالذهن ينساق
من الناشي الى منشأه في الجملة فوجد هنا استغناء الموصوف عن الصفة بملاحظة النشأة
المذكورة على ما هو شان الاوصاف الذاتية فاحفظ هذا التحقيق ودع ما اورده البعض
من التمويه   اطلاق المخصص على النعت المعرف خروج الى   اطلق اهل المعاني المخصص
على النعت المعرف الذي يرفع الاحتمال عن منعوته المعرف واشتهر تمثيله بنحو بزيد التاجر
كما اطلقوه على النعت المنكر المقلل للاشتراك في المنعوت المنكر   يدل على ان القصد
الى لانه ذم على المكذب فالمناسب حمل الوصف السابق عليه   فتدبر لعله اشارة
الى وجه اخر لنفي صاحب الكشاف كون الوصف للتخصيص وذلك الوجه لزوم مخالفة الاصطلاح
على هذا التقدير والى ان نفي كون الوصف للتخصيص ليس صريحا في عبارة الكشاف والمصرح
به نفي كون الصفة للبيان فانفهام نفي كون الصفة مخصصة من عبارة الكشاف اما بانه
لما نفي كون الوصف للبيان مع انه على وفق الاصطلاح علم نفي كون الوصف للتخصيص بالطريق
الاولى اذ هو على خلاف الاصطلاح واما بتعميم البيان في عبارته للوصفين اذ التخصيص يفيد
البيان   فجعله غير عام بانه لا يتأتى يدل على انه جعل متعلق قول المص وعلمه ان لا يتأتى
منه ذلك الى لكنه بعيد بل تفريع المص قوله فاستحال منه الاعادة على ما قبله من الاستقصار كالنص في تعلق

وان لم يكن هو كونه للتوضيح
لان هذا الوصف المذكور ربما لو صح يكون مبدأ الاصطلاح

عن مؤنة ما اعتبره المحشی من الجعلين وتكلفه فتقرير ايراد المص ان الاعادة يتوقف لا محالة على قدرة
الله تعالى القاهرة وعلمه المحيط بتفاصيل المخلوقات وكيفياتها فاستحالة المعتد الاثيم الاعادة
لاستقصاره قدرة الله تعالى مع انه على كل شیء قدير وعلم الله تعالى وهو بكل شیء عليم وبهذا التقرير
اضمحل الاشكال المورد بقوله فان قلت فلم يحتج الى الجواب   فاخبر بخبرا اى عطف على قوله
غير عالم من عطف الجملة على المفرد اى غير عالم فمخبر او على قوله فجعله بتقدير قال فی المعطوف اى
فجعله غير اى فقال اخبر به من عطف الفعلية على الفعلية   فان قلت انه يكذب اى رد لقوله
فاخبر به خبرا كاذبا يعنی قول المعتدی الاثيم اخبر الله به خبرا كاذبا يدل على انه صدق الرسول فی تبليغ
القرآن من عند الله تعالى مع ان ذلك المعتدی الاثيم يكذب الرسول فكيف يقول اخبر الله تعالى به
خبرا كاذبا والجواب الذی ذكره بقوله قلت الى منع لقوله انه يكذب الرسول بان المعجزة
جعلته مصدقا بان تبليغ الرسول من عند الله تعالى لكنه اى المعتدی الاثيم لم يصدق الله
عز وجل فی اخباره وانت خبير بان ما ورد فی النظم الكريم من احوال المعتد الاثيم من قوله تعالى
ويل يومئذ للمكذبين الى قوله تعالى كلا وكذا ما بينه المص وقرره من معانی هذه الاية ينبی عن
ان هذا المعتدی بعيد عن دائرة التصديق كل البعد ومنكر لما عدا الشهوات المخدجة
وانه قائل للقرآن ان اساطير الاولين الى غير ذلك ومما يستبعد كون هذا المعتدی مع تصديقه
بان ما يبلغه الرسول فهو من عند الله تعالى بسبب المعجزة مكذبا بالله تعالى الذی ارسله على ما هو
مآل الجواب وحاصله والحال ان الكفار يقولون ان الله تعالى هو خلق السموات والارض
على ما يفيده قوله عز وجل ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله فعليك بتقريرنا
السابق المنجی عن هذه التكلفات   صوابه متجاوزا اى وذلك ان تقول ايراد كلمة
عن على تضمين معنى البعد اى متجاوز بعيدا عن النظر او بعيد عن النظر متجاوزا   واما
فی اللغة لا نم لقائل ان يقول ان اراد ان استعمال بمعنى عن محالا لا نما فهو نم وان اراد انه
بغير معنى عن محالا لا نم فمسلم لكن كلامنا ليس فيه   وهذا مما وقع منه فی تقسيم المعلوم
فی الطوالع اى الانسب ان يقال وهذا مما وقع منه فی اول سورة الاسراء حيث قال
ولذلك تعجب قريش واستحالوه فكان المحشی لم يستحضره   ولم يظهر صدقها الا انه

الاوفق تركه او تبديله   او اباطيل القى على اى فاضافة الاساطير الى الاولين بالنسبة
الى المعنى الاول من اضافة الصادر الى مصدره وبالنسبة الى المعنى الثانی من اضافة
ما القی الى من القی عليهم ويكون الغرض على المعنى الاول نسبة عدم ظهور الصدق فی ازمنة متطاولة
الى الايات وعلى المعنى الثانی سلب اول التكذيب عنهم لئلا يطعنوا بالعجلة والخروج عن الحزم
دقول المحشی فی المعنى الاول وحال ما مدد الاخبار ولم يظهر صدقها وفی المعنى الثانی وكذبوها
وليس الا اشارة الى الغرض من المعنيين والتميز بينهما فيه ويحتمل ان يكون الاضافة من قبيل
اضافة المتعلق والمبين الى المتعلق والمبين فالمعنى اباطيل متعلقة بالاولين ومبنية
لاحوالهم على خلاف الواقع فالغرض ح مجرد نسبة الاساطير الى الايات الكريمة ويمكن
ان يقال انه اى صدره بالامكان اذ لا يخفى ان قوله تعالى كل معتد اثيم ورد بيانا لحال
المكذب بيوم الدين ومعلوم بالنظر الى الواقع ان منشأ تكذيب المكذب بيوم الدين
التباعد عن النظر فی الدلائل والغلو فی التقليد على الاوائل بسبب الانهماك فی الشهوات
الفانية والامتناع عن موجبات اللذات الباقية ومن وجد فيه هذه الصفات يكون
اعمى عن دلائل العقل ويقول اذا تتلى عليه ايات الله عز وجل ما يقول فلا ينفعه شواهد
النقل كما لم ينفعه دلائل العقل فاذا لم ينفعه الدليلان فحاله التكذيب ولما كان ورد الاية
لبيان حال المكذب وكان حاله ما ذكر من الامور اشار المص الى تلك الامور تفصيلا فی تقرير
المعنى على ما ترى فما ذكره المص اولى وهو الاوفق بالايات القرآنية الواردة السعد لالا على
منكری البعث اذ هی تدل على ان انكارهم ناشئ عن تجاوزهم النظر   لامتناع اخذه
من الصيغة اذ هی للثبوت والدوام   دفعا لمخالفته اى المحذور مخالفته واللزوم
لاجلها والا فلا يلزم من قول المكذب اساطير الاولين دفع نفس مخالفته للايات وذلك
ان تقدير قولنا وهو حقه بعد قول المحشی لمخالفته اياها فيكون الدفع لنفس المخالفة
فقوله ران اى من قول المحشی لا من قول الكشاف واستفادة معنى الركوب والغلبة من قول
الزمخشری يقال ران عليه الذنب وغان عليه رينا وغينا بواسطة كلام السابق الذی
لم ينقله المحشی عنه وهو قوله فی تفسير قوله تعالى بل ران ركبها كما يركب الصدا وغلب عليها ولو قال المحشی

قال الزمخشري بعد ما فسر الرين بالركوب والغلبة يقال ران عليه الكأس اولى لانفهام المعاني
الثلثة صراحة عن العبارة المنقولة عن الكشاف ثم الظاهر من كلام الكشاف انه حمل قوله
تعالى ران بمعنى ركب وغلب وصوره بقوله يقال ران عليه الذنب وغان عليه مشيرا
الى ان ران المستعمل بعلى كما في الاية بمعنى ركب وغلب ثم اراد ان يبين ان له استعمالين
اخرين بفي والباء لكل منهما معنى غير المعنى الذي ذكر من معنى الاية استيفاء للاستعمالات
ران وبيانا بان المراد هنا منه هو المعنى الاول لاستعماله بعلى ويؤيده ما قررناه كلام الزمخشري
في الاساس اعوذ بالله من الرين والران وهو ما غطى على القلب وركبه من القسوة
للذنب بعد الذنب كلا بل ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون من قولهم ران عليه الشراب
والنعاس ثم قال وران به اذا غلب على عقله انتهى فتفريع قوله فقوله على ما نقلنا في
الكشاف ليس على ما ينبغي اذ ليس مراده ان على يحمل على معنى الباء او في كما يتبادر من ظاهره
فكل يحتمل في الاية الا ان يقال بهذا التفريع على ان يكون ما ذكر فيه من المعاني الثلثة محتملا
في الاية عند الزمخشري لا على ان يكون محتملا عند الكشاف ومختارا عنده فالظاهر عمي عليهم
الحق والباطل وجه الظهور ما افاده التفريع من ان عمي بمعنى التبس يسند الى نفس الشيء
لا الى معرفته فاذا اريد نفي معرفة الشيء كالحق والباطل وغيره عن شخص يقال عمي ذلك
الشيء عليه اي التبس عليه ولم يعرف فافحام المص لفظة المعرفة باعتبار امر زائد
على المعنى اللغوي فتركه هو الظاهر لعل التوجيه المشار اليه بقوله الظاهر ان عمي وان كان
بمعنى التبس لكن استعمل هنا بمعنى صعب وعسر صعوبة تامة وعسرا بالغا بطريق المجاز
اذ الصعوبة التامة من لوازم العمى بمعنى الالتباس والصعوبة تسند الى الشيء والى معرفته
ايضا ويحتمل ان يكون التوجيه المشار اليه ان نفس معرفة الحق والباطل اذا اريد التباسها
وعدم امتياز احدى المعرفتين عن الاخرى فحسب صاحبها ان احديهما هي الاخرى تسند
العمى بمعنى الالتباس الى نفس المعرفة كما يسند الى الحق والباطل نفسهما لان العمى بهذا المعنى
انما يسند الى امر خفي عند الشخص فكما ان نفس الحق والباطل تكون خفية عند الشخص
فيسند اليها العمى بمعنى الالتباس كذلك تكون معرفتهما ايضا خفية عنه فيسند اليها العمى

والى الاول [illegible] العمى [illegible] ان المص [illegible] القصص [illegible]
فعميت عليهم الانباء [illegible] فعميت عليهم الانباء [illegible]
لا يتساءلون [illegible]
[illegible] عليهم [illegible]
[illegible]
فثم تحكم [illegible]

المذكور من هذه الحيثية ويحتمل ايضا ان يكون ذلك التوجيه ان اضافة المعرفة الى الحق
والباطل من قبيل اضافة الصفة الى موصوفها فالمسند اعني عمي بالمعنى المذكور مسند
الى الحق والباطل المعروفين واما من قال في التوجيه المشار اليه عدم ملتبسا عليهم
معرفة الحق والباطل فقد وقع فيما هرب عنه هذا الذي ذكر مماشاة مع المحشي على مقتضى
كلامه في تبيين مراده وللقائل ان يقول ان عمي في عبارة المص ليس بمعنى التبس حتى يتفرع
عليه قوله فالظ بل هو بمعناه المشهور وهو ذهاب البصر اسند الى المعرفة بطريق
الاستعارة التخييلية بعد تشبيه المعرفة بشخص انساني شانه الابصار استعارة
مكنية وهذا العمى وان كان مما يسند اليهم لكنه اسند الى معرفتهم تنبيها الى ان المعارف
للنفوس الانسانية نفيضة تاتي من خارج فاذا اخطأتهم ولم تجد سبيلا اليهم فلا حيلة
لهم في تحصيلها واستحضارها وايضا له ان يقول المعرفة نور من الله عز وجل بها
يهتدي الانسان لمصالحه ومطالبه فهي كالقائد له في المفازة فاذا كان القائد اعمى فقد
ضل من يقوده في اودية الضلال ففي كلام المص تشبيه حالهم وحال معرفتهم بحال قوم
يتخذون قائدا اعمى في المفازة فيضلون لا محالة في اودية الحيرة والضلال ولا تحصيل
من سعيهم الا الخيبة والكلال فعلى هذا يكون قول المص فعمي عليهم معرفة الحق والباطل على الاستعارة
التمثيلية فعلى اي من هذين التحقيقين بني كلام المص يظهر لك ان كلام المص هو الظ
الراجح المشتمل على النكتة الجليلة والاعتبارات المناسبة الجزيلة تقدير المضاف
لا يخص منكر الرؤية الخ فيه ان مراد المص من قوله قدر مضافا انه قدره لئلا يلزم من الاية
جواز رؤية الله تعالى فالتقدير بهذه العلة يخص منكري الرؤية والدليل على ما ذكرنا من مراد
المص ترتيب الجعل والتقدير على قوله ومن انكر الرؤية فانه يفيد كون انكار الرؤية
علة للجعل والتقدير وهذا يقتضي كون التقدير على قصد كونه منافيا للزوم جواز الرؤية
من الاية واما من قرأ بالرؤية فهو وان قدر مضافا ايضا وان جعله تمثيلا فليس هذا الجعل
والتقدير منه للاحتراز عن لزوم جواز الرؤية من الاية بل لاجل ان شيئا منهما لا ينافي
جواز الرؤية بل كل منهما يجامعه وظهر بما قررنا انه لا يضر المص ما روي عن ابن عباس وقتاده

رضي الله تعالى عنهم من تقدير المضاف مع انهما يقران بالرؤية لان تقديرهما المضاف
ليس للاحتراز عن لزوم جواز الرؤية من الاية بل لعدم منافات جوازها وما منع المص من
المقرين انما هو الجعل والتقدير للاحتراز عن اللزوم المذكور ولا يضر المص ايضا ما ذكره بقوله
بل جعله نفي الرؤية لما قلنا ايضا   بل جعله نفي الرؤية ايضا مبني على حذف المضاف
م وقوله اذ لا معنى للمنع عن ذات الرب فيه انه لا يجوز ان يكون المحجوبية عن الرب كناية
عن عدم الرؤية بلا حذف مضاف بعلاقة اللزوم بينهما فما ذكره بقوله اذ لا معنى للمنع
عن ذات الرب ان اراد به انه لا معنى ولا وجه له بالنظر الى معناه الحقيقي الوضعي فمسلم
لكنه لا يجدي وان اراد انه لا معنى له اصلا او لا معنى له كناية فهو ظ المنع   فالتقدير
عن رؤية ربهم لمحجوبون قال بعض المحشين هذا التقدير هو الظ المتبادر من الاية
فكانه من منطوق اللفظ فلذا لم يلتفت المص الى هذا التقدير انتهى الظ ان تمسكه
في دعوى ظهور التقدير وتبادره في مرتبة المنطوق ما بنى المحشي حذف المضاف
عليه اعني قوله اذ لا معنى للمنع عن ذات الرب الخ وقد ظهر لك وهن هذا البناء واصله
والاظهر في التقدير عن تربية الخ فيه ان التربية وان كانت مناسبة لكلمة الرب
لكن اضافة الرحمة الى الرب كثير في الايات القرانية واما التربية اعني هذا
اللفظ فلم تضف اليه اصلا في ايات القران فراي الرحمة والاحسان   من
الادخال لا يخفى عدم انطباقه للاية فيجي درؤية ما في القاموس من المعنى المتعدي لكلمة
صلا لا يحسن حمل قول المص ليدخلون النار مع كونه من الثلاثي من الدخول وهو المنطبق للاية
على انه من الادخال مع ان المحشي معترف بعدم انطباق معنى الادخال للاية على ما دل عليه قوله
اذ لا يصح معناه المتعدي فظهر من هذا التقدير ان في كلام المحشي محذورين احدهما حمل
قول المص ليدخلون مع كونه من الدخول المنطبق لمفهوم الاية على انه من الادخال وهو
غير منطبق به والمحذور الاخر ان بين كلاميه تنافرا لان قوله من الادخال يفيد انه صحيح
ومنطبق لمفهوم الاية مع ان قوله اذ لا يصح معناه المتعدي يفيد انه غير صحيح وغير منطبق
ر فكان المحشي جعل قول المص ليدخلون النار اشارة الى مجرد المعنى الاصلي اللغوي الغير

المراد

المراد في الاية وهو الادخال وجعل قوله ويصلون بها اشارة الى المعنى المراد بالاية
فعدم انطباق قول المص ليدخلون النار على تقدير حمله على انه من الادخال للاية مراد
المحشي فاندفع المحذوران لابتنائهما على دعوى المحشي الانطباق في الحمل على الادخال ولم
يدعه لكن يرد عليه ان جعل الادخال معنى اصليا دون الدخول بالمقاساة دعوى بلا
دليل بل ما نقله من القاموس من قوله صلى النار كرضي وبها صليا وصلا ويكسر قاسى حرها
دليل على ان الدخول بمقاساة الحر معنى لغوي اصلي وكذا المذكور في سائر كتب
اللغة دليل على ذلك على ط منها ما ذكره في سورة النساء عند تفسير قوله تعالى وسيصلون
سعيرا السيد خلون نارا الخ قال نقول صلي النار قاسى حرها فاذا كان الدخول
بمقاساة الحر معنى لغويا على ما نقلته عن كتب اللغة وعن المص وموافقا لمعنى الاية
فحمل قول المص ليدخلون على انه من الادخال الخ فاسد واي فاسد   واما
من الزبانية استهزاء الخ لا يخفى ان الردع الاول من الله عز وجل وهو مقرون
بحال كتاب الفجار ووعيدهم ولما كان الردع الاخير مقرونا ببيان كتاب
الابرار ووعدهم كان حمله على انه من الله تعالى لا من طرف الزبانية اوفق بسياق
النظم الكريم حتى يكون الردع من الله تعالى في مقابلة الردع من الله تعالى كما ان الوعد
من الله تعالى في ضمن كتاب الابرار في مقابلة الوعيد من الله تعالى في ضمن بيان
كتاب الفجار على ان حمل صدور الردع من الزبانية على ان يكون بطريق الاستهزاء
والسخرية لاجل فوت زمان الارتداع تكلف لا يخفى   لتحصيل احتمالات
فوائد ايراد صيغة الجمع لان الحفظ عام للحفظ العلم والخارج على ما قال والمراد
بالحفظ اما الخ فاذا ضم احتمال فائدة الشهادة حصلت احتمالات فوائد
حضور الملائكة الكتاب هذا على تقدير عطف قوله او يشهدون على يحفظون
واما على تقدير عطفه على يحضرونه فوجه ايراد الجمع في قوله لتفصيل احتمالات يشهد
لان الحفظ الذي هو فائدة الحضور عام ايضا للعلم والخارجي على ما قال فقوله
يحضرون بالنظر الى فائدته التي هي الحفظ احتمالات فاذا ضم اليهما قوله او يشهدون

ط
انه المعنى سببهما في الايات الاخر
كونه معنا لغويا اصليا ح

على ما فيه وجدت الاحتمالات فافهم ويحتمل ان يكون اشارة الى ما ذكرنا فى القول
السابق من تبيين مرامه ويحتمل ان يكون اشارة الى تقدير عطف يشهدون
على يحفظون لا ايراد بالحفظ الحفظ العلمى او على تقدير ارادة الحفظ العلمى لا مقابلة
بينه وبين الشهادة على ما فيه يوم القيمة اذ الظ ان الغرض من الحفظ العلمى الشهادة
على ما فيه يوم القيمة فاحفظ هذا فانه يغنيك فاجيب بقوله ان الابرار الخ
فعلى هذا يكون قوله تعالى ان الابرار لفى نعيم جوابا عن غير السببين الخاص والمطلق فيكون
من مواقع الفصل لكن لا بد من نكتة للتاكيد فيمكن ان يقال لما كان الكلام من اول السورة
الى هنا فى ذم المطففين وردعهم ووعيدهم وكان التطفيف اى هذا الفعل
منهم فعل من ينكر الثواب على الايفاء والعقاب على التطفيف والجفاء كما دل عليه قوله
قوله تعالى الا يظن اولئك انهم مبعوثون ليوم عظيم نزلوا منزلة المنكرين فاكد لهم
الكلام وهذه النكتة تجرى فى تاكيد قوله تعالى ان كتاب الفجار لفى سجين وكذا فى قوله تعالى
ان كتاب الابرار لفى عليين فتامل او لانهما مؤمنون لا يخفى انه فى غاية البعد لذا
اخر كان المحشى لم ينظر على الارائك وقوله ونضرة بالنصب ويحتمل ان تكون
مرفوعة ويكون قوله بالرفع بيانا لكونها مرفوعة بل الاحتمال الظ هذا فافهم وقوله
او الذى له ختام اى مقطع هو رائحة المسك مبنى عليه اى على مجىء ختم الشىء بمعنى بلغ
اخره فيكون الختام مصدر ختم الشىء بمعنى بلغ اخره فيكون ~~الختام بمعنى بلغ اخره~~ لكن ما فى القاموس
مانع عن هذا الكون فقول المص او الذى له ختام اى مقطع هو رائحة المسك يخالف لما فى القاموس
ولا يبعد ان يكون قول الكشاف وقيل ختامه الخ مثل قول المص مبنيا على ما بنى عليه قول المص
فيرد عليه ايضا مخالفة القاموس هذا مراده وللقائل ان يقول لا نم ان قول المص او الذى
له ختام اى مقطع مبنى على ما ذكره من مجىء ختم الشىء بمعنى بلغ اخره وكذا قول الكشاف
وقيل ختامه مسك مقطعه رائحة مسك اذا شرب لا نم بناؤه على ذلك لم لا يجوز ان يكون
هذا القول من المص والكشاف مبنيين على ان الختام بمعنى اخر الشىء وعاقبته قال
فى الصحاح وقوله تعالى ختامه مسك اى اخره انتهى وفى الاساس وختامه مسك اى عاقبته

ريح المسك فلا يرد على المص ولا على الكشاف الاعتراض بمخالفة القاموس
ولا يبعد ان يكون قول الخ فيه ان المص والكشاف متفقان فى بيان الختام بالمقطع
فجزم المحشى بان قول المص مبنى على ما ذكره وعدم جزمه بان قول الكشاف مبنى عليه
بان قال لا يبعد الخ غير منتظم ويمكن الجواب بان المص قال فى بيان معنى المختوم الذى
له ختام والمشتق اذا قيل فى مفهومه ماله الماخذ فالظ ان ذلك الماخذ مصدر
ذلك المشتق وان تخلف فى بعض المواد فالختام على هذا مصدر واما ما نقله صاحب
الكشاف من قوله وقيل ختامه مسك فلم يبين فيه المشتق اعنى المختوم بماله ختام يلزم
منه كون الختام مصدر الختم بواسطة كونه ماخذ الاشتقاق فكلام المحشى فى الموضعين
منتظم هذا كله على تقدير كون النسخة كذلك بكاف التشبيه واما على تقدير كونها باللام
الجارة بدل كاف التشبيه فالظ ان ذلك اشارة الى ما فى القاموس من كون مصدر ختم
بمعنى بلغ الاخر ختاما لا غير فح يكون قول المحشى ولا يبعد الخ بيان وجه صيغة التمريض فى قول
الكشاف فيه حيث قال وقيل ختامه وهذه النسخة اعنى ما باللام هى الاولى والاسلم
فاذا انقطع الشرب ادركته اسناد ادراك الرائحة الى الذائقة مع ان ادراكها
للشامة اسناد الى السبب اذ ادراك الشامة روائح المشروبات فى ازمنة الشرب
بواسطة الذائقة وليس المراد حقيقة لعله اراد السبب الظ لا القطع كما ذكره
بقوله لان الختم للحفظ عن الخائن اراد به انه كذلك فى الظ والغالب فهذا القول من
المحشى اشارة الى وجه ترجيح المص التمثيل على الحقيقة وليس بيانا لعدم صحة الحقيقة
اصلا فلا يرد ما يكاد يتوهم من المنع على قوله لان الختم للحفظ مستندا بانه قد يكون للتعظيم
فح يشكل ذكر العاطف الخ اراد به الواو وجه الاشكال لزوم اجتماع الواو
والفاء قيل لتنافس ويمكن ان يدرج فى الاشكال لزوم عطف الانشاء على الاخبار لان
الجمل المذكورة قبل الامر بالتنافس جمل خبرية حاكية لمثوبات الابرار يوم القيمة وربما
يتوهم قول المحشى فح يشكل ذكر العاطف دون ان يقول بدله يشكل الجمع بين الحرفين
والاجوبة الاتية اجوبة عن كل هذا وانت خبير بان ما ذكره فى دفع الاشكال تكلف بارد

كيف وكل ذي فهم تلا او تليت عليه هذه الايات يفهم ان قوله عز وجل وفي ذلك فليتنافس
المتنافسون وارد مدحا للنعم الالهية والعطية الربانية اظهارا لكمال شرفهما وتشويقا
الى الاستعداد لنيلها فاخراج النظم البليغ عن مثل هذا الغرض الجزيل وتقدير القول
مع تقييدات بعيدة غير مستفادة عن النظم الكريم ليس على ما ينبغي بل الوجه في حل
الاشكال ان يقال الظاهر ان الواو في قوله تعالى وفي ذلك والفاء في قوله تعالى فليتنافس
للعطف على مقدر مناسب للمعطوف على ما هو اصل وضعهما وعلى ما حمل عليه
المفسرون في نظائرها وهذا المقدر مثل ليسع الساعون وليجتهد المجتهدون
او غيرهما مما يناسب فيكون تقدير النظم الكريم والله تعالى اعلم وفي ذلك ليسع الساعون
وفي ذلك ليجتهد المجتهدون فليتنافس المتنافسون فيكون لفظ في ذلك متعلقا بالمقدر
المذكور لا بالمذكور فلا يرد الاشكال بالجمع والمحذور وعلى هذا التقدير يكون الغرض
الذي ذكرناه من المدح والاظهار والتشويق حاصلا على الوجه الابلغ لان كمال الترغيب
في العادة تثليثه وفي حل الاشكال وجه اخر اخترعه بعض الافاضل مما قاله المص في
سورة يوسف حيث قال عند قوله تعالى حكاية عن يعقوب عليه السلام عليه توكلت
وعليه فليتوكل المتوكلون الاية جمع بين الحرفين في عطف الجملة على الجملة لتقدم الصلة
للاختصاص كان الواو للعطف والفاء لافادة السببية فان فعل الانبياء سبب لان
يقتدى بهم انتهى فقال ذلك البعض من الافاضل يمكن ان يقال مثل ذلك هنا لان
الصلة مقدم هنا للاختصاص فيكون الواو لعطف الجملة على الجملة والفاء لافادة
السبب فان فعل الابرار سبب لان يقتدى بهم والجملة الاولى اعني المعطوف عليه وان
كان اخبارا صورة فهو انشاء لمدح الابرار هذا ما ادى اليه فكري انتهى ويرد عليه
ان قول المص في سورة يوسف في وجه الجمع بين الحرفين في محره لان ما قبل الواو عليه
توكلت وهو انشاء التوكل بلا ريب فالعطف فيه من عطف الانشاء على الانشاء
واما في هذه الاية فحمل ما ذكر قبل الواو مع كونه صريحا على الانشاء كلا او بعضا تكلف
جدا ووجود الدلالة على مدح الابرار لا يحول الاخبار الصريحة الى الانشاءات على ان

وكذا لا يرد الاشكال بلزوم عطف الاث[...] على الاخبار لان كلا من الافعال الثلثة انشاء عطف منها الثالث على الثاني والثاني على الاول وليس في الاول حرف عطف حتى يعطف فلم يلزم عطف الانشاء على الاخبار ومعلوم ان تقدير المعطوف عليه بلا تقييد عاد حرف العطف اصلا او متعدد اشايع لا يلزم تكلفا بل حمل الافعال الثلثة الدالة على الترغيب بمجاورتها وموازاتها بالامور الثلثة المذكورة بعضها من تفصيل كون الابرار في نعيم اعني على الارائك ينظرون تعرف في وجوههم نضرة النعيم يسقون من رحيق الى اخره على الحسن لما فيه من الكناية الدقيقة الى ان كل مثوبة من المثوبات الثلث شانها ان يرغب عليها ويتنافس شانها

المذكور في سورة يوسف في حمل الحرفين هو الفعل المقتدى فيه للنبي عليه السلام وهو توكله
الذي هو سبب لاقتداء المتوكلين فالفاء السببية في موضعها اللايق بها اعني كونها
بين السبب نفسه وبين المسبب وهنا فعل الابرار المقتدى فيه لم يذكر قبل الحرفين
بل انما ذكرت مثوباتهم فيحتاج الى ان يقال لما كانت مثوباتهم في مقابلة افعالهم
فهي كافعالهم اسباب او يقال ذكر احدهما كذكر الاخرى وبالجملة حمل الواو على
العطف والفاء على السببية في قوله تعالى عليه توكلت وعليه فليتوكل المتوكلون
كل منهما خال عن التكلف لما قلنا واما حملهما عليهما في هذه الاية لا يخلو عن تكلف وتحمل
لما قلنا فلعله لذلك قال بعض الافاضل ويمكن ان يقال مثل ذلك فعليك بما ذكرناه
من التقرير والتحقيق فانه ينفعك في كثير من المواضع   جعل الباء هنا بمعنى من
او زائدة كلمة هنا اشارة الى ما في هذه السورة من قوله تعالى يشرب بها المقربون
هذا الجعل اختاره المحشي من قول المص في التعليل يشربونها فانه ينتظم انتظاما ظاهرا
بكون الباء زائدة وينتظم بكونها بمعنى من على ان يكون التعليل على وفق حاصل المعنى ويرد
عليه انه ان اعتبر المحشي في جعل المذكور الانتظام الظاهر فقط فلا يصح قوله جعل
الباء هنا بمعنى من لما قلنا من ان انتظام قول المص فانهم يشربونها يجب الظاهر بكون
الباء زائدة وان اعتبر في الجعل المذكور الانتظام المطلق في قول المص يشربونها
سواء كان ذلك الانتظام بحسب الظاهر او بحسب التاويل فلا يصح حصر الجعل في كون الباء بمعنى
من كونها زائدة لان قول المص يشربونها منتظم بكون الباء صلة للالتذاذ فاذا عرفت
ما قررنا ظهر لك ان تعليل المص بقوله فانهم يشربونها صرفا لا يابى حمل الباء هنا على الوجوه
الثلثة المذكورة في سورة الانسان من كونها بمعنى من وزائدة وصلة للالتذاذ واما
كونها صلة للامتزاج فلم يرض المص بهذا الوجه هنا كما صرح به عباراته لان سياق هذه
الاية التفرقة بين المقربين في النيل الى المثوبات الالهية وتبيين ان المقربين
اعلى رتبة من الابرار على وفق ما انبا عنه قوله عز وجل في سورة الواقعة فاما ان كان
من المقربين فروح وريحان وجنت نعيم واما ان كان من اصحاب اليمين فسلام لك من

بين الابرار

اصحاب اليمين فعلى تقدير كون الباء صلة للامتزاج لا يستفاد من مفهوم الاية الشريفة
والتبيين المذكور بل يفهم التسوية بين الفريقين بان كلا منهما شارب بالمزج من
التسنيم واما جعل المص الباء صلة للامتزاج في سورة الانسان فلانه ليس سياق سياق
هذه الاية دالا على التفرقة بين الفريقين وتبيين زيادة الشرف في احدهما فلما
دلت عبارة المص بان الباء ليست ههنا صلة الامتزاج كانت هذه الدلالة قرينة
واضحة على ان مراد المص من الاحالة في قوله والكلام في الباء كما في يشرب بها عباد الله
ما عدا كون الباء صلة للامتزاج من الوجوه الثلثة وبما قلنا يظهر ان الاهم ما قاله المحشي
من قوله والاولى ان تجعل صلة للامتزاج الى بناء على ان ليس فيه اخراج حرف الجر عن
الباء عن معناه وجعله بمعنى من وليس فيه الحكم بزيادة ساقط لكونه مخالفا لظاهر السياق
ولما وقع في سورة الواقعة وظهر ايضا انه لا وجه لما اورد المحشي من ان اعتبار الامتزاج
داخل في حوالة المص فلا وجه للاعتراض به عليه في القاموس فكه كفرح الظان نقل
في القاموس اشارة الى ان الاوفق به طيب النفس بالسخرية منهم او حدث اهلهم وتفكهم
بها او اشارة الى ان ما ذكره المص معنى مجازي لفاكهين وعلى الاخير يشعر النقل بان
ما في القاموس معنى حقيقي للفاكهة مع ان الزمخشري في اساسه صرح بان المعنيين
المنقولين من القاموس من المجاز ولما كان من المجاز لا يبالي عدم الاوفقية له فكلتا
الاشارتين لا تخلو عن شيء واما باعتبار شق جسم مستحكم هذا هو الظاهر مبني
الاعتبار الاول على الحفظ ومبني الثاني على الشق الكامل وهو المفهوم من النظم
الكريم بطريق الصراحة واما الحفظ فمستفاد بجهة كونه من اللوازم الخفية والتوابع
كما لا يخفى كانه اريد به الانشقاق بالملائكة الى فيه ما لا يخفى على من تتبع اقوال
المفسرين المتعلقة بالغمام لان الاستماع انما يعلم منه فالشق وان كان مؤخرا
في التحقق والوجود عن الاذن والاستماع لكنه مقدم عليه في العلم فلهذا التقدم العلمي
التقديم الذكري ولك ان تقول ان انشقاق السماء ادل على التهويل من اذعانها
وانقيادها للامر ربها اذ انقياد كل مخلوق في كل ساعة للرب عز وجل ثابت مقرر والايات

وما ذكره المحشي بتمامه منقول الا ان الاعتبار
احد السعد جلبي من علمائنا رحمه

الكرية مسوقة لتهويل يوم القيمة فما هو ادل على التهويل فهو احق بالتقديم اي سويت
اي يعني ان البسط يجيء بمعنى التسوية وبمعنى التوسعة وكل محتمل هنا وفيه ان المناسب
ان يقول اي حق سويت او وسعت بان يزال جبالها واكامها على ان يكون
قوله بان يزال قيد الكل من التسوية والتوسعة وبيانا له واما على ما فعله المحشي من جعل ازالة
الجبال والاكام قيد التوسعة وبيانا لها فلا يلايمه تفسير البسط بالتسوية لان ازالة
الجبال والاكام في عبارة المص للبسط وقد جعلها المحشي قيدا للتوسعة لا للتسوية وانما
قيد التسوية بقوله بحيث لا يبقى فيها امت ولا عوج فتوجيه كلام المحشي ان ازالة الجبال
والاكام يحتمل ان تكون للتسوية وعدم بقاء الامت والعوج ويحتمل ان يكون للتوسعة فقول
المص بان يزال قابل لان يصرف على كل من المعنيين في الكشاف اي خلت الخ
في كلام المص تقديم المعنى الحقيقي للفظ تخلت وجعل المعنى المراد غاية له كما قدم المعنى
الحقيقي للفظ اذنت على المعنى المراد منه ففي كلامه حسن انتظام بخلاف كلام الزمخشري
اذ هو قدم المعنى المراد للفظ تخلت على المعنى الحقيقي في ضمن التشبيه مع انه عكس بيانه في اذنت
وجعل الزمخشري النظم مبنيا على التشبيه صراحة والمص اطلقه بحيث يصح حمله على الكناية وعلى الاستعارة
وعبارة المص في غاية الوضوح في افادة المعنى المراد بحيث تكون تفسيرا لما ذكره الكشاف ففي
كلام المص حسن انتظام وزيادة احتمال وكمال وضوح فلعل المحشي نبه بنقل ما في الكشاف الى هذه
الجهات للعدول كما اشار به الى الاستشهاد بورود ذكره وترجح بعض التكلف في المأخذ الاصلي
فان العبد يضطرب فيه ويناقش في القاموس والمناقشة الاستقصاء في الحساب انتهى
وانت خبير بان معنى الاستقصاء المنسوب له ان يحاسب شخصا لا للشخص المحاسب عليه فالمناسب ان يقول
فان الله تعالى اعلم يقيم على العبد المردود عمله الحجة في دقايق اموره وجلايلها من عقايده الباطلة واخلاقه
الرزيلة واعماله السيئة على وجه الانكار والعتاب ~~وبالجملة المناسب المناقشة على وجه الانكار~~
والعتاب وبالجملة ان يسند المناقشة الى الله تعالى دون العبد هو الموافق للمعنى اللغوي لما بل لما روي
ايضا من الاحاديث الشريفة في حق الحساب لا وجه للترديد الى فيه ان المقصود المص
الاحتمالات للفظ الاهل ومجموع الاحتمالات احتمال اربع يشمله ترديد المص وان لم يصرح استقلالا وقوله

بل الاهل شامل لبس لشيء اذ الشمول لحسب المفهوم على تقدير تسليمه لا ينافي الخصوص بحسب الاحتمال
والله تعالى اعلم بالحقيقة الحال   ووجه الايتاء وراء ظهره الخ ويحتمل ان يكون وجه الايتاء
وراء ظهره ان الله تعالى لما اعلم الدلائل العقلية والنقلية الدالة على صفاته سبحانه والعلى وانه يحيي
الموتى وكان من يؤتى كتابه بشماله في كفران نعم الله تعالى وما لما صحيفة اعماله بالعصيان معرضا عن
الايمان كانت الملائكة الذين حالهم ان يقولوا للمؤمنين نحن اولياؤكم في الحيوة الدنيا وفي الاخرة
اعداء لهم باغضين على ضيعهم فالقوا الكتب اليهم من وراء ظهورهم تحقيرا لهم واظهار العداوة
لهم لاجل ما في كتبهم وتنفرا عنهم وعن مواجهتهم لاجله   وكل من التمني والنداء الخ ممنوع لم لا يجوز
ان يكون مراد المص جعل الدعاء بمعنى النداء كما هو الظ المتبادر وذكر قوله يتمنى الثبور اشارة الى ان الشيء
الدعاء والى ان هذا الدعاء لا ينفعه ويؤيده هذا السند ان الامام البغوي وصاحب المدارك وصاحب
الكشاف حملوا الدعاء على معنى النداء فظهر ضعف قوله وكل من التمني والنداء توجيه مستقل وضعف
ما فرعه عليه من قوله فالمناسب الخ فتامل   وكان غافلا عن الموت اشار بالعطف التفسير
الى المعنى المراد بالظن المذكور اذ ظن عدم الموت حقيقة لا يصدر عن عاقل بخلاف الغفلة فانها
مما تصدر   هذا احسن مما قال في الكشاف من الشفقة على الانسان بدخول كلمة من على الشفقة
وهذه النسخة هي المناسبة لقول المحشي ويحتمل الخ وفي بعض النسخ هذا احسن مما قال في الكشاف
ومن الشفقة بدخول كلمة من على الضمير فعلى هذه النسخة الاخيرة يحتاج قول المحشي ويحتمل الخ الى
توجيه اذ هذا الاحتمال يعين ما افادته النسخة الاخيرة وانت خبير بانه لا توجيه يعتد به له فظهر له
ان النسخة الصحيحة التي نقلها المحشي عن الكشاف هي النسخة الاولى واذا تقرر هذا فالفرق بين
كلامي المص والكشاف ان المص قال من الشفقة على الاطلاق اي بلا تقييد بكونها على الانسان بمعنى
رقة القلب عليه والكشاف قال من الشفقة على الانسان وبينها برقة القلب عليه فقيدها بالقيد المذكور
فظهر بهذا ان وجه الاحسنية لكلام المص دائر على اطلاقه وعدم تقييده بالقيد المذكور في الكشاف
فهذا الوجه الدائر على الاطلاق هو المناسبة التامة بين المأخوذ منه اذ الاول رقة مخصوصة والثاني
رقة مطلقة فهذا الاخذ اخذ الجزئي من كليه بخلاف ما نقل عن الكشاف فان المأخوذ فيه الرقة الشفقة
المخصوصة والمأخوذ منه الرقة القلبية الانسانية فهذا الاخذ اخذ المباين من المباين بواسطة

الشتراكهما

[illegible]

اشتراكهما في الرقة المطلقة وبتلك التحقيقات ظهر سقوط ما قيل في وجه الاحسنية ان المناسب
بيان مأخذ الشفق الذي في صددنا فالمناسب ان يتعرض باشتقاق الشفق من الشفقة
وان كان القول باشتقاق الشفقة من الشفق صحيحا بناء على ان المراد من الاشتقاق
الاشتقاق الكبير فيجوز جعل كل منهما مشتقا منه انتهى لانه على تقدير تمامه انما يتم على النسخة
الاخيرة اعني قوله منه الشفقة وقد عرفت انه لا يساعده قوله ويحتمل الخ ففيما قيل عن هذا
الاحتمال غفول والوجه الذي اشرنا اليه المستحسن المعقول هذا كله مبني على ان التركيب بهذا اللفظ
اعني الشفق في الاصل انباء عن الرقة ودلالة عليها في موارد استعمالاته بالتاء او بدونه
كما صرح به الامام فخر الدين الرازي هنا حيث قال تركيب لفظ الشفق في اصل اللغة لرقة
الشيء ثم بينه بموارد استعمالاته ويرد على ما ذكر الامام الرازي وعلى ما نقله المحشي من الكشاف
اعني النسخة الاولى التي عرفت انها هي التي نقلها المحشي وكذا على ما ذكره المص من قوله من الشفقة
بعد قوله سمي به لرقته ان الزمخشري في الاساس ذكر في طرق الحقيقة غاب الشفق
وفي طرق المجازات الشفقة والشفق بمعنى الرحمة والرقة فكيف يكون الشفق في اصل
اللغة لرقة الشيء كما قال الامام وكيف يأخذ الشفق بمعنى البياض او الحمرة مع كونه حقيقة
فيه من الشفقة بمعنى رقة القلب مع كونها مجازا فيها كما نقله المحشي عن الكشاف وكما ذكر
نحوه المص بل الواجب على ما في الاساس اخذ الشفقة بمعنى الرقة القلبية لكونها مجازا
من الشفق باحد المعنيين المذكورين لكونه حقيقة فيتعين ما ذكره المحشي ويكون نسخة
الكشاف المطابقة لما في الاساس هي النسخة الاخيرة اعني ومنه الشفقة ويمكن دفع
ما يرد على الامام بانه لا يلزم من كون تركيب الشفق في اصل اللغة لرقة الشيء ان تكون الرقة
مدلوله المطابقي الحقيقي اذ يكفي فيه ان تكون من المدلولات التضمنية او الالتزامية الغير
المفارقة ويمكن ايضا دفع ما يرد على ما نقله المحشي وما يرد على ما ذكره المص من ان المراد بقول
الكشاف والمص من الشفقة تصوير المعنى المراد وتوضيحه ببيان القرب والتناسب بين
المعنيين بلا نظر الى كونهما حقيقيين او مجازيين او احدهما حقيقيا والاخر مجازيا لا بيان
المأخذ الاصلي الحقيقي فيندفع الايرادات باسرها   والاحسن ان الشفق الخ العلى وجه

بقوله ويحتمل ويصنع لفظ يحتمل
لكون ما ذكره قطعيا

الشتراكهما

الاصنية قوة المناسبة بينهما لان بينهما تناسبا حسيا مع كون الحالية والمحلية من اشهر العلاقات
ولا يخفى عليك ان قوله تسمية الحال باسم المحل يدل على ان اطلاق الشفق على الجانب
حقيقة وعلى الحمرة او البياض مجازا مع ان الزمخشري في اساس صرح بكون الشفق في غاب
الشفق حقيقة   ففيه تجريد اي على التقديرين اذ معنى الوسق على ما يستفاد من
الكتابين هو مجموع الجمع والحمل لا احدهما فقط ففي الحمل على احدهما كالجمع هنا تجريد عن الاخر
وهو الحمل هذا لكن لا يخفى على من يمارس مطالعة كتب اللغة ان اصحابها قد يعطفون احد
المعنيين المستقلين للكلمة على المعنى الاخر لها فيجوز حمل ما نقله من الكتابين على العطف المذكور
فمن نفرع قوله ففيه تجريد على ما نقله من الكتابين منع ظ ولو سلم ان ما نقله من الكتابين ليس من قبيل
العطف المذكور بل الجمع والحمل اي هذا المجموع معنى واحد للوسق فلا نم ان الجمع لا يكون معنى مستقلا
للوسق كما ان المجموع معنى مستقل له كيف وقد قال في الصحاح فاذا جلل الليل الجبال والاشجار
والبحار والارض واجتمعت له فقد وسقها ثم قال واستوسقت الابل اجتمعت واستشهد في
هذا المعنى للوسق اي في معنى الجمع بما استشهد به من قول المص في قول الشاعر   مستوسقات لو يجدن
سايقا   وقد وقع في القاموس مثله وقد صرح في الاساس فيما عد المعاني الحقيقة والداعي خان
الابل حتى استوسقت اجتمعت فظهر مما نقلناه ضعف اعتبار التجريد   والاولى ان يراد
وجه الاولوية سلامته عن اعتبار التجريد ومطابقته للاية المذكورة فلمخلية الوجه الثاني لم يقل
فالاولى بدل والاولى   فهي كقوله تعالى وجه المشابهة دخول كلمة الليل في المقسم به في الايتين
بخلاف معنى الجمع الذي ذكره المص اذ لا يدخل فيه الظلمة في المقسم به بل الداخل فيه الدواب وغيرها
مما جمعه الليل وستره كما لا يخفى   ويكون كقوله الخ وجه الشبه تعلق القسم فيهما بالليل والنهار
بخلاف ما ذكره المص في قوله او طرده الى اماكنه فان القسم فيه لا يتعلق بالنهار وهو ظ
الاولى كما في الصحاح لعل وجه الاولوية انه يتوهم من قول المص من الوسيقة ان معنى الوسيقة
بتمامه مرعي في وسق بمعنى طرد الى اماكنه وليس كذلك اذ طرد الابل ليس مرعيا فيه بخلاف ما في
الصحاح فان المفهوم منه كون المطرد الى اماكنه مرعيا فيه الوسيقة وهو كذلك   ولتوجيه ما ذكره المص
يشعر كلامه بانه حمل قول المص من الوسيقة على انه بيان لما وسقه الليل وطرده الى اماكنه وما لم يكن ذلك

هو الابل بل الوحوش والطيور قدر في التوجيه الاول مضافا اي من جنس الوسيقة على التشبيه
يعني ان المص اطلق الوسيقة على ما وسقه الليل وطرده الى اماكنه تشبيها له بابل طردت جميعا
لكن الظ المتبادر من قول المص من الوسيقة كونه بيانا للاشتقاق لا كونه بيانا لما وسقه الليل
وطرده الى اماكنه كما هو مدلول توجيهي المحشي فيما لهما كما لا يخفى   في الصحاح المواطن
مشاهد الحرب اشارة الى المواطن وان استعمل في مواضع الخير والنعمة احيانا لكنه غلب استعمل
في مواضع الخوف والشدة على وفق ما في الصحاح وبقرينة سياق الكلام وبشيوع هذا التركيب
الا فيما فيها   والاحسن لعل وجه الاحسنية انه لا يوهم اعتبار اللفظ في خبر الخطاب
مع انه لا مناسبة بينهما بخلاف ما ذكره المص وما يوهمه قوله باعتبار وحدة النوع من كون النوع في حيز
الخطاب ومعتبرا فيه فلا خير فيه بل بينهما مناسبة وانت خبير بان مراد المص بيان الموافقة بين
الضمير الراجع في لنتركبن على قراءة الفتح وبين مرجعه ولما كان لفظ المرجع اعني الانسان مفردا
مغنيا عن اعتبار امر زايد عليه في تحصيل الموافقة المذكورة لم يتكلف المص في اعتبار الزايد
اعني وحدة النوع فقال في تحصيل الموافقة بين الراجع ومرجعه باعتبار اللفظ ومن البين ان
المتعارف في الموافقة المذكورة اذا حصلت بلفظ المرجع ان لا يعتبر امر وراءه والايهام
الذي يدفعه البداهة لا يلتفت اليه اصلا وايضا مراد المص من الخطاب صيغة الخطاب ومعتبرة
بالنظر الى لفظ الانسان فامر الاحسنية على العكس   يحتمل ان يراد هو الا لكن تصويره باحتمال
لكونه ظاهرا الاصلا لي اذ هو لا يناسب معاملة الله تعالى مع حبيبه في القرآن المجيد ولو كانت في مقام
العتاب الا انظر الى قوله تعالى عفا الله عنك لم اذنت لهم   كانه سقط من قلم الكاتب الاولى
ان يحمل عدم ذكره على الاكتفاء بما وزابناء على كمال سهولة انتقال الذهن منه الى المجاورة
كان ذكره زيادة تقاربها لفظا ومعنى   ودلالته على وجوب السجدة الخ فيه انه لم يستدل
بما روي على وجوب السجدة بل الاية الكريمة وايما روي في سبب نزول الاية وكذا ما روي عن
ابي هريرة فايرادهما للافادة ان ما يتعلق به الذم ترك السجود الشرعي الذي هو وضع الجبهة
على الارض لا السجود بمعنى الخضوع   اما لانه ما كانه على ما في القاموس لا يخفى ان اقتران
قوله تعالى وشاهد بقوله تعالى ومشهود يرجح المعنى اللغوي لشاهد   اثنين يوم النحر ويوم عرفة

ذكرها

فلذا قال والاظهر الى فيه ان قول المص والاظهر ليس مبنيا على اللام وقد والنقل المذكور
وعدمه بل مراد المص ان جواب القسم اما المذكور او ما دل عليه المذكور والاول وان كان ظاهرا
وصحيحا بالتقدير المذكور لكن الثاني اظهر فانه اشد مناسبة لما ورد لاجله السورة عا بالجملة ترجح
المص الثاني لامر معنوي هو رعاية ما ورد لاجل السورة على الوجه الابلغ لا لامر لفظي هو كون
الاول مبنيا على تقدير اللام وقد مع انه غير منقول بخلاف الثاني فانه خال عن ارتكاب غير
المنقول وكلام المص ينادي بما ذكرته فاقبل اليه من ازواء اليمن الاذواء بالذال المعجمة
ملوك اليمن من قضاعة المسمون بذي يزن وذي جدن وذي فايش وذي اصبح وذي الكلاع
وهم التبابعة كذا في الصحاح فاضافة الاذواء الى اليمن للتجريد او للتوضيح او التعدد الاستعمال
لذوابة كانت تنوس وفي الصحاح سمي بذلك لذوابتين كانتا تنوسان على ظهره ولا مخالفة
فتدبر اذ لا يقال ذو المال الى حاصله ان كلمة ذو لا يضاف عرفا الا الى ما كثر
وعظم فظهر استفادة كثرة الوقود من قوله عز وجل ذات الوقود وليس وجه الاستفادة
ان وصف الشيء بما يعلم قبل الوصف يدل على كثرة ما به الوصف وهنا كذلك كما ظنه
بعض المحشين فانه غير عبارة المحشي بمراحل كما لا يخفى فللكلام مزيد اشتباك وجه
مزيد الاشتباك انه مع تحقق التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه يوهم اتفاق
الجمل الثلث في غرض واحد هو كونهم ذوي اهانة للمؤمنين مع حصول الترقي في بيان
شنيعهم بذكر القعود على النار ثم ذكر شهادتهم على صحة تعذيبهم واحراقهم واشتماله
على الصلاح او ذكر انهم على ما يفعلون بالمؤمنين حاضرون مطلعون ولا يترحمون ثم ذكر
انهم ما انكروا من المؤمنين بشيء من الاشياء الا الايمان واما على ما ذكره المص من المعنيين
في الجملة الثانية فالغرض ليس بواحد من الجمل الثلث ان الغرض من الجملة الثانية على المعنى
الاول بيان امتثال الشاهدين لامر ملكهم وعدم تقصيرهم وتصديق بعضهم لبعض بخلاف
الجملتين الاولى والثالثة والغرض من الجملة الثانية على المعنى الثاني بيان انهم مجزيون
يوم القيمة بما فعلوا بالمؤمنين فاذا لم يتفق الجمل الثلث في غرض واحد على ما ذكره المص من المعنيين
في غرض واحد بين تلك الجمل ايضا بخلاف ما ذكره المحشي من المعنيين فان فيه ترقيا بينهما

ولا يقدرون انكار ما فعلوا بخلاف جملتين صح

لا يوجد الترقي صح

الجمل في غرض واحد كالاتفاق بينهما فيه ومع ما ذكرنا من الاتفاق والترقي في الجمل الثلث
يكون الجملة الثالثة دافعة لما يكاد يتوهم متوهم من الجملة على معنيي المحشي انهم فعلوا بالمؤمنين
ما فعلوا لاجل وجود سبب الفعل وباعثه في المؤمنين وجه الدفع انه ليس في المؤمنين سبب
لفعلهم المذكور اصلا الا الايمان ومعلوم ان الايمان لا يكون سببا لفعلهم المذكور فيكون الجملة
الثانية منشأ التوهم والجملة الثالثة دافعة لهذا التوهم اشتباك واتصال آخر ايضا
بين الجملتين كذا حقق المطالب ولا تغفل عليك المراتب كما وقع التغفيق هنا لبعض
المحشين حيث فهم مزيد الاشتباك على الاخير ويرد عليه ان الشاعر الى فيه ان احتياج
الاستثناء الى التقديرين والادعاء انما هو بالقياس الى المتكلم فالله سبحانه وتعالى عالم بكون
الايمان فضيلة وشرفا فالتقدير والادعاء معتبر في النظم الكريم كما اعتبر في الشعر ويمكن
ان يدفع الى قد تخرجت من هذا التكلف بما منحناك في القول السابق وهو على كل ما يدل
على ان قوله تعالى والله على كل شيء شهيد مسوق كالصفات المذكورة قبله لزم نقمهم وانكارهم الايمان
وليس كذلك بل هذا القول والله تعالى اعلم مسوق للوعيد على الناقمين الذين نقموا الايمان بالله
العزيز الحميد الذي له ملك السموات والارض ويؤيده ما قلنا تغير اسلوب التوصيف بايراد
الجملة الاسمية وجعل المبتدأ اسما ظاهرا موقع الضمير ولذا جعله الكشاف وعيدا حيث
قال والله على كل شيء شهيد وعيد لهم يعني انه علم ما فعلوه وهو مجازيهم عليه انتهى
فاء فيه اشارة الى انه فرق بين اعتقاد الناقمين بكونه تعالى عزيزا حميدا له ملك السموات
والارض وبين كونه تعالى في الواقع عزيزا حميدا له الملك بلا اعتقاد منهم ذلك فلا يمكن ان
ان يكون الايمان بالله العزيز الحميد الخ مع الاعتقاد المذكور عيبا عند احد بخلاف عدم اعتقادهم
بكونه تعالى عزيزا حميدا له الملك فانهم بعدم اعتقادهم يمكن ان يعدوا الايمان عيبا مع ان تعالى
موصوف في الواقع بالصفات المذكورة كل ذلك من الصحاح ما فيه غير خفي فيه
انهم لم يبلوا الى الظاهر كلامه انه حمل قول المص بلوهم بالاذى على انه بيان حال اصحاب الاخدود
خاصة وليس كذلك بل هذا التفسير من المص مبني على تعميم الفاتنين كما ان التفسير الثاني مبني
على التخصيص كما لا يخفى على ناظر كلامي المص والكشاف ولذا اعترض الكشاف طاب ثراه

على المحشي بما ذكره وغاية ما يتكلف في تطبيق قول المحشي بكلام المص انه اصحاب الاخدود
لما دخلوا في العموم لزم من هذا العموم ان يبلوا اصحاب الاخدود كغيرهم من الغاشين
مع انهم اي اصحاب الاخدود لم يبلوا بل عذبوا هذا الذي ذكرته من التكلف على تقدير
تعميم المحشي التفسير الاول واما على تقدير تخصيصه باصحاب الاخدود فوجه التطبيق
المذكور ان المحشي جعل قول المص وقيل المراد الخ مقابلا لقوله العذاب الزائد في الاحراق
على ان يكون المنقول معنى اخر بدل قول العذاب الزايد في الاحراق والمعنى المنقول وان
كان مستفادا مما روي لكن المص ذكر في النقل قوله المراد بالذين فتنوا اصحاب الاخدود
تتميما للمنقول واستيفاء له واما مخالفة صاحب الكشاف فلا تضره لكنه كما ترى وبعد
تسليم الانطباق يرد انه لم لا يجوز حمل قول المص بلوهم على معنى يقتضي التعذيب والاحراق
ولو مجازا لا على التجربة لتحصيل العلم   تفسير الحريق الخ الظاهر انه خبر لقوله المذكور
فيكون المركب التوصيفي بقيده معنى الصيغة والمادة والموصوف ماخوذ من الواقع
اذ الزائد في الاحراق الوارد في مقام الوعيد هو العذاب الشديد فقول المحشي لان جعلا
الخ تعليل لقوله تفسير الحريق باعتبار الصفة وقيدها لا باعتبار موصوفها وترك التعليل
باعتبار الموصوف لظهوره لما مر من قولنا اذ الزائد في الاحراق الوارد الخ ويجوز
ان يكون قوله تفسير الحريق خبر الضمير المقدر الى الزائد في الاحراق فيكون التعليل بقوله لان
جعلا منطبقا على معلوله بلا اعتبار امر اخر وقوله والظاهر عذاب الزائد في الاحراق ينتظم
على كلا التقديرين اما على التقدير الاول فلانه لما اضيف العذاب في الاية الكريمة الى الحريق
لم يبق حاجة الى اعتبار العذاب من جهة الواقع في مفهوم الحريق واما على تقدير الثاني فلان
الظاهر في تفسير المركب الاضافي هو المركب الاضافي لعل التوجيه المشار اليه بقوله والظاهر
ان كلام المص في التفسير مبني على حمل اضافة العذاب الى الحريق على كونها بيانية على التقديرين
المذكورين ويمكن حمل كلام على بيان حاصل المعنى ومآله اذا اتقنت ما حققناه ظهر لك اندفاع
ما اورده الاستاد طاب ثراه على المحشي من ان قول المص العذاب الزائد في الاحراق
تفسير للحريق لا للعذاب الحريق فلا يرد ان الظاهر ان يقال عذاب الزائد في الاحراق الاتي

وهذا اوفق لسوق النظم يمكن ان يقال ان وعيد الكفار بجهنم لاجل كفرهم وجزاء لما
ورد في كتاب الله تعالى كثيرا جدا كانت جهنم كالعلم لجزاء الكفر فلما وردت في وعيد الكفار
هنا حملها المص على حملها على جزاء الكفر رعاية لتطبيق هذا الوعيد على ما ورد في سائر ايات
الوعيد الكثيرة ولما كان اصحاب الاخدود بحسب سياق الاية داخلين في عموم هذا الوعيد
وكان فتنتهم باحراق المؤمنين كان عنوان عذاب الحريق انسب بالحمل على ان يكون جزاء
لفتنتهم من سواهل الوعيد   واما الفوز الدنيوي بالايمان الخ وانت خبير بان ما ذكره
المص في التعليل بقوله اذ الدنيا وما فيها تصغر دونه مشير الى ان مقابل الفوز الكبير هو الفوز
الصغير وهو الفوز الدنيوي على الاطلاق اشمل واظهر وابلغ   فكانه خصه بمن تاب الخ
المبالغة المستفادة من الصفو لا تخص التائب بل تعمه وغيره فالوجه ان يقال ورود هذا
الكلم الشريف بعد الوعيد هو السبب لتخصيص المص وفيه اشارة الى ان التخصيص بقرينة
هذا المقام لا ينافي التعميم بحسب الواقع والا لما فيه به مع كونه خلاف مذهبه فقل سنح الاشارة
ظهر ان ليس التقييد والتخصيص على خلاف المذهب لان ذلك مقامي لا واقعي   الظاهر ان
المراد بالعرش حقيقة الخ وهي سرير الملك على ما في الصحاح والقاموس ويدل عليه ان المحشي
اراد بقوله حقيقة المعنى المذكور قوله وبذا العرش الملك الى اخر القول   قال صاحب التسهيل
الخ فائدة النقل التأييد لقوله ولا باس للفصل الخ والتمهيد لقوله لكن قال ابن الحاجب ومراده
اظهار التخالف بين كلام صاحب التسهيل وابن الحاجب فلك ان تقول ان الشذوذ
بمعنى الندرة لا ينافي الجواز بل يجامعه ولا منع من ان يكون هذا القول ايضا مراد المحشي
فلا يقال به مالم يتعين يعني جعل الزمخشري ذلك العرش صفة لربك لتعينه اذ لا جر وقبله
غيره بخلاف كلمة المجيد فان قبلها جر ورين يصلحان للموصوفية فحملها الزمخشري على انها صفة
لما لا فصل بينها وبينه اختيار اللاصل والراجح   اضراب عن الخبر انتظامه مع جعل الذين
كفروا عبارة عن نفرة يؤذونه صلى الله تعالى عليه وسلم ظاهر واما انطباقه على جعل الذين كفروا
عاما لجميع الكفار فبملاحظة دخول المؤذين لرسولنا صلى الله تعالى عليه وسلم تحت الجميع
اذ لا حاجة اليه دعوى عدم الحاجة مبنية على القاعدة النحوية المشهورة من انه يجوز الفاء ان

حاصله انه تقرير المحشي فانه هو اعلا من غيرها او بيانا لما ذكره المص في التعليل — س

اي الفوز الكبير هو الفوز الاخروي ... بالفوز الدنيوي ... — س

اي كما ظهر التخالف — س

المكسورة للمخففة بل الغالب الراجح هو الغاء كما صرح به المحشي في شرحه على الكافية فاذا جاز
الالغاء لا احتياج الى تقدير اسم منصوب بل يكفي في حسن الكلام وقوع جملة بعدها كما في ما نحن
فيه اذ كل نفس مبتداء و لما عليها حافظ خبره فاذ احسن الكلام بدون التقدير ثبت انه لا حاجة
الى التقدير فسقط بهذا التبيين ما صدر عن بعض المحشين حيث قال لا يخفى ان دعوى عدم الحاجة
على قراءة لما بالتخفيف غير بين و لا مبين نعم يمكن ان يوجه بما قاله المولى السعدي و اما الكوفيون
فيجعلون ان نافية و اللام بمعنى الا و ما مزيدة لكن لم يبين بهذا التوجيه في هذا المقام حتى يتم
دعوى عدم الحاجة انتهى   بل حذف ضمير الشان اجاب بعض الافاضل عن الايراد
بان تغيير المص لحاصل المعنى لا لبيان ما هو الحق انتهى و لا يخفى انه يباين سياق كلام المص
لانه في بيان ان كلمة ان مخففة ام نافية فاشار بالتغيير اولا الى ان كلمة ان مخففة
و ضمير الشان مقدر في النظم الكريم فلذا فرع عليه قوله فان هي مخففة و اللام الفاصلة
و ما مزيدة ثم ذكر المص قراءة التشديد و بين فيها معناها المراد لا حاصل المعنى على ان حمل
كلام المص على بيان حاصل المعنى مع كونه محل الالتباس لكونه موهما انه تغيير لمفهوم الآية
و تقدير الضمير الشان مما لا ينبغي حملا غرض المص من هذا التغيير و ابراز الشان على ان يكون
كالتنصيص على كون ان مخففة اذ قول المص في التفريع فان هي المخففة اعلى مراتب
التنصيص على كونها مخففة فاي حاجة الى الاشارة اليه و اما الاشارة بمعنى نفس التغيير
من اول الامر فلا يعادل ايهام خلاف المق كما نبه عليه عبارة الاستاد طاب ثراه
ثم ان صاحب الكشاف و المص ذكرا غير مرة في بعض السور السابقة في الآيات المشتملة
على كلمة ان و اللام مثل ما قال في هذه السورة من ذكر الشان و كون ان مخففة و كون اللام
فارقة من ذلك ما قالا في السورة آل عمران عند قوله تعالى و ان كانوا من قبل لفي ضلال
مبين الآية ان هي المخففة و اللام هي الفارقة بينه و بين النافية و تقديره و ان الشان
و الحديث كانوا من قبل و من ذلك ما قالا في سورة الانعام عند قوله تعالى و ان كنا عن
دراستهم لغافلين هي ان المخففة من الثقيلة و اللام هي الفارقة بينها و بين النافية
و الاصل و انه كنا عن دراستهم لغافلين على ان الهاء ضمير الشان لكن المص اختصر في العبارة

يعني هذا الايهام مانع عن قوله بانه لحاصل المعنى ازاله ... بيان ان المذكور عدم ايهام خلاف المق

فقال

فقال بدل قول الكشاف و الاصل انه اي و انه فظهر انهما بينا مفردات الكلام و تقديره و معناه
الاولى و اليه يرشدك ما ذكره العلامة التفتازاني في حاشية الكشاف عند قوله تعالى و ان كانوا
من قبل لفي ضلال مبين خبر كانوا و كانوا مع الاسم و الخبر خبر ان المخففة المحذوفة الاسم الذي
هو ضمير الشان و ان مع الاسم و الخبر في موقع الحال انتهى فحمل هذه الالفاظ المبنية على انها
مبنيات حاصل المعنى و ماله او على ان تكون كالتنصيص على كون ان مخففة غير مرضي و مما ينبغي
ان ينبه عليه ان المحشي اورد مثل ايراده الاول هنا على ما ذكره المص عند قوله تعالى و ان كانوا
من قبل لفي ضلال مبين من قوله و المعنى و ان الشان كانوا من قبل فقال و فيه بحث لما ذكره ابن
الحاجب في الكافية ان حذف ضمير الشان منصوبا ضعيف الا مع ان اذا خففت
اي مع مخففة ان المفتوحة فالظ ان يكون التقدير و انهم كانوا من قبل لفي ضلال مبين
كما يقتضيه السوق بل الظ ان لا حذف لان المكسورة المخففة تدخل على الافعال الداخلة
على المبتداء و الخبر ثم اجاب عن بحثه المذكور بقوله و يمكن دفع البحث بان الكشاف و القاضي
لم يريدا بقولهما و ان الشان تقدير ضمير الشان بل جعل الجملة حالا بتاويل و القصة ذلك
لئلا يختلف زمان الحال و العامل فان زمان الكون في ضلال مبين قبل زمان التعليم لكن
كون القصة ذلك مستمر انتهى و انت خبير بانه يرد عليه مثل ما ورده على الجوابين الاولين
و ايضا يخدشه ان المص قال هنا اي في قوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ اي الشان
كل نفس لعليها حافظ مع انه حكم بكونه جواب القسم و بالجملة كلام المص في بعض السور
السابقة على سياق واحد مفصح عن اعتبار الشان و تقديره بلا تصريح و لا اشارة
الى جعل الجملة حالا و تصحيحه سواء كان محل الكلام صالحا للحالية او لا يرشد الى ان
ليس نظر المص جعل الجمل حالا و تصحيح الحالية و كذا كلام الكشاف في موارده نعم
يترتب بهذا الجعل و التصحيح على اعتبار الشان و تقديره و قصده في بعض المواضع كما في
الآية الوارد في سورة آل عمران و ايضا يزيفه ما قاله الكشاف بل المص ايضا في سورة
الانعام عند الآية المذكورة حيث قال الكشاف فيها على ان الهاء ضمير الشان و قال
المص فيها اي و انه كان سذين القولين منهما صريحا في تقدير ضمير الشان و قد تكلف المحشي

فى صرف هذين القولين عن مدلوليهما يحمل قوله على ان الهاء ضمير الشان محمولا على بيان حال التشديد
دون التخفيف ان حال التشديد لا تدخل اذ على كنا فلا بد له من اسم هو ضمير الشان او غيره فذكر
ضمير الشان على سبيل التمثيل لكن لا يخفى على ذى الشان انه خروج عن حد الاعتدال وذهاب
الى سمت الاختلال نعم لو قيل حذف ضمير الشان منصوبا وان كان فيه ضعف من جهة اللفظ
لكن جزالة المعنى فى اعتبار ذلك الحذف وقصوره لسبب دلالة ضمير الشان على فخامة مضمون
ما يفسره من الجملة الواقعة بعده كما يقتضيها المقام سيما مقام جواب القسم سيتلك امر
تقديره منصوبا بل رجحه لكان وجه   المتعارف الفارقة اطلق المص فيما تقدم
من موارد هذا اللام اسمها المتعارف اعنى الفارقة عليها كثيرا لكن لما تعلق نظره هنا الاجل
تحقق القرائن على وصف الفرق والفصل بين المخففة والنافية لا على التعبير عنها باسمها
العلمى الخفى فى الدلالة على الوصف المذكور عبر عنها بالفاصلة الواضحة فى الدلالة المذكورة
فكانه قال واللام للفصل بين المخففة والنافية قال الرضى فلما اشترط فى كون لما بمعنى الا
كونه بعد النفى فلا بد فى قول العرب سألتك لما فعلت من تأويل سألتك بالنفى
فوجهه ان من سأل شخصا فقد ضيق عليه الامر فى فعل المطلوب والمسؤول فكان السائل
قال لذلك الشخص ما اسأل منك الا فعلك فلما بمعنى الا وفعلت بمعنى فعلك مصدرا ومفعولا
به لما اسأل فانتقض النفى بلما وعبر بالماضى لقصد المبالغة فى الطلب فكان ذلك الشخص
فعل ما يطلبه السائل فيخبر هو به لكن الرضى قيد دخول الا ولما بمعناها على الماضى بما اذا تقدمها
قسم السؤال مثل نشدتك بالله الا فعلت وقول عمر رضى الله تعالى عنه عزمت عليك لما ضربت
كاتبك سوطا اذ هما قسمان كما بينه فهذا القيد يشعر بلزوم التاويل بالقسم فى سألتك
كلزوم التاويل بالنفى   من النفى على قراءة التشديد فى كلمة لما وقوله والتاكيد على قراءة
التخفيف مخففة من الثقيلة ومؤكدة فقوله بان متعلق بالنفى والتاكيد على سبيل التنازع
فانه ييئس اى يعيب بؤسا وشدة وحزنا من يئس فلان اذا اصابه بؤس اى
لو كان من خلق الى فيانه لو سلم ان تعلق مم خلق بقوله تعالى فلينظر مانع عن كون قوله تعالى
خلق من ماء دافق جواب الاستفهام المذكور فلا لزم الاحتياج الى جعل قول المص جواب الاستفهام

اذ كلمة ان على قراءة التشديد نافية وعلى قراءة التخفيف مخففة

محمولا على انه جواب استفهام محذوف بل يكفى فى صحة هذا القول انسياق الذهن من الاستفهام
المذكور الى استفهام غير مذكور وغير مقدر فى نظم الكلام كما قالوا بان الفاء جواب لاما
الموهومة لا المقدرة فتأمل   وتأويل النظم بان المضاف محذوف اى وكذا تأويله
بان الانسان مستعمل فى الهيكل المخصوص بطريق المجاز   فصله عما سبق لكونه الخ
لعل وجه الفصل ما تقرر من ان كون الجملة الثانية جوابا عن سؤال اقتضته الاولى من اسباب
الفصل لما بين الجواب والسؤال من الاتصال فتكون الجملة الثانية استينافا فالتوضيح
انه لما امر الله تعالى الانسان بالنظر الى ما منه مخلوقيته وبين انه تعالى خلقه من ماء كذا
علم ان ابتداء خلقه بقدرة الله تعالى وانه تعالى قادر على خلق الانسان ابتداء فصار المقام
مقام ان يسئل ويقال فهل هو قادر على رجعه وخلقه انتهاء فاجيب بانه على رجعه لقادر
فلا حاجة الى قاعدته المستخرجة ولم يتعرض المحشى لوجه التاكيد ويمكن ان يقال ان قوله
تعالى انه على رجعه لقادر بل تمام السورة لرد المشركين المنكرين للبعث ولا شك
ان الانكار من مقتضيات التاكيد   ولا يبعد ان يقال الضمير الخ فرجوع ضمير انه
فى قوله تعالى انه على رجعه لقادر الى الله تعالى لا باعتبار انه منفهم ومدلول عليه من
نفس كلمة خلق كالعدل المفهوم المدلول من نفس كلمة اعدلوا كما هو مدار كلام المص
بل باعتبار ان اسناد الخلق فى نفس الامر انما هو الى الله تعالى لا الى غيره وفاعل خلق هو
لا غيره ولك ان تتمم كلام المص بحيث يتناول ما ذكره المحشى بقوله ولا يبعد الخ
لا بما يرجع الى المطر والتعبير عنه بما يرجع للاشعار بوجه التفسير بالمطر ولرعاية حسن المقابلة
بنفس الرجوع ولا ايهام حينئذ فى ما يرجع موصولة واسما بمعنى الماء وان لم يوجد فى
اخوه النهرة   ومقابلة الفصل الخ للقائل ان يقول ان ما ذكره المص من تفسير
الفصل بالفاصل بين الحق والباطل هو المتبادر وهو الاوفق بالمعنى اللغوى للفوقان
الذى هو علم للقرآن وهو الابلغ اذ القول الفاصل بين الحق والباطل لا يكون الا مقطوعا به
وهذا احسن مما فى الكشاف الخ ولك ان تقول ما فى الكشاف اوفق بعموم كيدهم
فى القرآن وغيره وابلغ فى الوعيد اذ يشمل الوعيد على جميع كيدهم فى القرآن وفى غيره فتبه

الاتصال بما قبله وموافقة لاصول الحكي عنها والبلغية في الوعيد كما ان فيه رعاية حلق الجملة
عن القيد المخصص اللفظي   ادرج حديث الاستدراج اي النظان الادراج لافادة
ان مفهوم الكيد او مفهوم المقابلة بالكيد وان كان عاما في نفسه الا ان تحققه بالنسبة الى
الله تعالى انما هو في ضمن استدراج المكائدين   والاولى ان يفسر الوجه الاولوية
كون اكثر انتظاما واشد اتصالا بما قبله   كما لا يخفى بالتاويل يحتمل التعريض على المص بالتقصير
ويحتمل التوجيه بالحمل على التمثيل   يكون بالتحرز عن التاويل اقول ان الاسماء الحسنى
لها معان شرعية هي محامل لها من جهة الشرع مرضية لدى اهل الشرع ظاهرة عندهم
لا يجوز العدول عنها فحمل تلك الاسماء على معانيها اللغوية التي تشعر بمحامل ياذن به الشرع
داخل في التاويلات الزائغة المذكورة في كلام المص فقول المحشي كما لا يخفى ليس على ما
ينبغي   ولا يبعد ان يراد بالاسم الاثر اي العلامة اذ هي من معاني الاسم
لكن تنزيه الاثار الالهية بلفظ التسبيح كالامر لاجلها به لم تعرف اصلا وعلى ما كان ما روي
من الحديث خبر الواحد لم يكن دليلا قطعيا على تعيين المعنى فلم يأب عن هذا المعنى
ولا عما ذكره المص فلذلك ترى كتب التفسير مشحونة باستيفاء الاحتمالات في بيان
معاني الايات مع ورود ما يدل على واحد من الاحتمالات في الروايات على ان الاباء
مدفوع من وجه اخر وهو ان تسبيح الرب الاعلى في السجود تسبيحه ذاتا وصفة
والاثار اثار الذات والصفات فيندرج في تسبيح الركوع والسجود تنزيه الاثار
من حيث انها اثار الالهية عن ان تكون خالية عن الحكمة والمصلحة ومعيوبة وأما ما
المحشي في القول اللاحق من اقحام الاسم بناء على ما روي من الحديث فمبني على حمل الاقحام
احتمالا بالنظر الى ما روي لاحتماله معنى قطعيا ومعلوم ان الاحتمال لا ينفي الاحتمال
فسقط هنا بما ذكرنا بعض نظر وتامل   اشار به اي بهذا القول المشتمل
على البيانين اعني بيان القراءة وبيان ما في الحديث فقول المحشي اذ قراءة اه ناظر
الى كون القراءة اشارة وقوله وكذا التسبيح الرب اه ناظر الى اشارة ما في الحديث
قلت لما الح هذا الجواب لا يلايم سياق عبارة الكشاف اذ جعله دائرا بين

تعريض بالمخ او صلاح التمثيل

ان يكون

ان يكون صفة للاسم وبين ان يكون صفة للرب عقيب بيان كون الاسم غير مقحم واما كون
الاسم مقحما فاشار اليه بعد هذا البيان بقراءة علي رضي الله عنه وبالحديث فالوجه في الجواب
ان يقال اعتماد صاحب الكشاف في ربط الاوصاف على القرينة كما شاهد القرينة
فيه تعدد الاحتمال عمه وما لات على خصصه وقد قرر جواز الفصل بين الصفة والموصوف
بما لا يتمحض مباينته   صيرورة الرسول الهامي اعتراضه على جعل قول المص
او يجعلك مقابلا لقوله على لسان جبريل باعتبار ثبوت الواسطة في الاول وعدم
ثبوتها في الثاني وليس هذا الجعل بلازم في تحقق التقابل بين القولين اذ يجوز تحققه
باعتبار كون الاسناد في الاول مجازيا من قبيل الاسناد الى السبب الامر وفي الثاني
حقيقيا اذ جاعل الرسول قارئا بسبب الالهام هو الله تعالى وهذا من تقرير مراد
المص ولا حاجة الى تخصيص قوله او يجعلك الهاما بالاستعارة التبعية بل الظاهر
ان يقول او يسلهمك القراءة   فيه ان الالف الفاصلة يمكن ان يقال
وقوع الالف الفاصلة متوسطة بين المكتوبات الكثيرة بالياء من اواخر الاي
سهل كتابة ما لا يكتب بالياء على صورة الياء   ونظير حفظ الالف الى يعني
لاشتمال زيادة الالف توضيحه ان ما ذكره المص من قوله تعالى السبيلا تنظير لا تمثيل
اذ فيما نحن فيه حفظ الالف الثابت قبل اداة النهي بعدها واما قوله تعالى السبيلا
ففيه زيادة الالف الغير الثابت اولا   وقد ثبت في الشعر الى اشارة الى
ان في الشعر تمثيلا لما نحن فيه اذ في كل منهما حفظ الالف الثابت في الاصل وانكم
هذا القول عن طعن ما على المص بعدوله عن التمثيل الثابت الى التنظير لكن هذا الطعن
انما يرد على ما زعمه وقد عرفت ان مراد المص التمثيل الخطي وامر رسم الخط موجب
بالتسهيل فعليه التعويل   النسخ لا يوجب لو حمل قوله بان ننسخ تلاوته على
نسخها على وجه الاتي لم يرد هذا ولم يحتج الى ما تكلفه بقوله فكانه اشار الى
يأباه ما روي يمكن ان يقال لما كان ما روي خبر الاحاد لم يكن مفيدا وجوب
كون المعنى على وفقه ومراد المص استيفاء الاحتمالات في المعنى فلم يقتصر على ما روي

جمع

يريد ان استعمال اه اقول كلام المص يحتمل المعنيين احدهما ان يجعل قوله
اونفى النسيان راسا عطفا على قوله القلة والندرة كما هو الظاهر من جهة اللفظ
لا على قوله والندرة فيكون كون استفادة المعنى الثاني اعنى النفى بالكلية من قوله
تعالى الا ما شاء الله فرع شيوع استعمال الا ما شاء الله فى القلة معلوما ومفهوما من
تعليل المص بقوله فان القلة لا من العطف وهذا الاحتمال يلوح من عبارة الكشاف
وينظر اليه كلام المحشى وثانيهما ان يجعل قول المص اونفى النسيان عطفا على قوله
والندرة على ان يكون القلة معنىً عاما متحققا تارة فى ضمن الندرة وهو المعنى الاول
ومتحققا تارة اخرى فى ضمن نفى النسيان راسا وهو المعنى الثاني فعلى هذا الاحتمال
الثاني فرعية نفى النسيان لشيوع استعمال الا ما شاء الله فى القلة مستفادة
من العطف ولما كان تحقق القلة المطلقة فى ضمن الثاني اعنى نفى النسيان راسا خفيا
محتاجا الى البيان علله المص بقوله فان القلة تستعمل للنفى وهذا الاحتمال الثاني
لكلام المص وان كان غير ظاهر من اللفظ لكن معنى الكلام يساعده بل التعليل بقوله
فان القلة يستعمل للنفى يلايمه ويشير اليه   فتامل قال بعض الافاضل فى توجيه
انه اشارة الى دفع ما يتوهم من ان الاقراء بلا نسيان من متفرعات القدرة لا من متفرعات
العلم والمذكور فى الاية هو العلم بان العلم بكل شئ يستلزم القدرة الكاملة وبانه
كما يتفرع على القدرة يتفرع على العلم وقال بعضهم فى توجيه بان الجملة المعترضة شانها
ان تتعلق باحد طرفيها فلا ينافى تعلقها اعتراضا الا ان يكون تعلقها تعلق العلة
بالمعلول وهنا كذلك على ما اراده المحشى فينافى الاعتراض انتهى ملخصا وفيه ان الاتم
ان تعلق الجملة بالعلية لما قبلها مطلقا مانع عن كونها معترضة كيف وبيان السبب جملة
نكت الاعتراض نعم اذا كانت الجملة متعلقة بما قبلها بالعلية بواسطة حرف الجر على ان يكون
لها محل من الاعراب لا تكون تلك الجملة معترضة ولك ان تقول فى وجه الامر بالتامل ان قوله
تعالى انه يعلم الجهر وما يخفى يجوز تعلقه بقوله تعالى الا ما شاء الله على المعنى الاول فيكون بيانا
لسبب النسخ والاتيان بانه تعالى عالم بكل شئ فيراعى الحكم والمصالح فى الابقاء والنسخ

والان

48

والان بل الظاهر المتبادر من قول المص ما ظهر من احوالكم وما بطن وكذا من قول المحشى فيعلم
ما فيه صلاح كم من ابقاء وانساء جعله متعلقا بالانساء بالمعنى الاول فلا اعتراض ايضا لكن
يرد عليه ما اوردناه سابقا بقولنا وفيه انه كما لا يخفى   لعله اقرب اقربية انما
تكون مسلمة بالقياس الى قولنا فذكر بما ينفع من الذكرى لا بالنسبة الى النظم الكريم اعنى قوله
تعالى ان نفعت الذكرى والفرق بين   ويحتمل انه يريد ان قوله تعالى لا يموت فيها
ولا يحيى كناية عن عدم نجاة الاشقى عن العذاب على طريق ذكر الملزوم وارادة اللازم اذ
النجاة عن العذاب يلزم دار يحدث فيها الموصف والحيوة ليحصل فيها النجاة فيحصل
والدار الاخرة بعد دخول الاشقى فيها النار ليست دار يحدث فيها الموت والحيوة
فانتفى اللازم وهو ملزوم لانتفاء اعنى النجاة من العذاب فذكر ما يدل على انتفاء اللازم
اعنى قوله تعالى لا يموت فيها ولا يحيى واريد لازم ذلك الانتفاء وهو عدم النجاة من العذاب
فكانه قيل لا ينجو من العذاب هذا مراده ولا يخفى انه تكلف بعيد لا يرتضيه ذو الراى السديد
والنظم اقرب الى يعنى لما كان المراد فى المعنى المشهور سلب الموت والحيوة
النافعة عن الاشقى على وجه الاستمرار والدوام لا سلب حدوثهما وطريانهما عنه كانت العبارة
المناسبة بهذا ثم لا يكون ميتا فيها ولا حيا اذ لا يدل الا على الحدوث بل يدل الا على انه ما دام
فى النار لا يكون ميتا ولا حيا بخلاف ما ذكره المحشى فان المراد بقوله تعالى لا يموت فيها
ولا يحيى انه لا يحدث له فيها موت ولا حيوة ومعلوم ان الدال على الحدوث هو الفعل
اى يموت ويحيى فيناسب اللفظ الدال مدلوله ويقرب منه جدا هذا وقد عرفت ان اعتبار
الكناية على الوجه الذى اراده بمراحل عن النظم الكريم وما ذكره تاييدا له من الاقربية فى غاية الضعف
اذ مفهوم نفى الاستقبال متحقق فى قوله تعالى لا يموت فيها ولا يحيى على المعنى المشهور الذى
ذكره المص بلا ريب على ان الاقربية من وجه واحد لا يقرب ما بعد عن الاذهان بحيث لا
يحتاج بعده الى التبيان   ثم بين انهم يؤثرون اقوال المفسرين المشهورة
المبينة فى الكتب المتداولة فى بيان المشار اليه بقوله تعالى ان هذا كونه اشارة الى
جميع السورة وكونه اشارة الى قوله تعالى قد افلح من تزكى الى قوله تعالى وابقى وهو الراجح

فلذا ذهب اليه المص وكونه اشارة الى قوله تعالى والاخرة خير وابقى لتوبة وانضاله فما ذكره
المحشى من كونه اشارة الى قوله تعالى بل تؤثرون الحيوة الدنيا قول رابع وتاويل من جهة وكل
من الاقوال الثلثة المشهورة الاول اولى منه فليتامل تحصيل لوجه الى بعيد عن
اطوار المص بل مراده ان الغاشية من الصفات فلابد لها من موصوف والمناسب
للموصوفية بحسب مقام التهويل هو الداهية وهى اسم للامر العظيم على ما فى الصحاح والقاموس
والالف واللام فى اسم الفاعل والمفعول من الاسماء الموصولة ومدخوله فعل بصورة الاسم
كما قرر فى النحو فالغاشية بهذا المفهوم الوصفى لما كان عاما فى نفسه حصل منه ابهام يناسب
مقام التهويل ايضا بل الغاشية على تقدير كونها اسما وعلما ليوم القيمة على ما فى الصحاح والقاموس
مشعرة بمعناها الوصفى الاصلى فباعتبار هذا الاشعار يفسر الغاشية وان كان اسما وعلما
ليوم القيمة بما فسرها به المص ثم بين ان المراد يوم القيمة يعنى ما تحقق فى ضمنه هذا المفهوم
العام الوصفى وما صدق عليه هو يوم القيمة اذ مسمى هذا الاسم والعلم هو يوم القيمة ولا يخفى
انه ظهر من تفسير المص الغاشية بما فسرها به اوجه تسمية القيمة بالغاشية وتحصيل تلك الفوائد
الجمة جميعا فسرها المص بالتفسير المذكور وبينها لا بمجرد وجه تانيث الغاشية وتحصيله كما
زعمه المحشى لانه لا حاجة فى اطلاق الغاشية الى الخ واما فى اطلاق الغاشية على
يوم القيمة فيحتاج الى تاويلها بالداهية او الى تاويل اخر مثله كاكتساب اليوم التانيث مما
اضيف اليه فيندفع ما اورده بعض الافاضل من انه كما لا حاجة فى اطلاق الغاشية
على النار الى جعلها داهية لتانيثها لا حاجة فى اطلاقها على يوم القيمة الى ذلك الجعل لان اليوم
اكتسب التانيث من المضاف اليه انتهى نعم يرد عليه ان تفريع قوله او النار الى على قوله
يشعر بان ليس فى عبارة المص قرينة على ان عطف قول المص او النار على الداهية سوى
تحصيل وجه التانيث مع ان الظ المتبادر من سياق قول المص الداهية التى تغشى الناس بشدايدها
يعنى يوم القيمة ان اطلاق الغاشية على يوم القيمة لانه فى الواقع تغشى الناس بشدايدها فى
الواقع ونفس الامر بالدليل اللفظى واما اطلاق الغاشية على النار فاستدل عليه المص بالدليل اللفظى
اعنى قوله تعالى وتغشى وجوههم النار فاختلاف الاستدلالين قرينة على استقلال كل من المعنيين

بان لا يكون قول المص او النار الخ تفسير الداهية التى تغشى الناس بشدائدها بل يكون معنى مستقلا للغاشية
مقابلا للداهية التى الخ ولو كان مراد المص عطف قوله او النار على يوم القيمة لقال الداهية
التى تغشى الناس بشدايدها او تغشى وجوه الكفار يعنى يوم القيمة او النار وبهذا التقرير يندفع
بعض الظنون فى العطف المذكور والجمر عاملة ناظرا الى كون التخصيص بخاشعة وقوله
وكذا ناصبة الخ هو خبر بعد خبر وقوله او تصلى ناظرا الى كون التخصيص بالاوصاف الثلثة
وهى خاشعة عاملة ناصبة كما لا يخفى لبعد كون المحاط بالاستقباليتين الى المحاط
عاملة والاستقبالية الاولى خاشعة والاستقبالية الثانية ناصبة ولا يخفى ان خشوع
الوجوه وذلها يوم الخاشعة كما هو مقتضى الظرف وهو يومئذ وسعلم ان هذا اليوم
استقبالى وكذا خشوع الوجوه الذى اخبر الله تعالى به لرسولنا صلى الله تعالى عليه وسلم
بقوله تعالى وجوه يومئذ خاشعة فلا حاجة فى استقبالية الخشوع وتمام الكلام الى تعميم
الاستقبالية كما ظنه بعض الافاضل تامل فكان اخذ التناهى الخ يعنى ان وصف
الشئ بوصفه اللازم له فى الحالة البين يفيد المبالغة فى ذلك الوصف اللازم كوصف الشمس
بالمنير يفيد المبالغة فى الانارة ولك ان تقول اخذه من الواقع ومناسبة مقام الوعيد
وسواستعارة لشجرة الخ اورد عليه بعض الافاضل بان ما فى القاموس اطلاق
الضريع على الشجرة النارية فلا يكون مجازا فضلا عن الاستعارة انتهى لا يخفى على من نظر الى
عبارة القاموس انه لا دلالة فيها على ان الضريع يطلق على الشجرة النارية بل انما تدل
على ان الضريع شئ فى جهنم امر من الصبر وانتن من الجيفة واحر من النار ولا يلزم من
كونه شيئا فى جهنم كونه شجرة فيها فضلا عن الاطلاق عليها ولو سلم ان ما فى القاموس دال على
اطلاق الضريع على الشجرة النارية فلا نم ان الاطلاق المذكور على الحقيقة وانما يلزم
لو كان كل ما فى القاموس معانى حقيقية وليس فليس فيكون مجازا مرسلا يعنى
ذكر الضريع واريد به وصفه اللازم له العام وهو ما يتحاماه الابل ولما جاز تحقق هذا العام
فى ضمن الغسلين لم يلزم ان يكون للكفار طعام غير الغسلين ليسمى ضريعا حتى يتوهم المنافات
وكذا الكلام فى دفع توهم التناهى بالنسبة الى الزقوم فيكون حاصل هذا المجاز المرسل بالنسبة

الى الايات المتعلقة بطعام الكفار ودفع توهم التنافي بينهما بان المراد مما ذكر من الضريع
والغسلين والزقوم في الايات المتعلقة بطعام الكفار في النار هو ما يتحاماه الابل فالمراد
في الكل ان طعامهم ما يتحاماه الابل لا غير سواء كان ضريعا او غسلينا او زقوما هذا
وللقائل ان يقول الظاهر المتبادر من كلام الكشاف ان قوله تعالى ليس لهم طعام الا من
ضريع كناية حيث قال يعني ان طعامهم من شيء ليس من مطاعم الانس وانما هو شوك
مما ترعاه الابل وتتولع به وهذا نوع منه تنفر عنه الابل ولا تقربه ومنفعتا الغذاء
منتفيتان عنه وهما اماطة الجوع وافادة القوة والسمن في البدن انتهى فان العبارة المنبئة
لما ذكره المحشي من المجاز المرسل ان يقال يعني بالضريع ما يتحاماه الابل ثم يذكر ما يراد تفصيله
والمصنف شير بقوله او المراد طعامهم مما يتحاماه الابل ما نقلناه انفا من الكشاف فما ذكره المصنف
بقوله او المراد ايضا كناية كيف لا وهو نقل المصنف او المراد بالضريع ما يتحاماه الابل كما
نقله الكشاف بل بينا المراد بمجموع الكلام بالعبارة المفصلة الدالة عليه ثم قول المصنف او المراد
طعامهم مما يتحاماه الابل وان كان ظاهرا في ان يكون اشارة الى ما نقلناه من الكشاف من قوله
يعني الخ يمكن تطبيقه على ما ذكره الكشاف من قوله او اريد ان لا طعام لهم اصلا لان
الضريع ليس بطعام للبهائم فضلا عن الانس لان الطعام ما اشبع واسمن وهو منهما بمعزل
كما تقول ليس لفلان ظل الا الشمس تريد نفي الظل على التوكيد انتهى لان ما ذكر في كل من المعنيين
من اوصاف الضريع لا يزيد على الاخر فاذن الفرق بينهما باثبات كون الضريع طعاما لهم
في احدهما وهو ما نقلناه عن الكشاف اولا بقوله يعني ان طعامهم الخ وسلب الطعام عنهم
بالكلية في الاخر وهو ما نقلناه عن الكشاف ثانيا بقوله او اريد ان لا طعام لهم اصلا
فلما تحقق في الضريع على تقدير كونه طعاما اوصافه التي تحققت فيه على تقدير عدم كونه طعاما
لم يكن كونه طعاما على الحقيقة فيؤول طعاميته الى لا طعامية فلعل المصنف اكتفى بامكان
تطبيق كلامه على ما ذكره الكشاف اولا وثانيا على ما نقلناه ولم يتعرض على الاستقلال لما ذكره من
الكشاف اولا وثانيا على ما نقلناه ولم يتعرض على بقوله او اريد ان لا طعام لهم الخ وان كان
ظاهر عبارة الشيخ انطباقها على ما ذكره الكشاف اولا فليتأمل ... يعني المراد بالنظر التأمل

وهي التماني وفوت المقصود

فيه ان التقييد بقوله نظر اعتبار لا يدل على حمل النظر في قوله تعالى افلا ينظرون الى الابل
على معنى التأمل اذ يجوز حمله مع اعتبار هذا القيد على الابصار المتحقق في ضمن التأمل والاعتبار
وحمل قوله المراد بالنظر التأمل على ما ذكرناه من الابصار المتحقق في ضمن التأمل والاعتبار
بعيد اذ المفهوم من كلام المحشي ان للنظر هنا محملين احدهما التأمل هو ما اراده المصنف
والاخر مجرد الابصار هو ما ذكره المحشي وانت خبير بان ما ذكره محمولا على ما ذكرناه بقولنا
اذ يجوز حمله الخ اولى واحسن لفظا ومعنى اذ النظر بمعنى الابصار يناسب كلمة الى وكونه
نظر الاعتبار يناسب قوله تعالى كيف خلقت وما ذكره المحشي من كون النظر بمعنى مجرد الابصار
فلا يناسب كلمات كيف فكن على بصيرة دعوى ظهور المطلق اعني كمال قدرته الى
تعالى وحسن تدبيره المؤديين الى العلم بانه تعالى مقتدر على الاعادة والبعث لان
الكمال هو ملاحظة الخ مداره التفرقة بين المخلوقية والموجودية بالنظر الى نفس مفهوميهما
فان مفهوم المخلوقية يقتضي الاسناد الى الغير بخلاف نفس مفهوم الموجودية نعم هما في
الممكنات يقتضيان الاسناد والاحتياج في نفس الامر الى الغير لكن يكفي في حصول
النكتة النظر الى نفس المفهومين اي تنتهض بالاحمال لم يرد ان في النوء والنو وقد
تجريدا من النقل المعتبر في مفهوميهما اذ لا داعي لاعتبار التجريد ههنا بل العدم داع بل اراد
ان ينبه بما سوى الشهر وهو الانتهاض بالاحمال على ما ليس بالشهر وهو النوء بالاوقار لا لازالة
الخفاء فظهر ان ما نسب الى المحشي من انه اعتبر التجريد في النوء والنو فليس في محله وهو
ان يشرب بعد تمام ثمانية الخ وهو الانسب بقول المصنف الى عشر وفي الصحاح العشر ما
بين الوردين وهو ثمانية ايام لانها ترد اليوم العاشر ويمكن تطبيق قول المصنف الى عشر
لما في الصحاح بحذف المضاف اي الى تمام عشر ويمكن التطبيق بين ما ذكره المحشي
وبين ما في الصحاح باحتمال الاطلاقين او بان يراد بما بين الوردين شرب تمام
ما بين الوردين ويلايمه التعليل بقوله لانها ترد اليوم العاشر وهو ان يشرب
كل يوم الرفه بكسر الراء المهملة وسكون الفاء وبالهاء في اخره ورود الابل الماء متى شاءت
في القاموس ورفه الرجل كمنع رفها ويكسر ورفوها لان عيشه والابل وردت الماء

يعني كون المقام لمدح الابل

حتى شاوت انتهى وفي الاساس ان تشرب كل يوم ان تشرب حتى تشاوت   كالجداد
الملح الخط الاملس او الجدار وترك الالف واللام فقط من الملح او مع تقديره وغاية
التوجيه جعل الملح بدلا عن قوله كالجدار بدل الكل   وليس من تولى وكفر خارجا
الا ممنوع اذ يحتمل ان يكون الامر بالتذكير في قوله تعالى فذكر مخصا من يرجى ويطمع انتفاعهم
بالذكرى ويكون ضمير عليهم راجعا اليهم يؤيد هذا الاحتمال قوله عز وجل فذكر ان نفعت
الذكرى وقوله تعالى فاعرض عن من تولى عن ذكرنا ولم يرد الا الحيوة الدنيا ويكون المراد والله
تعالى اعلم بمن تولى وكفر المعاند المصر على الكفر بحيث لا يطمع منه الايمان فعلى تكون من تولى
وكفر خارجا عن قوله تعالى عليهم ظ لا سترة فيه   وليس حكمهم مخالفا اى ليس
حكم من تولى وكفر مخالفا لحكم من رجع اليهم الضمير في عليهم ان حكمهما عدم سيطرة الرسول
وتسلطه عليهما وحاصل الاشكال ان من تولى وكفر داخل في المستثنى منه وهو ضمير
عليهم لانه شامل لمن يرجى منهم الانتفاع بالذكرى ويطمع منهم الايمان بالرجوع عن
الكفر ولمن هو مصر على الكفر لا يطمع منه الايمان وحكم النفي في جانب المستثنى
منه محقق في المستثنى ايضا وكل من هذين الامرين اعنى دخول المستثنى في المستثنى منه واتحاد
النفي في المستثنى منه والمستثنى مانع عن كون الاستثناء منقطعا هذا ما هو المشهور
في المستثنى المنقطع وسيأتي من المحشي عند قوله تعالى ثم رددناه اسفل سافلين
الا الذين امنوا الاية ان المستثنى المنقطع قد يكون لدفع توهم ناش مما سبق
مع اتحاد حكمه مع المستثنى منه فيقال ههنا في تقدير الدفع وبيان التوهم انه لما ذكر
عدم كون الرسول عليه السلام مسيطرا عليهم ومتسلطا كان مظنة ان يتوهم متوهم
انهم يهملون ولا يجازون بما صدر عنهم فدفع ذلك التوهم بقوله عز وجل الا من تولى
وكفر فيعذبه الله العذاب الاكبر فذكر لهذا المستثنى حكم مخصوص وهو فيعذبه الله
تنبيها على ان الحكم السابق المحقق في المستثنى منه ليس مخالفا لما في المستثنى
ولا يبعد الا لا يخفى ان اسناد التعذيب الى اسم الجلال وذكر المفعول المطلق وتوصيفه
بالاكبر دليل واضح على ما ذكره المصنف وهو عذاب الاخرة فكان قوله ولا يبعد اعتذار

حكم

عن بعض   وهذا المحمل يستدعي حمل الى وجه الاستدعاء ان الاسمين اعنى الفجر والليالي
العشر وردا في سياق واحد فاذا حمل الاول على ما فيه من العبارة كان حمل الاخر على ما فيه
من العبارة اولى وانسب وهو المراد بالاستدعاء فلا يرد ما يتوهم من انه لا يلزم من حمل اللفظ
على المعنى الشايع فيه اللفظ حمل ما في سياق على معنى الغير الشايع فلا استدعاء   وهذا انما يناسب
اهل مكة الظ انه حمل قول المص عشر ذي الحجة وكذا قوله عشر رمضان على مجموع الايام والليالي
لا على لياليها المجردة كما حمل المص وغيره قوله تعالى واذ واعدنا موسى اربعين ليلة على ذي القعدة
وعشر ذي الحجة وعلل المص التعبير عنها بالليلة بانها غرر الشهور وقول المحشي كما ان ذكر الليالي
يستدعي عشر رمضان لان فضلها بلياليها المشتملة على ليلة القدر يشير الى ما قلنا فالظ لان ضمير فضلها
راجع الى عشر رمضان اعنى المعنى الثاني لقوله تعالى وليال عشر على ما ذكره المص ولو كان
عشر رمضان عبارة عن الليالي المجردة لم يصح قوله لان فضلها بلياليها لاستلزامه ان يكون
لليالي ليال فلعل وجه المناسبة بين تفسير قوله تعالى وليال عشر بعشر ذي الحجة وبين اهل مكة ان
لهم في عشر ذي الحجة شانا عظيما في افعال الحج والجمعية الكبرى من كل فج عميق وظهور حرمة
الحرم واهله فاذهانهم مانوسة بالانسياق من لفظ العشر الوارد في المقامات الخطابية
الى العشر الاول من ذي الحجة واما استدعاء ذكر الليالي عشر رمضان فقد بينه المحشي
فيظهر بهذا التقدير كون القرينة على التفسيرين مقالية فيسقط ما قاله بعض الافاضل
من ان القرينة على التفسير الاول حالية وعلى الثاني مقالية قد برانتهى ويظهر ايضا بهذا
التقدير ان ما قيل في وجه مناسبة التفسير الاول من ان السورة مكية ولم يكن بمكة في رمضان
بل اوجبه الله تعالى بعد الهجرة باكثر من سنة مما لا حاجة اليه بل لا يناسبه قول المحشي وهذا
يناسب اهل مكة وانما المناسب لما قيل ان يقول المحشي وهذا يناسب كون السورة مكية
والفرق غير خفي   يطابق اصل هذا التركيب ما ذكره على تقدير تسليم الاصالة او
والفرعية رعاية امر لفظ وليست كرعاية جانب المعنى في مقام الاقسام فافهم
كذا في الكشاف وما كان في استلزام عاشرية يوم النحر لكونه شفعا وكذا في استلزام
تاسعية يوم عرفة لكونه وترا خفاء اذ المتعارف في الشفعية والوترية ان تكونا
في ذات الشفع والوتر نفسيهما الا بالقياس الى تحصيل شيء العدد الشفع وتحصيل
اخر العدد الوتر كما يقتضيه التعليل عقب التعليلين المذكورين بقوله كذا في الكشاف

تأييد الرهاة وتقريبا   بالقياس الى غيره خبر لقوله لعل قوله غيره هو الذي ذكره المص بقوله ادنى ا
وقوله تماما لم يذكر بيان للغير والمراد بعدم الذكر عدم ذكره مفصلا ومشروحا مثل كون الاعضاء
الظاهرة كاليدين والرجلين والعينين والاذنين فانها شفع والقلب فانه وتر وكالشفتين
فانهما شفع واللسان فانه وتر   جمع راصد قال في القاموس الرصد محركة الراصدون
وفي الصحاح الرصد القوم يرصدون فالفعل الذي اسند اليه على البناء للفاعل ولك ان تجعل الرصد
مصدرا بمعنى المفعول وب علم اللغة ايضا في الصحاح الراصد للشيء الراقب له تقول رصده
يرصده رصدا ورصدا فالفعل الذي اسند اليه مجهول   قال الظ اشارة الى ان كلام
المص موجه فوجهه بقوله فكانه ضمن الخ ويمكن ان يوجه ايضا بان الباء في قوله بالعقاب سببية
وصلة الارصاد مقدرة باللام وهو لجهنم فتقدير كلام المص تمثيل لارصاده العصاة لجهنم بالعقاب
اي بسببه فالمحذوف هو لجهنم وقوله بالعقاب قرينة عليه   ولا يخفى ان هذا السوق
اي فيه ان هذا السوق انما يقتضي ما ذكر لو كان مراد المص من قوله متصل الاتصال الصريح
المنطوق واما اذا كان مراده الاتصال باعتبار لازم قوله تعالى ان ربك لبالمرصاد بالنظر
الى حاصله فلا اقتضاء لما ذكر على ارادة الاتصال باعتبار اللازم والحاصل قول المص في بيان
كيفية الاتصال كانه قيل انه لبالمرصاد من الاخرة فلا يريد الا السعي لها واما قلنا فلا اقتضاء
لان الربطية الحكمية الحاصلة باعتبار اللازم والحاصل ليست كالربطية الحقيقية الكائنة بصريح
الكلام ومنطوقه حتى يقتضي الاولى ما اقتضته الثانية وبما ذكرنا من مراد المص اندفع الاعتراض
الثاني ايضا اذ المص لم يخرج قوله تعالى ان ربك لبالمرصاد عن معناه الذي حمله عليه من التمثيل
لارصاد العصاة بل ابقاه عليه لكنه اخذ حاصل هذا التمثيل ولازمه وهو قوله فلا يريد الا السعي
لها فجعله كالعديل لقوله تعالى فاما الانسان وبين كيفية الاتصال بهذا الجعل واما الاعتراض
الثالث فجوابه التجاوز بارادة الطلب او الرضاء من الارادة وفيما قررنا اغناء عما ذكره بعض
الافاضل من كون الفاء بمعنى الواو لدفع الاعتراض الاول مع بعده جدا في النظم الكريم ومن كون
الارادة معتبرة في التمثيل الذي ذكره المص من جهة التضمين الذي اشار اليه المحشي لدفع الاعتراض
الثاني مع ظهور البون البعيد بين ارادة السعي للاخرة وبين الارادة المعتبرة في التضمين
قال الظ ان اتصاله اي تفرعه على اعتراضاته الثلثة وقد عرفت اجوبتها مع انه لم يظهر
مما ذكر وجه ذكر كلمة اما في التفريع بخلاف ما ذكره المص فان الظ من تقريره ان قوله تعالى فاما

الانسان الى قوله تعالى كلا تفصيل موقع الاجمال اعني ما ذكره المص من قوله فلا يريد الا الدنيا
ولذاتها ولا شك ان التفصيل موقع لاما وكذا للفاء او هي مرتبطة بالمحذوف   وانما ردع عنه
لانه قال اي الظ انه ذكره لبيان مراد المص فالاظهر ان يقال فالردع عنه لانه قال ربي اكرمن لبيان
ان اكرامه او تبديل الواو بالفاء بلا تغيير ما عداه   فتأمل لعله اشارة الى ان قوله لان التوسعة
تفضل الخ تبيين وتذكير لقوله ولذلك لما فيه من الابهام وبعد المسافة بان يلاحظ بعد قوله واما اذا
به لا يكون اهانة قولنا لانه قد يؤدي الى كرامة الدارين كما ذكرناه وقال بعض الافاضل في وجهه
ان القصد المذكور يأباه نوع اباء قوله تعالى فاكرمه انتهى وجه الاباء انه لما جعل كون التقتير قد يؤدي
الى كرامة الدارين علة لعدم ذكر فاهانه كان المناسب بالقياس اليه ان يجعل كون التوسعة قد
تؤدي الى زوال الدارين علة لعدم ذكر فاكرمه ولم يجعل فذكر ويرد عليه لا تزاحم في النكات فكما
وجدت النكتة لعدم ذكر فاهانه وهي ان التقتير قد تؤدي الى كرامة الدارين جاز ان توجد نكتة ايضا
لذكر فاكرمه مثل ان يقال ان التوسعة مع تأديتها في الجملة الى ازالة الدارين ذكر فيها فاكرمه ولم
يترك كما ترك في جانب التقتير فاهانه تنبيها على كمال رحمة الله تعالى ووفور احسانه كما ورد
في الحديث الصحيح ان رحمتي سبقت غضبي وفي رواية غلبت غضبي فكان لفظ النوع اشارة
الى هذا الوارد   ولا يلزم نقض الغرض بالطريق الاولى فيه ان الحض لما كان سبب المثوبات
واستجلاب رحمة الله تعالى وطلب مرضاته لما نفى عنهم بالنسبة الى اهلهم كان نفيه عنهم بالقياس
الى غير اهلهم بالطريق الاولى وهذا القدر كاف في لزوم اهل العربية   لان المسرف لا يكون
يحب المال اي حبا جما كما يقتضيه السياق ويشهد عليه المقام فلا يرد عليه ما اورده بعض الافاضل
من ان الاسراف لا ينافي حب المال لا يكون في المسوق والمراد الحب الجم فتفكر فيه ثم في قوله ذلك لا يكون
البعض بل حبه في المسرف اشد لقضاء مشتهياته الباطلة تأمل اذ حبه المال لقضاء مشتهياته
في الحقيقة حب منه لمشتهياته الباطلة وصورة حب المال منه لضرورة ان النيل اليها
بوساطة المال   ويمكن دفع التناقض الخ يمكن تعميم قول المص اي منفعة الذكرى بحيث
يكون شاملا لهذا الدفع من المحشي فيكون مراده بيان ان المعنى على نفي منفعة الذكرى سواء
كان بتقدير المضاف كما هو الظ في بادي الرأي او بالتنزيل المذكور   ولو وجب
قوله المنع هذه الملازمة مجال واسع بل لا يتفرع على هذه الشرطية ما رتب عليه من قوله
لا يرد ان عدم قبولها اي اذ معنى الايراد جعل يوم الدنيا شرطا لوجوب القبول فالمورد

يعرف بمقدم الشرطية لكن بعينه بشرط يوم الدنيا فلا يلزم لهذا المقدم المشروطة بالية
لاقتضاء شرط اللزوم في التالي وماذكره بعض الافاضل في توجيه التفرع المذكور من ان الظا
ان هذا الوجوب جاء من ذاته فلا ينفك عنه في زمان من الازمنة لا في الدنيا ولا في الاخرة غير
وجيه اذ الخصم لا يسلم منشائية الذات وعليتها للقبول فضلا عن الظهور ولو سلم فلا تعرض
لهذه المنشائية في كلام المحشي في جانب المفرع عليه مع كونها مدار الدفع لا الايراد بل التعرض
فيه بمدار الايراد اعني القضية الشرطية وماذكره العلامة التفتازاني السعدي وكذا الاستاذ في
كتاب ثراه من ان دلة وجوب القبول لا يفرق بين الدارين يخدشه ماذكره العلامة التفتازاني
في شرح المقاصد بقوله واحتجوا بان الكافر اذا بذل وسعه في التلافي فسقط عقابه لكن بالغ
في الاعتذار الى من اساء اليه فسقط ذمه بالضرورة وتارة بان التكليف باق وهو تعريض
للثواب ولا يتصور الا بسقوط العقاب فوجب الا يكون التخلص من العقاب انتهى
اذ لا يخفى ان هذين الاحتجاجين على تقدير تمامهما انما يدلان على وجوب القبول في الدنيا
سيما الاحتجاج الثاني فهو مجبور على اصل اهل السنة لان عندهم لا استقلال للعبد في
افعاله الاختيارية بل كلها مستند اليه تعالى فما لم يتعلق ارادة الله تعالى بل بمشية العبد
ايضا لها لم توجد فالفعل المعدوم الممتنع مجبور عنه العبد لعدم تعلق ارادة الله تعالى بوجوده
اذ لو تعلق لوجد والغرض انه معدوم ممتنع ولكن الاثر لم يتعرض له في الكتب المتداولة
بعدم في نفسه مع قطع النظر عن توسيط الاسم الاصد بين كلمتي الرب كما لا يخفى ويمكن الاعتنا
وصدره بالامكان لضعفه اما اولا فلان سوء حال الامارة وكذا وعيدها صريحا بها في الايات
السابقة وعلى ماذكره المحشي يلوح حسن حال المطمئنة مصرحا ووعدها مشارا اليه بخلاف
ماذكره المص فانها فيه مصرحان فيتوافق فيه بيانا الامارة والمطمئنة في التصريحين
واما ثانيا فلان اقتران الوعد بالوعيد الذي هو العادة القرانية اظهر فيما ذكره
المص بخلاف ماذكره المحشي واما ثالثا فلحمل الدخول المتبادر في الدخول بالفعل
على الدخول بالقوة يتبادر منه الى يمكن ان يفرق بين ان يقال وقد قرئ
بالامة وبين ان يقال وقد قرئ الامة فالاول يبنى عن الاقتران والضم والثاني
تعبير البدلية فافهم الاظهر راضية عن ربك لافادة كون رضي النفس المطمئنة
عن ربها بطريق الصراحة فيجعل صراحة بيان ماهو المتبادر من قوله تعالى راضية مقرنا

بقوله

راضية مرضية في مقام توجههما بما انعم الله تعالى

بقوله تعالى مرضية فان المتبادر من قوله تعالى راضية مرضية كون النفس المطمئنة راضية عنه تعالى
ومرضية عنه وهذا لم يمنع قول المص بما اوتيته عن اعتبار ماذكره المحشي وملاحظته بحسب نفس
الامر فالاظهر ولك ان تقول ورود قوله تعالى ايتها بعضه في مقابلة حسن حالها كان
حاملا للمص على التصريح بقوله بما اوتيت فراعى المص بهذا القول مقتضى المقام كما راعى بقوله
عند الله مقتضى المقام والمتبادر الى الافهام ان هذا القول كما كان قيدا لقوله تعالى مرضية
فهو قرينة على كون عن الله معتبرا او ملاحظا بعد قوله تعالى راضية بل قول المص بما اوتيت قرينة
ايضا على كون بما اوتيت وعملت معتبرا او ملحوظا بعد قوله تعالى مرضية على طريق الاحتباك فظهر
ان المص كما راعى قضية المقام لم يهمل ما يتبادر من قوله تعالى راضية مرضية بل راعاه ايضا
وفيه بحث تلخيصه ان المص جعل الحل من الحلول بمعنى النزول فاما ان يكون هذا الحل
صفة او مصدرا وكل منهما خلاف اللغة اما الاول فلان الصفة من الحلول حال لا حل واما
الثاني فلان المصدر هو الحلول والحل بفتح الحاء والحلل بالتحريك لا الحل بالكسر نعم هذا الامر
يكون صفة ومصدرا لكنهما من الحال من الحلول ولورود البحث المذكور لم يلتفت الزمخشري
الى هذا التوجيه بل قال الاستاد طاب ثراه فرار الزمخشري الى هذا التوجيه حيث قال
ويجوز ان يكون الضمير بمعنى الحب لا لان على ان يكون المعنى اقسم بهذا البلد الشريف ومن شرفه
انك حل به فيما يقترفه اهل من المآثم متحرج بريء فهو حقيق بان اعظمه بقسمي انتهى ولا يخفى ان الاشارة
في غاية الخفاء ان المفهوم من قول الزمخشري انه جعل حل ما قاله وهو متحرج بريء من كونه حلا او داله الاشارة
كون حل من الحلول بل يجوز كونه من الحلال من قبيل حل من احرامه بمعنى خرج كما يوهم اي كونه حالا
قال وقيد بحلول الرسول والقيدية شان الحال دون الاعتراض انه لم يتعرض للاعتراض في التوجيهين
المنقولين عن الكشاف وكذا ذكره بعض الافاضل لكن الابهام المذكور بعد في غاية الضعف
لا وماذكره المص مستقل فرره المص عما نقله عن الكشاف بقوله وقيل ونسبه الى الغير وفي كلام
الغير بيان كونه اعتراضا على التوجيهين فاحالتهما الى الغير مع كون الاعتراض مشروحا ومفصلا
في كلام ذلك الغير في قوة ذكر المص الاعتراض فيهما صريحا بل ربما يقال ترك المص التعبير في
التوجيهين المنقولين مع تعرضه في توجيهه مشعر بان قوله تعالى وانت حل ليس حالا فيهما بل اعتراضا
بالبلد الحرام قال بعض الافاضل لكون ابراهيم عليه السلام ممن ولد له صلى الله عليه وسلم بالبلد الحرام
نوع خدشة فلا تغفل انتهى لما كانت والدية ابراهيم عليه السلام لنبينا صلى الله عليه وسلم

بالواسطة لم يكن في تعلق البا بولد خدشة اذ ولادة الواسطة بالبلد الحرام كافية لصحة القول بولادة
ذي الواسطة بالبلد الحرام رعاية لافراد الوالد ولك ان تقول في وجه المخالفة اذ ابراهيم
عليه السلام هو المشهور المعروف بكونه شجرة الانبياء فهو اولى بان يحمل عليه الوالد وايضا لما
كان هو الاصل فكان الحمل عليه حمل عليهما عليهما السلام ففيما ذكرنا من الوجهين رعاية جانب المعنى
وفيما ذكره المحشي من الافراد رعاية جانب اللفظ وتضعفه للمؤمنين في القاموس
وضعفه تضعيفا عده ضعيفا كاستضعفه وتضعفه وفي الحديث كل ضعيف متضعف
وفي الاساس تضعفه وجدته ضعيفا فركبه بسوء فليفهم الاية كان يراه وجه
الاولوية مطابقة التفسير للمفسر وللقائل ان يقول لما اورد المص ما في حيز قوله يعني من التفسير في
على ترتيب ما قبله الاول في مقابلة الاول والثاني في مقابلة الثاني وكان رؤية الله تعالى الانسان
في جميع احواله واوقاته اختصر المص بترك كلمة كان في جانب التفسير اعتمادا على السابق
الذهن من الرؤية المستمرة على الرؤية في وقت الانفاق انسيا فاسهلا فكان المص ذكر كان
فقال يعني ان الله تعالى كان يراه وكما بناق الذهن من الرؤية المستمرة الى الرؤية في وقت
الانفاق كذلك ينساق من المقابلة المرتبة على ان كان في جانب التفسير ملحوظ ومعتبر ولو في جميع
الاستمرار فعدم ذكر كان اختصار في الكلام وحصول المرام بطريق برهاني ولو ان المص صرح
بلفظة كان وقال يعني ان الله كان يراه ويجانسه عطفا على يجازيه فيلزم انفصال كان على يجده
كما كان منصبا على يراه فيكون جميع ما في حيز يعني من التفسير ناظرا الى قول المص حين كان يتفق
فيفوت الترتيب ويختل المعنى بخلاف عبارة الكشاف فانه لا تعدد فيها لمحمل ايراده ولكنه
فانه لم يذكر فيه ما ذكره المص او بعد ذلك فتأمله فظهر لك مما قررناه ان ما قاله المص اولى
ومع انه لم يره احد استقبالي فيه مناقشة لجواز كون المعنى على الماضوية بتنزيل الوجدان والسؤال
الاستقباليين منزلة الماضويين لنكتة التنبيه على كونهما امرين محققين لا محالة وامثاله في
القرآن الكريم كثيرة فمثل هذا لا يتجه تجنة الاشارة بخلاف الثرفانه الى ولك ان تقول لما يبين سبحانه
ونعمه الخير والشر بنصب الدلائل وبعث الانبياء عليهم الصلوة والسلام وانزال الكتب
كانا كأنهما مكانات مرتفعان معاينان لا يخفيان فلم يبقيا كالاماكن المنحطة الغائرة
الخفية كما اشار اليه قوله عز وجل قد تبين الرشد من الغي فقوله تعالى وهديناه النجدين بيان
انه تعالى انعم على الانسان بارادة طريق الخير والشر وجعلها سهل الرؤية كالاماكن المحسوسة

لا وهم فاته كون يجده عطفا
على يراه ويجانسه

الواضحة

الواضحة جدا بانواع بياناته المذكورة وفي القاموس قحم الامر الى تمهيد لقوله ومع قوله فلا
اقتحم العقبة الى وفيه ايضا مبالغة لما في الكشاف كما يلائمه ما في القاموس من قوله واقتحم المنزل
هجمه اذ الهجوم الانتهاء الى الشيء بنفقة والدخول بغير اذن وفيهما نوع ابا عن الشرق في
الفعلين يعني لم تنتفع بتقحيم الشرع يريد ان اقتحم مطاوع قحم فيدل على ان قحم هو مطاوع
له وذلك المعنى هو الشرع الثابت المحقق فعدم الاقتحام مع ثبوت المعنى والحقيقة في غاية
الشناعة فلذلك يزداد التوبيخ الاية اي اذ هو يؤدي مؤدى ما ذكره المص من ترك
الاقتحام شكر تلك الايادي باقتحام العقبة مع كونه اخصر معبرا لطريق انه قيد للنظم الكريم وانت
خبير بان ما ذكره المص ابلغ اذ الظاهر من قول المص اي فلم يشكر تلك الايادي باقتحام العقبة انه
حل النظم على انه من قبيل اقامة العلة مقام المعلول فالنفهام عدم الشكر على ما قاله المص بطريق
برهاني اذ سبب الشكر وعلته هو الاقتحام ولم
يوجد فلا يوجد الشكر على ان في قول المص اي فلم يشكر اي رمزا الى ما اجاب به ابو علي الفارسي
عن الشكال بعدم التكرير من ان لا في الاية بمعنى لم فلا يجب التكرير ويفوت هذا الرمز على ما ذكره
المحشي من قوله الاية اي وقد ذكر الامام جواب ابي علي في تفسيره ايضا اولان اي الحق
الرقبة الى ولو قيل ان كال النفس بمنزلة رأس الجبل وطريقه قهرها وتسخيرها وفي التقدير وتسخير
للعبادة المالية بنحو فك الرقبة واطعام اليتيم والمسكين والموصوفين دخل عظيم فلذا
جعلا عقبة بالمعنى المذكور لكان له وجه وفيه توبيخ لهم اذ افاد قوله تعالى فلا اقتحم
العقبة انهم لم يسلكوا الطريق ما هو الاعلى فضلا عن النيل والوصول اليه ولا يخفى انه يرد
على ما قبله الى خلاصة ان الاعتراض بالاقتضاء مشترك الورود بين الجوابين فعدم
التفات المص لما اجاب به الزجاج وجوابه بما ذكره ترجيح بلا مرجح وفيه بحث لانه انما
يرد ان لو كان عدول المص عن جواب الزجاج الى ما ذكره لما قاله المحشي من التعقب بالاقتضاء
وهو ممنوع لجواز كون عدوله بسبب اخر مثل كون اعتبار التكرير في قوله تعالى فلا اقتحم العقبة
اول ما يحصل به بشرط وقوع لا ولكون اعتبار التكرير في قوله تعالى ثم كان من الذين امنوا
الاية كالاعتبار بعد تمام المقصود ومعلوم انه ح لا يرد على المص ورود الاعتراض على الجوابين
او على احدهما او عدم الورود اصلا ثم للقائل ان يقول عدم التفات المص الى ما
اجاب به الزجاج غير مسلم بل قول المص عطفه على اقتحم دون ان يقول ايراد ثم او يقول

عطف ثم الى التفات اليه فى الجملة بل كلام المص هنا جامع للاجوبة الثلثة من الاجوبة الاربعة
المذكورة فى التفسير الكبير للامام فرمز المص اولا الى جواب ابى على الفارسى كما نبهناك عليه وصرح
ثانيا بالجواب المشهور بين القوم من اعتبار التكرير فى الاقتحام واوم ثالثا الى جواب الزجاج
بقوله عطف على اقتحم ولم يلتفت الى الجواب الرابع الذى ذكره الامام وكذا المحشى فى اخر القول
من كون لا حرف تخصيص مخففا لكمال ضعفه كما ذكره المحشى وكذا لم يلتفت الى الجوابين اللذين
ذكرهما المحشى من الدعاء والاخبار عن المستقبل لانهما قريبان لما اخر القول فى الضعف والنخافة
ثم ظ قول المحشى واجاب عنه الزجاج مقابل لما ذكره المص من الجواب واختاره يوهم ان جواب
المص ليس من الزجاج وليس كذلك بل هو من الزجاج ايضا صرح به الامام هنا حيث قال اجيب
عنه من وجوه الاول قال الزجاج انها مكررة فى المعنى لان المعنى فلا اقتحم العقبة فلا فك
رقبة ولا اطعم مسكينا الى اخر ما قال فهذا ما اختاره المص وقد نسبه الامام الى الزجاج لكن
الامر فى ذلك سهل اذ فى العدول عن الطنطنة   وعلى الثانى الايمان داخل الى مورده فى
بيان العقبة   ولقد احسن المحشى حيث ما يشعر به قول المص فى سورة الواقعة حيث
قال واصحاب اليمن والشوم فان السعداء ميامين على انفسهم بطاعتهم والاشقياء
مشائم عليها بمعصيتهم انتهى لان هذا القول منه يخيل ان عدم التقييد هنا من باب الاكتفاء
بما سبق   ويجب التوسل بالصلحاء فهم ميامين على غيرهم وقوله الاجتناب عن العصاة
فهم مشائم على غيرهم فالاول دليل انى على الاول اعنى قوله الصلحاء ميامين على غيرهم والثانى
دليل انى على الثانى وهو قوله والعصاة مشائم على غيرهم فهذان القولان كما انهما دليلان
على ما قبلهما والان على المدح والذم ولزوم امتثال الممدوح والاجتناب عن المذموم المقدوح
فى كلام المحشى ويجاب لطافة لا تخفى   فانتشا هى ان السد اذنى كان نشاء
اشتهاء السدافراط امامه فى اداء الهمزة بحيث يخرج عن حد الاعتدال ومتعارف القراء
والا فكيف يجترأ على مثل هذا القول والقراءات مستندة الى الروايات   وفى القاموس
فرقه كانه اشارة الى المخالفة بين ما ذكره المص من لفظة فوق وبين ما فى القاموس من
لفظة فريق فى المفهوم وما صدق عليه واحالة على التوفيق بينهما اما المخالفة فى المفهوم
فظ وكذا المخالفة فيما صدق عليه لان ما صدق عليه فوق يشمل ما صدق عليه فريق بلا
عكس واما التوفيق فيحمل الفوق كالفويق على ما بين الصحوة والضحى لا على ما يشمل حد

الضحى

الضحى والمتبادر من بيان الاسماء الثلثة اعنى الضحوة والضحى والضحاء على ما نقل المص اذ لا تساوق
منها ما يتناوله الاخر فهذا التبادر يؤيد حمل الفوق على ما قلنا   ووجه الرد ان طلوع
القمر اول الشهر يشعر بان الكشاف حمل وقت تلو القمر على اول الشهر وابتدائه وليس كذلك
بل حمله على النصف الاول واراد بقوله طالعا معنى ظاهرا ولم يرد به الطلوع الحقيقى لا الظهور
فى اول ايام الشهر كيف وقد قال ذلك اى الطلوع عند غروبها بالاخذ من نورها فى النصف
الاول من الشهر ولم يقل ذلك فى اول الشهر ولم يرد ايضا طلوعه وظهوره ليلة البدر كما ذكرنا
ايضا   فهذا تمسك بما لا نظير له فيه ان ائمة النحو ولو شايخ العلوم العربية لا يطالبون فى قواعدهم
بايراد النظاير نعم يبينونها للمبتدئين والمتعلمين بما يقنعهم من العلل والاسباب وكفى اجماعهم تمسكا
فى النيابة المذكورة مع ان الدافع ذكر العلة المقنعة لاثبات النيابة وقال حيث وجب حذفه
ولا يجب الحذف الا على ان النيابة الحقيقية لا يجب التزامها فى توجيه العطف المذكور بل النيابة
التنزيلية التشبيهية كافية فيه وهذه النيابة مستغنية عن ايراد النظير ويؤيد كفايتها ما ذكره
بعض علماء النحو فى بيان النيابة فصار لما يجامع الفعل كانه عوض عن الفعل ايضا كما انه عوض
عن الحرف وايضا حكمهم بنيابة بعض الحروف عن الفعل كاف فى تحقق النظير لحروف النداء
وقد عرفوا المنادى بقولهم المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا فلما جاز
قيام بعض الحروف مقام الفعل ونائبا منابه وحكموا به فهذا القائم النائب المحكوم به عندهم يصلح
نظير الواو القسمية النائبة عن الفعل وان لم يكن ذلك البعض من حروف الجر   بل يجب ان
يكون حالا مقدرة حكم هنا بالوجوب مع تحقق البدلية فى قوله تعالى والليل اذا عسعس بعد تجويزه فى
المشهور من كون اذا لازم الظرفية فالتخيير على حكمه فرض عدم المانع وعدم التجويز بالنظر الى
المانع وعدم التجويز بالنظر الى وجود المانع ويجوز حمله على الوجوب الاستحسانى فالتعبير بالوجوب
لاشعار ان البدلية المستحسنة فى نفسها اذا لوحظت مع مخالفتها للمشهور كانها ليست بحسنة
فلو ان الحالية الخالية عن المحذور فى مرتبة الواجب وقد ذكرنا سابقا وجها اخر يندفع به كون اذا
ظرف الاقسام وايضا لا يلزم منه مخالفة ما اشتهر من كونها لازمة الظرفية وايضا يغنى عن اعتبار
الحال المقدرة فتذكر   عدل عنه قول الكشاف فحقق الى ولقائل ان يقول اراد بقوله
تحقق تقرر النيابة والمبالغة فيها ولا يلزم من كون العواطف حقيقة لان يعلى
ان يعلى واما قوله فمن رفع بالواو ونصب فاراد به السبب والواسطة لا لان الواو

رافعة وناصبة وذلك ظ جدا لكن المحشي في توجيه العدول ويكفي فيه ادنى شيء من المحذور وفي قول المحقق
ان تكون عوامل عمل الفعل والجار جميعا موهم ان يلاحظ بين قوله فعلى كما يوهمه قوله فترفع بالواو
وتنصب فيكفي هذا الايهام محذورا داعيا الى العدول   لانها الوصفية المقصودة الخ
فيه انه ان اراد انها الوصفية المقصودة من كلمة ما الوصفية فممنوع كيف ومفادها الوصفية
في موارده هي الاوصاف الدالة على فخامة موصوفاتها بواسطة ابهام كلمة ما والاوصاف
الدالة على فخامة موصوفاتها بالواسطة المذكورة يختلف باختلافات مقامات الكلام لا بواسطة
مدلولاتها فقط وان اراد انها المقصودة من بناها فمسلم لكنه لا يجدي لان الكلام فيما قصد
من ابهام كلمة ما   لم يكن للفاء وجه فيه انه يجوز ان يوجد بين الامور التي يقسم بها ترتيب خارجي
ويكون القسم على هذا المرتب بان يورد القسم عليه بعد اعتبار العطف وفيما نحن فيه يجوز اعتبار الترتيب
الخارجي اذ الظاهر ان الهام الفجور والتقوى يعتبر بحسب الشرع بعد البلوغ وتحقق التسوية قبل هذا
الحد مما لا ينكر وبما قررنا ظهر ان ما ذكره بعض الافاضل في بيان الملازمة في قول المحشي لانه لا يحمل
قوله تعالى فالهمها فجورها وتقويها قسما به لم يكن للفاء وجه من ان الفاء للتعقيب في الاقسام
وليس له وجه ظاهر لانه كقوله اقسم بالله وبعده بالرسول ولم يعهد مثل هذا ليس بشيء لانك
قد عرفت ان حمل الفاء على التعقيب في المقسم به سائغ مع كون الاقسام واحدا   الظ
ان التمكين داخل الخ لقائل ان يقول قول المص والتمكين مذكور على سبيل التطفل والتبعية لا
على انه معتبر في مفهوم الالهام داخل تحته فلعل السبب في ذكره مع انه متطفل تابع التنبيه
على ان ذكر الهام الفجور والتقوى في الاقسام ليس لمجرد ذاته من حيث هو هو بل لكونه وسيلة
الى الاعمال المكملة للنفس والافعال المنقصة لها على ما ينبئ به قوله تعالى في جواب القسم قد
افلح من زكيها وقد خاب من دسيها ومعلوم ان اعتبار كون الالهام المذكور وسيلة الى تلك
الاعمال والافعال يناسب الاقسام به لان له بهذا الاعتبار شانا عظيما بحيث يكون داعيا
الى الفضائل وباعثا عن الرذائل ومنشأ للثواب والعقاب   لان دفع الفعل اراد
الفعل الدال على الصادر الاختياري من العبد لان الكلام في التزكية والتدسية الاختياريتين
فلا يرد عليه لزوم كون الافعال المسندة الى الله تعالى على خلاف الوضع لانه تعالى ليس بكاسب
لانه يوجب الحذف فيه مناقشة لجواز الفرق بين العوض اللفظي وغيره في الايجاب
وعدمه والتحقيق ان عوضية الطول راجعة الى التخفيف فلا ايجاب   وح يشكل

قلب الياء واوا وفي القاموس طغا يطغو طغوى وطغوانا بضمها كطغى يطغى فالواو على الاول
اصلية غير مقلوبة وايضا الاسمية منتفية فلا اشكال   ونبه بقوله على قتل الناقة الخ
يؤيده قول المص في سورة القمر عند قوله تعالى فتعاطى فعقر فاجترأ على تعاطي قتلها فقتلها
او فتعاطى السيف فقتلها لكن ما قاله المص في سورة الاعراف عند قوله تعالى فعقروا الناقة
فنحروها دال على ان العقر بمعنى النحر فلعل قول المص على قتل الناقة مبني على ان اشقاهم
الزائد على غيرهم اتفاقهم وتعاونهم على قتل الناقة مطلقا لا على قتلها بكيفية مخصوصة
من النحر وغيره وليس مبنيا على ان العقر بمعنى القتل   وذلك ان تعقر عظموا ناقة الله الخ
وانت خبير بان ما قرره المص هو الموافق لقوله تعالى فذروها تاكل في ارض الله ولا تمسوها
بسوء نعم فيما قرره المحشي مناسبة ما بقوله تعالى قد جاءتكم بينة من ربكم هذه ناقة الله لكم اية
وهذا اظهر من توجيهه الخ لعل وجه الاظهرية ان ما قاله المحشي هو المتبادر كما ذكره
فان الذهن ينساق سريعا من قوله تعالى فقال لهم رسول الله انه قال لهم بطريق الرسالة
عن الله والحكاية عنه تعالى بخلاف ما قاله المص فان الذهن لا ينساق منه الى ان يحل بهم
العذاب ان فعلوا الا بتامل ما فعليك بهذا الوجه فانه يغنيك وللقائل ان يقول لما وجدنا
هذا التحذير في كلام الرسول عن عقر الناقة وعن ذودها عن السقيا ووجدنا ايضا في سائر
الايات في قصة صالح حلول العذاب بثمود ان مسوا الناقة بالسوء حيث قال الله تعالى
حكاية عن صالح عليه السلام هذه ناقة الله لكم اية فذروها تاكل في ارض الله ولا تمسوها
بسوء فياخذكم عذاب اليم ومعلوم ان الايات الكريمة يفسر بعضها بعضا ووجدنا ايضا
فيها استعجالهم العذاب الذي وعد صالح عليه السلام اياهم حيث قال الله تعالى فعقروا الناقة
وعتوا عن امر ربهم وقالوا يا صالح ائتنا بما تعدنا ان كنت من المرسلين والظاهر ان قولهم
بطريق الاستعجال لتكذيبهم بالعذاب الموعود لهم ان مسوا الناقة بسوء وان عقرهم
كان بسبب ذلك التكذيب فهذه الامور المذكورة في قصة صالح عليه السلام قرائن متعاضدة
على ان تكذيبهم فيما حذرهم منه من حلول العذاب ان فعلوا كما قاله المص وبالجملة ان ظواهر
الايات الواردة في قصة صالح عليه السلام دالة على ان تكذيب ثمود تعلق بالمحكي لا بالحكاية
نعم للقائل ان يقول ان المفهوم من قوله عز وجل فقال لهم رسول الله الاية انه قال لهم رسالة
ولا يلزم من كون القول رسالة ان يظهر القائل كونه بطريق الرسالة حتى يتعلق تكذيب ثمود

بالحكاية كما قاله المحشي فظهر من هذا ان تفرع قوله فالملائكة قال لهم الخ على ما قبله محل تأمل اذا انقشت
هذه المذكورات على صفحات الخاطر واذعنتها بالفكر الوافر عرفت ان ما زعمه المحشي من
كون ما ذكره اظهر اعتراضا على المص ليس على ما ينبغي   والظلام بالفتح تأييد لما قبله وما نقله
من الصحاح من كون الظلام اول الليل اشارة الى انه على الثالث يكون المقسم به الليل اوله على ما
في الصحاح فتدبر   هذا مبني على ما قيل كانه اراد البناء على ما يفهم من ظاهر اللفظ والا
فيمكن حمل اللفظ على الاعم الاغلب المتعارف في هذا البناء وهو لا يخفى لان قول المص
كل نوع له توالد اما ان يكون قيدا متعلقا بقوله خلق فيكون المعنى خلق الصنفين من كل نوع متوالد
على ان يكون كل نوع متوالد مخلوقا منه والصنفان مخلوقين ولا ينافي هذا المعنى ان يوجد ويخلق
من الانواع المتوالدة ما ليس بذكر ولا انثى كما خلق من تلك الانواع الصنفان فيوجد في
اثناء القسم التنبيه على اعطاء الله تعالى اسباب التناسل للانواع المتوالدة واظهار نعمته تعالى
اليهم على الاناث واما ان يكون بيانا للصنفين الذكر والانثى حالا منهما فيكون حاصل المعنى خلق الصنفين
اي كل نوع متوالد على ان يعتبر في المعنى الصنفان وكل نوع مخلوقا ومعلوم ان هذا المعنى
ايضا لا ينافي ان يوجد ويخلق في ذوي الارواح ما ليس بذكر ولا انثى كما خلق الذكر والانثى
ويوجد على هذا ايضا في اثناء القسم التنبيه المذكور ولا يضر خروج البغل والبغلة على الشق
الثاني بما ذكرنا من التنبيه اذ لم يعط الله تعالى التناسل والتوالد فتأمل   الى المختلفة في الجزاء
هذا وان قال به الامام الرازي ايضا غير ظ بل الظ المتبادر كون الاختلاف بحسب الاوصاف
العارضة للسعي بحسب الشرع من كونه منكرا على خلاف الشرع فيه مخالفة امر الله تعالى وزكي ....
فهو قوله تعالى ان سعيكم لشتى تقسيم سعي المخاطبين واعمالهم الى قسمين صالح معروف وفاسد
منكر ثم تبيين كل قسم منهما بحكمه وامر الارتباط ح ظ مكشوف   ولك ان تريد الخ لا يخفى
عليك انه ح يضعف الارتباط المذكور كما يفصح عنه قوله تعالى فما يرتبط به الخ وجها
قوله فيكون شديد المناسبة الخ فلو حمل الاختلاف على ما ذكرنا او على ما ذكره المحشي سابقا من
اي الجزاء وجعل وجه الاختلاف الذي ذكره بقوله ولك ان تريد الخ وجها للمناسبة بين
المقسم به وجواب القسم لكان في غاية الحسن   لا يتجه ان التصديق الخ يمكن رفع الاتجاه
بان في النظم الكريم رعاية طريق الترقي اذ لا نزاع في كون الايمان والتصديق رئيس الاعمال
بالجزم والتحقيق وكذا في قوله تعالى واما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى رعاية الطريق الترقي

فان التكذيب اصل كل شر وروكل قبايح عليه يدور   في الصحاح الحلة الحلم يفرح فيه بالفتح
والضم لكن ظ عبارته ان الاولى بالفتح والثانية بالضم   وجاء العسرى بمعنى العسر على ما
في القاموس حيث قال فيه والعسرى خلاف الميسرة وقال في باب الراء وفصل الياء الميسرة
مثلثة السين السهولة فعلم من كلامي القاموس في الفصلين ان العسرى جاء بمعنى العسر هذا
وكان المحشي اشار بقوله وجاء الى معنى وان بعد   وهو ايضا من الظ انه اشارة الى
الاعتراض على المص في ذكر قوله تفعل من الردى عقيب قوله هلك دون عقيب المعنيين او اولهما
بقوله هلك او تردى في حفرة القبر او قعر جهنم لكن المفهوم من القاموس ان ردي كرمي وتردى
المستعملين بكلمة في بمعنى سقط من الردى بسكون الدال فما ذكره المص في موقعه   لا يتم على ملاحظة
الارشاد ثم اذ يجوز ان يكون المعنى وعلى الله قصد السبيل يصل اليه من يسلكه كما ذكره المص
من معانيه في سورة النحل فعلى هذا يكون قوله تعالى وعلى الله قصد السبيل على تشبيه الطريق والمطلب
العقليين بالمطلب والطريق الحسيين فكما يقال في الحسيين على بلد كذا هذا الطريق بدخول كلمة على
على المطلب قيل في غير الحسي وعلى الله قصد السبيل بدخولها على المطلب فظهر انه لا حاجة الى ملاحظة
الارشاد في المعنى الاية وظهر ايضا ان قوله ان علينا طريقة الهدى لا يتم بدون ملاحظة
الهدى والارشاد ممنوع ايضا والسنا مثل ما مر وهو ظ وانا عرفت ان معنى الايتين على ارادة
المص ان الطريق الحق يصل به سالكه الى الله تعالى وليس مبتنيين على ملاحظة الارشاد عن
ان لا وجه لقوله فالاولى ان لا يقدر المضاف بل يقال الى آخر القول فعليك بالنهج القويم والهدى
من ذي الفضل العظيم   لا داعي الى التخصيص الخ فيه ان الظ ان مراد المص بيان وجه ارتباط قوله
تعالى وان لنا للآخرة والاولى بقوله تعالى ان علينا للهدى كما هو الظ ولما كان نفس المفهوم من قوله تعالى
وان لنا للآخرة والاولى انه تعالى مالك الملك على الاطلاق لا مالك لهما غيره وكان اللازم من نفس هذا
المفهوم ان كلا من الاعطاء فيهما له تعالى فرع المص قوله يعطي في الدارين ما نشاء لمن نشاء على قوله
تعالى وان لنا للآخرة والاولى وجعل كونه مرتبطا بما قبله من قوله تعالى ان علينا للهدى من جهة ان اعطاء
ثواب الهداية للمهتدين داخل في مضمون ما تفرع على النظم الكريم من قول المص فنعطي ما نشاء لمن
نشاء فحق اول تفريع المص رعاية عموم النظم ورعاية وجه ارتباطه بما قبله من جهة الدخول
المذكور وفيه ايضا تنبيه على ان الغرض منه بيان انه تعالى هو المالك على الاطلاق لا مانع لما اعطى
ثم ان المص نظر الى ان الخ فيه من سابق الاية هو الهداية فبقرينة السابق فرع المص في الوجه

الثاني قوله فيعطي في الدارين ثواب الهداية للمهتدين على الآية الكريمة رعاية لما نحن فيه من
صريح الهداية الواردة قبلها لخصوص المفرع باعطاء ثواب الهداية وجعل كون قوله تعالى
وان لنا للآخرة والاولى مرتبطا بما قبله من جهة ان اعطاء ثواب الهداية للمهتدين هو الغرض
الاصلي من بيان انه تعالى مالك الملك في الدارين على الاطلاق لا من جهة الدخول المذكور
ففي التفريع الثاني من المص رعاية ما نحن فيه كما قررنا ورعاية وجه الارتباط وفيه ايضا
التنبيه المذكور وهذان التفريعان من المص على تقدير اعتبار الارتباط المذكور من جهة
وجود الاهتداء في من هدى وارشد ولما نظر المص الى ان ارتباط قوله تعالى وان لنا
للآخرة والاولى بما قبله كما يكون من جهة وجود الاهتداء في المهتدين كذلك يكون من جهة
ترك الاهتداء منهم فرع المص ثالثا قوله لا يضرنا تركهم الاهتداء على النظم نظرا الى كون
سابق الآية في الهداية لكن الارتباط من جهة ترك الاهتداء ففي التفريع الثالث من المص
رعاية خصوصية الهداية المذكورة في الآية على تقدير المتروكية ورعاية وجه الارتباط
المذكور وفيه تنبيه ايضا الى انه تعالى مالك الملك على الاطلاق غني لا يضره ترك من هدى
فترك الاهتداء فالحاصل ان مراد المص في المآل ان الارتباط المذكور اما باعتبار وجود
الاهتداء او ترك الاهتداء فعلى الاول اما بتفريع المفهوم الاجمالي الشامل لاثابة المهتدين
وغيرها الداعي عموم قوله تعالى وان لنا للآخرة والاولى وبتفريع خصوصية مفهوم اثابة
المهتدين لداعي ما نحن فيه صريح الهداية الواردة في سابق الآية على قوله تعالى وان لنا للآخرة
والاولى وعلى الثاني فبتفريع عدم ضرر ترك الاهتداء له تعالى على الآية المذكورة على الوجه
الذي ذكرناه في التفريع الثالث وهذا التفريع لمناسبة في الجملة لخصوصية الهداية
المذكورة في سابق الآية باعتبار المتروكية وتقديرها وايضا لهذا التفريع مناسبة
ما للتعقيب الذكري بالانذار في قوله تعالى فانذرتكم نارا تلظى بل السر في ايراد التفريع
الثالث بالخطاب دون الاوليين رعاية تلك المناسبة فقط فقد تبين بما فصلناه
لك ان ما ذكره المص من التفاريع لم يخل عن داع في الجملة اصلا ثم ظ كلام المحشي ينبئ
عن انه جعل الاعطاء في قول المص فيعطي عاما صالحا لاعطاء النافع والضار كيف لا
وقد قال المحشي بل الظ وثواب الهداية للمهتدين وعقاب الضلال للضالين عطفا
على مفعول يعطي فاذا جعل الاعطاء عاما لاعطاء النافع والضار فقد وجه التعرض في

عبارة المص لاحتمال التعميم في اول كلامه ثم تعرض لاحتمال التخصيص وهو بصدد بيان الاحتمالات
فلا ينبغي ان يعترض على المص في التفريع الثاني بانك لم خصصت وهو يقول وقد عممت
في اول كلامي فاحسن طرق التأمل ليتنزل بذهنك التوصل والاولى فلا [illegible]
اياه قدم ما ينفعك في القول السابق فتذكر واللاحق برعاية نظم الكلام وجه دلالة
النظم على ان ما ابتغاء الاتقى وطلبه في ايتاء ماله وهو رضا ربه عنه يحصل له فيتحد المط والموعود
اعني رضا الرب عز وجل لكن الظ من عبارته انه جعل وجه رجحان ما ذكره تحقق الموعود على
المطلوب كما يبنى وانت خبير بان له وجها آخر اقوى واحسن مما اختاره المحشي وهو ان وعد الله
تعالى على اعلى المحامل هو رضوان الله تعالى اكبر النعم واعظم المثوبات ففي رجوع الضمير الى الرب
وعد من عظم شانه للاتقى باكبر النعم واعظم المطالب فالمناسب اللائق ان يقتصر في وجه الرجحان
على ما قلنا لكونه اقوى واحسن ولذلك اقتصر الامام فخر الدين الرازي على هذا الوجه عند ذكر الوجه
الذي حسنه المحشي ولا يلتفت الى ما اعتبره المحشي من وجه الرجحان في اشارة عباراته اوان يذكر
الوجهين معا وبالجملة فرق عظيم بين رعاية ظ نظم الكلام وبين رعاية مقام وعد الرب
عز وجل لعبده الاتقى مع بيان اوصافه المحمودة فالثانية هي الاحق بالاعتبار والاخلق بالاعتبار
وهذا الرأي ذكرناه على رجوع المستكن الى الرب كما قاله المحشي لكن المذكور في الكتب
المتداولة هو ما اختاره المص من رجوعه الى الاتقى ولعل وجهه كون سوف من حروف الاستقبال
موضوعا له والظ ان رضى الرب تعالى عن عبده عند اعماله الصالحة كما يفصح عنه قوله تعالى
لقد رضي الله عن المؤمنين اذ يبايعونك تحت الشجرة بل سياق هذه الآيات الكريمة الدالة
على الاوصاف الجميلة في الاتقى دال على الرضا المقارن الاستمراري وتراخي رضا الرب
عز وجل لا يلائم المقام لايهام وتخييله في بادي الرأي الانتفاء الحالي للرضا وما ذكره بعض
الافاضل من حمل التراخي على تراخي آثار الرضا او حمل حرف الاستقبال على مجرد التأكيد فلا
يعارض اصالة معنى الاستقبال وشهرته فلا يدفع الايهام وخطرته قد سبق ان الضحوة
ارتفاع الشمس الخ فيه انه ان اراد بالشمس حقيقتها فهو المسبوق بل السابق ان الضحوة
ارتفاع النهار وان اراد النهار مجازا فيمكن حمل الارتفاع لاضافته الى النهار الذي هو
عبارة عن الزمان على الزمان بان يراد منه حد معين من النهار وهو مرتفع فلا يترتب اعتبار
المص التجوز او الحذف لاجل المناسبة على ما قبله كما يفيد الفاء في قوله فاعتبرها ويمكن ان

يجاب بان الظاهر المتبادر من الارتفاع المذكور هو المعنى المصدري الذي ليس من قبيل الزمان
وحمله على الحد المعين فيه تكلف لا يخفى فترتب قوله فاعتبر على ما قبله مبني على الظاهر المتبادر من
الارتفاع   وقع في المؤيد الضحى الى ظاهر العبارة يدفع الاعتراض على المص بانه لا يلزم
من كون الضحى بمعنى النهار المطلق في مقابلة البيات كون الضحى بمعنى النهار المطلق في مقابلة
الليل المقيد فلا تأييد وانت خبير بعدم وروده على المص لان حاصل ما ذكره في الاعتراض جعل
مقابلة الليل المقيد للضحى قرينة لارادة النهار المقيد من الضحى والتفسير الاول من المص مبني عليه
فلما لم يجعل هذه المقابلة قرينة للمعنى الثاني بل احتاج الى القرينة في سورة اخرى ومراد المص
من التأييد هو التأييد في الجملة وهو حاصل ويمكن حمل هذا القول من المحشي على مجرد بيان مراد المص
في لا غبار   فكانه غفل هنا لك عما نبه له هنا فنبه الغفلة في امثال ما ذكر من مواقع وجوه
التقديم والتاخير الى المص في غاية البعد مع ظهور وجه التاخير اذ يمكن ان يقال بان هذه السورة
لما كانت اخيرة السورة المشتملة على التقديم والتاخير كان تاخير النكتة البهاجرياعلى وفق
ما قيل الوجدان بعد التعب الذمن المساق بلا طلب هذا وايضا بيان النكتة بحسب تعلق الغرض
وغرض المص تعلق ببيان نكتة التقديم والتاخير في مطلع السورة ذكر هذا الاخير بعض الافاضل
وجعل الليل اصلا ير نبه الى تعالى ان يقول نوع الظلمة اصل سابق ونوع النور عارض
ذو شرف ولا ينافيه كون بعض من افراد الظلمة عارضا ولباسا فيندفع ما ذكره من وجهي
التنزيف   هذا ينافي ما في بعض التصريف لو حمل ما في بعض التصريف من الامانة
على ترك الاستعمال الشايع وان وجد الاستعمال على قلة وشذوذ وكذا ما في الجوهري لو حمل
على انكار الاستعمال على وجه الشيوع وتجويز ان يستعمل على الندرة والشذوذ وكان الكلام لاستدلال
الزمخشري بالشعر على الجواز والاستعمال شاذ ونادر اتفق ما في الكتب الثلثة   والاولى
ان يجعل المخفف بمعنى المشدد ووجه الاولوية عدم ورود مخالفة الكتابين ومنافاتهما
على ما ذكره من كون المخفف بمعنى المشدد لان ما في بعض التصريف من قوله اماتوا ماضي
الصحاح الجوهري من قوله لا يقال ودع ولا وادع انما هما في المخفف بمعنى ترك وتارك
لا بمعنى ودع مشددا ومودع كذلك وقد عرفت وجه عدم منافاة ما ذكره المص لما في
الكتابين في القول السابق   والاظهر انه جملة حالية في الاظهرية بل في الظهور
بحث ظ بل الظاهر المتبادر من سياق النظم الكريم ان هذه الجمل مواعيد متعاقبة مستقلة

وجعل احد هذه الجمل حالا او قيدا للاخرى لا عن مستقلة كما فعله المحشي خروج عن مقتضى السياق
كما لا يخفى على ذوي الرواق   وانت تختار عطفها او رده بيانا لما قبلها وتنبيها على ان
لام لك في قوله تعالى وللآخرة خير لك من الاولى على توجيه الحالية بمعنى عنده حالا او ما لا وانت خبير
بان حمل اللام على هذا المعنى تكلف مستغنى عنه   ولا يخفى انه يفيد كمال الاشتباك الجمل
الاشتباك بين الجمل على ما ذكره المص مغنى عن كمال الاشتباك بين الجمل الذي قاله المحشي   بعد
تقرير المبتدا ليس لام القسم داخلة على المضارع اجيب عنه بان مراد المص من قوله دخل الخبر
بعد حذف المبتدا تصحيح كون اللام لام الابتداء لا الجواب له صاحب التسهيل اشارة الى رد
الحصر في قول المص فانها لا تدخل على المضارع الا مع النون المؤكدة   يعني ان تاكيد اللام
الى بعيد عن عبارة المص وعن ارادته فالوجه ان قول المص وجمعها مع سوف دفع توهم اجتماع
المتنافيين من جهة ان لام الابتداء يفيد الحالية وسوف يفيد الاستقبالية ووجه الدفع ان هذا
اللام هنا لمجرد التاكيد وافادة ان العطا كائن لا محالة ولا ينافي هذا تراخي ذلك العطا لحكمة
وهذا التوهم ودفعه مشهوران في كتب النحو فالمص اشار الى ذلك بقوله وجمعها مع سوف الى
في الصحاح فسح له المجلس اي وسع فانه النقل من الصحاح والقاموس ان جعل المص
الشرح مع كونه بمعنى الكشف على ما في القاموس بمعنى التفسيح وهو التوسيع على ما في الصحاح
مبني على ارادة المعنى المجازي من الشرح بعلاقة اللزوم اي لزوم الكشف للتوسيع فيكون
ذكر الشرح من قبيل ذكر اللازم وارادة الملزوم هذا مراده وفيه ان صاحب القاموس
كما ذكر كون الشرح بمعنى الكشف كذلك ذكر كونه بمعنى التوسيع فالقصر على نقل الاول دون الثاني
قصور وما اعترض به بعض الافاضل من ان صاحب القاموس لما ذكر كون الشرح بمعنى
التوسيع ايضا لا يلزم ارتكاب المجاز المذكور فليس بجيد لان مجرد ذكر كون الشرح بمعنى
التوسيع في القاموس لا يدل على كونه حقيقة نعم كلام الزمخشري في الاساس دال على ان
الشرح بمعنى التوسيع حقيقة والشرح بمعنى الاظهار والكشف مجاز حيث قال في طرف
الحقيقة في مطلع كلامه شرح الله صدره للاسلام والشرح صدره ثم قال في طرف المجاز
ومن المجاز شرح امره اظهره فعلى هذا امر الحقيقة والمجاز على عكس ما عليه المحشي فتأمل
ولذا قال الله تعالى افمن شرح الى اخره في دلالته على ان الشرح لا يختص بالخير بل في تأييده
ضعف ظ اذ الشرح وان كان خاصا بالخير لكن انواع الخير وكذا افراده الجزئية متكثرة

جوابا الشرح قابل لان يتعلق بكل من الانواع وبكل من الافراد وبالاجمال الشامل للجميع فذكر للاسلام
يجوز ان يكون لارادة هذا الامر الاجمالي الشامل للجميع ودفع توهم انحصاره بنوع مخصوص
من الخير او بفرد مخصوص منه لا لان الشرح لا يختص بالخير بل يعم الشر فذكر للاسلام دفعا
لحمل الشرح على الشر ثم لا يخفى ان وجه تأييد الاية الكريمة لما ذكره المحشي من عدم اختصاص
الشرح بالخير يقتضي ان يكون الشرح المسند الى الله تعالى المتعلق بالصدر غير خاص
بالخير بل عاما له وللشر وفيه منع واسع اذ موارد استعمالاته شرح الله صدر العبد في كلام اهل
الشرع يدل على خصوصه بالخير وان استعمل الشرح المسند الى العبد في الشر كما في قوله تعالى
ولكن من شرح بالكفر صدرا فعليهم غضب من الله الاية الرحل مركب البعير في الصحاح
الرحل ايضا رحل البعير وهو اصغر من القتب والجمع الرحال انتهى والقتب الاكاف
او الاكاف الصغير على قدر سنام البعير على ما يستفاد من الصحاح والقاموس والنسع
بالكسر سير ينسج على هيئة اعنة البغال تشد بها الرحال والقطعة منه نسعة على ما في القاموس
والادم بفتحتين الجلد جمع اديم كافق وافيق على ما في الصحاح لامكان حمله على نقيض
مفاصل الظهر يعني وان كان هذا النقيض عقليا لان هذا الحمل حمل على المجاز الاقرب
بخلاف الاستعارة التي اعتبرها المص في هداه الاسلام او الاذان اليه بعد ملاحظة
المعطوفات بيان لما قبله وتأمل ما قاله المحشي ان المص كما هو عادته اجمل ما فصله صاحب
الكشاف واحسن اى بمشاركة الملائكة حمل كلمة في على معنى البا التي هي للمصاحبة
ولا حاجة اليه اذ يمكن ابقاؤها على معناها بجعل في ملائكة في محل النصب على الحال
عن الضمير المجرور في عليه فالمعنى وصل عليه مصليا عليه في ملائكته ويؤيد ما قلنا ما ذكره صاحب
الكشاف والمص في قوله تعالى ونتجاوز عن سيئاتهم في اصحاب الجنة من ان محل قوله
تعالى في اصحاب الجنة النصب على الحال على معنى كائنين في اصحاب الجنة ومعدودين
او مثابين فيشمل جميع ما انزل عليه سواء كان بحرف النداء او لم يكن
وجهان اخريين هما لاجلك لا لغيرك ولنفعك لا لضرك فلك التذكير فيه لطف
من وجوه فتفطن واما عند الخاصة فالمعية حقيقية كما قيل المفهوم من امثال
فيه لطف لا يخفى مله
ما قيل بحسب متعارف القوم هو الاتحاد بين النقطة الظاهرة والنقطة الخفية لكونها
من حضرة الرحمن الرحيم لا المعية وان كانت حقيقية ولكن ان تحمل المعية على ما يحمل

الاتحاد

الاتحاد لان المتحدين ذاتا اذا تغاير اعتبارا صح جعل احدهما باحد الاعتبارين مقارنا للاخر
بالاعتبار الاخر فالشيء الواحد الذي هو نعمة في الظاهر ذاته نعمة انتسابه الى حضرة الكريم
ونزوله بارادته وقدرته واشتماله على منافع جلية وخفية للعبد فيقارن ذلك الشيء باعتبار
نفس ذاته بالاعتبار الاخر المذكور ومقارنة حقيقية غير مبنية على المبالغة في معاقبة
اليسر للعسر كما بنى المص عليها كلامه وفي تعريف العسر وتنكير اليسر اشارة لطيفة الى
اذا الايراد معرفا اشارة الى انه معروف مانوس واذا الدنيا داره وفي تنكير اليسر اشارة
الى انه في نوع الدار لما فيها من العسر ومعروفية بين الناس كانه لم يوجد ولم يونس وان كثر
فافهم بحيث يكاد يعد الاستيناف نعكسا للكلام يندفع بالاصل المتعارف المشهور
من ان اعادة الشيء معرفة تفيد العينية واعادته نكرة تفيد الغيرية وان كان معدولا
عنه عند قرينة العدول والقرينة هنا قائمة على ابقاء الاصل المذكور على ما كان بلا عدول
يمكن ان يحمل قوله عليه السلام حمل المص العسر واليسرين في الحديث على فرد العسر وفرد
اليسر على ما هو الظاهر المتبادر والمحشي حمل العسر على الفرد واليسرين على نوعين ولا يخفى كونه
بعيدا عن النظم الكلام وسياقه فلعله لهذا صدره بالامكان ويحتاج دفعه الى تكلف
لا يخفى ان ملاحظة المقام الخطابي في هذه الملاحظة مما لا بد منها في ما اختاره المحشي من
التوجيه من قوله ولام الجنس في المقام الخطابي محمول على الاستغراق وظاهر عبارته مشعر بان
توجيهه مستغن عن التكلف او استجمع كل فرد لا يخفى ان الظاهر المتبادر هو هذا
الوجه الثاني قلت مقابلته باعتبار الخ وذلك ان نقول اذا اعتبر التقابل من جهة
اعتبار اللازم كما ذكره المحشي يمكن ان يعتبر التقابل باعتبار انه يلزم من خلق الانسان
في احسن تقويم جعله اعلى عاليين فيقابله جعل اسفل سافلين وان كان تحقق الاول
باعتبار صورة الانسان وتحقق الثاني باعتبار كونه من اهل النار في المردودين
الى ارذل العمر وهم المستثنى منه المعبر عنه بالضمير المنصوب في رددناه الراجع الى
الانسان غير مخالف له في الحكم وهو المردودية الى ارذل العمر وخالفه في
الحكم كسائر الاستثناء ولا يذكر للمستثنى حكم اى لا يذكر للمستثنى بعد ذكره حكم
من الاحكام المستقلة الا غير الحكم الذي يكون بين المستثنى منه والمستثنى بل حكمه يخالف
حكم المستثنى منه نفيا واثباتا كسائر الاستثناء من غير ان يخالف المستثنى منه بل

ازل

يتحد حكم المستثنى مع حكم المستثنى منه نفيا واثباتا كما تحد في الآية اذ حكم المردودية الى
العمر يشمل المستثنى منه والمستثنى فالواجب ذكر حكم المستثنى ذكرا مستقلا ليعلم انه لم
او الاعلام ان حكمه ليس مخالفا لحكم المستثنى منه بل ذكر المستثنى لاجل هذا الحكم المستقل
المذكور بعد المستثنى فيكون هذا الحكم فائدة الاستثناء لذلك الرد اى لاجل وجود
ذلك الرد في المؤمنين او لاجل اشتراك ذلك الرد والمراد من سوء الحال هو السوء
المطلق الكلي اللازم للرد لا السوء المقيد بحيثية تحققه في ضمن الرد الى ارذل العمر
اذ هذا المتوهم لا يراد دفعه لتقاربهما وجه كونهما في المآل واحدا في المؤدى
اذ مؤدى الوجه الثاني كالوجه الاول جعل الانسان من اهل النار واما الوجه الثالث
فبعيد عن ذلك المؤدى وذلك ان نوجه التقارب بكون الاستثناء فيهما متصلا
فاقتصار القاضي مخل متعلق بعلل يراد قوله متعلق للتنبيه على علة الاخلال واما تزييف
بعض الافاضل في بيانه بقوله يعني انه مخل عن افادة المراد اذ جملة على الظ ومتعلق
ان اوله الى ما ذكره الكشاف فبعيد عن اللفظ ومنطوقه هذا وللقائل ان يقول
قوله تعالى فما يكذبك بعد بالدين ورد انكارا على الانسان الذى ينكر الاعادة والجزاء
ويقول لا اعادة ولا جزاء بما معناه فما الذى يحملك على هذا الكذب يراد بالمشار
اليه قوله لا اعادة ولا جزاء وهذا القول كما انه تكذيب بالحق كذب محض فكان المص
قال فما الذى يحملك على هذا الكذب الذى هو التكذيب بالاعادة والجزاء فما في
قول المص فما الذى يحملك على هذا الكذب ما بينه الكشاف وفضله والايهام المص
على ما اختصاره فصله الكشاف كيف وهو في طرق التعبير واساليب الكلام نقاد
قراف كما لا يخفى على عارف ذى انصاف ولعله لم يلتفت اليها عدم
التفات صاحب الكشاف اليها هنا لسبق التفاته اليها في سورة الفاتحة
واستحسانه لها ودفعه ما يرد عليها من ترك رعاية الادب والتعظيم كما دفعه
المص هناك وترجيحه معنى الملابسة والمصاحبة بقوله وهذا الوجه اعرب واحسن
ولم يرد بقوله اعرب واحسن ان في الاستعانة ترك رعاية الادب واخلاء اسم
الرب عن التعظيم كيف وقد دفع هذا المحذور عن وجه الاستعانة بسابق كلامه
وتبيين حقيقة الحال يقتضي نوع تبسط في المقال قال الكشاف في اول سورة الفاتحة

فان قلت

61

فان قلت ما معنى تعلق اسم الله تعالى بالقراءة قلت فيه وجهان احدهما ان يتعلق بها تعلق
القلم بالخط والكتبة في قولك كتبت بالقلم على معنى ان المؤمن لما اعتقد ان فعله لا يجيئ
معتدا به في الشرع واقعا على السنة حتى يصدر بذكر اسم الله تعالى لقوله عليه السلام كل امر
ذى بال لم يبدأ فيه باسم الله فهو ابتر الا كان فعلا كلا فعل جعل فعله مفعولا باسم الله
كما يفعل الكتب بالقلم والثاني ان يتعلق به تعلق الدهن بالانبات في قوله تعالى
تنبت بالدهن على معنى متبركا باسم الله اقرأ وكذا قول الداعي للمعرس بالرفاء والبنين
معناه اعرست ملتبسا بالرفاء والبنين وهذا الوجه اعرب واحسن انتهى ولا يخفى ان
حكمه بكون هذا الوجه اعني كون الباء للملابسة اعرب واحسن دال على ان الوجه الاول
وهو كون الباء للاستعانة عربي وحسن والشيء الذى فيه ترك رعاية الادب والاخلاء
عن تعظيم اسم الله كيف يقال انه عربي وحسن فتحسين صاحب الكشاف كون الباء للاستعانة
مانع عن توجيه عدم التفاته هنا بان فيها ترك رعاية الادب والاخلاء عن التعظيم مع ان
الكشاف قد بين دفع هذا المحذور على تقدير الاستعانة كما نقلناه ويمكن ان يمنع المنافات
بين تحسين صاحب الكشاف وبين توجيه المحشي عدم الالتفات بما ذكر بان مراد
صاحب الكشاف مما ذكره في اول سورة الفاتحة الموازنة بين وجهى الاستعانة والمصاحبة
وتجويزهما مع ترجيح المصاحبة بان فيها دلالة على كون المتكلم متبركا باسم الله تعالى مصاحبا
له فبهذه الدلالة راعى المتكلم الادب والتعظيم ولما لم تكن هذه الدلالة ظاهرة في الاستعانة
اساءة الادب مخالفة التعظيم بقرينة صيغة التفضيل اعني احسن وقد احسن العلامة
التفتازاني في حاشية الكشاف حيث قال لبيان وجه الاحسنية المذكورة في الكشاف
ولان في التبرك باسم الله تعالى من التادب ما ليس في جعله بمنزلة الالة التى لا تكون مقصودة
بالذات ولو قال بدل قوله بمنزلة الالة اى الاستعانة واقتصر عليه لكان اوفق بقول
الكشاف احسن اذا عرفت ما قررناه فقول المحشي لم يلتفت اليها رعاية للادب
ليس معناه ان في الاستعانة اساءة الادب وايضا ليس معنى قول المحشي ان في جعل اسم
الرب الة اخلاء عن التعظيم ان فيه ما ينافي التعظيم بل معناهما ان ليس في الاستعانة

لم يظهر فيهما ما ظهر في المصاحبة
من الاحابة المذكورة وبين المراد
ان في الاستعانة صح

رعاية الادب التي وجدت في الملابسة من جهة كونها دالة على التبرك باسمه تعالى وصحبة الفعل
واقترانه به وليس فيها ايضا التعظيم الذي وجد في الملابسة من الجهة المذكورة فافهم ثم
احكم فاحكم   والحصر ملحوظ اي لا خلق لما سواه هذا مبني على ما قاله السكاكي في الفعل
المنزل منزلة اللازم من انه اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا افاد العموم في افراد
الفعل بعلة ايهام ان القصد الى فرد دون فرد اخر مع تحقق الحقيقة فيهما تحكم وحقق
التفتازاني بان الفعل المنزل منزلة اللازم كيعطي بمعنى يفعل الاعطاء فلام الحقيقة لو وقع
في المقام الخطابي دال على استغراق الاعطاء ايضا وشمولها احترازا عن الترجيح بلا مرجح كما مر
فينتقل الذهن من هذا الاستغراق والشمول الى حصر الفعل والاعطاء في فاعله   لكن حصر
الخلق فيه لا يصح على اصل الاعتزال منعه بعض الافاضل مستندا بجواز تقييدهم الخلق المحصور
فيه تعالى بعدم الالة لكن هذا المنع في غاية الضعف فاي نص من النصوص الكثيرة يقيد
ويخصص بذلك القيد وقد يمنع ايضا بتاويلهم العام فافهم   وفيه بحث اي في ذكر
خلق الانسان تفسيرا المفعول خلق بحث فيه ان المفسر اذا كان له فائدة غير التفسير يجوز
اجتماعه مع المفسر لا من حيث انه مفسر بل من حيث ان له فائدة اخرى فقوله لعدم فائدة
فيه بعد ذكر المفسر وكذا قوله لان فائدة العلم بالمفسر لا غير ممنوعان في الصورة التي ذكرناه
وما نحن فيه منها لان قوله تعالى خلق الانسان من علق فائدتين التفسير والتقييد لكن فائدة التقييد
باقية فلذا لم يكن المفسر عند الاجتماع مع المفسر لغوا وظهر بما ذكرنا سقوط قوله فيجب ان يقول
الى اخر القول لان صحة التفسير الواقع لا توجب التقدير والحمل البعيدين المذكورين وقياس
التفسير الواقع في كلام المص بمعنى التوضيح والبيان وتعيين المحذوف في الجملة على ما ذكره
النحاة في بعض المواضع الذي لا يجتمع المفسر والمفسر فيه قياس مع الفارق اذا عرفت
هذا فان كان المحشي اشار بقوله فتامل الى ما قررناه من الابحاث فنعم المقال وما ذكره
بعض الافاضل في وجه الامر بالتامل من ان الظاهر حمل الكلام المجيد على احد التوجيهين الاولين
لئلا يخل بمقتضى ظاهر النظم متفرعا على وجوب احد الوجهين البعيدين على توجيه الابهام والتفسير
وكذا ما ذكره البعض الاخر من الافاضل في وجه الامر بالتامل من ان الاستيناف ليس بعيدا

عن النظم بل هو الظاهر فكل منهما ليس بشيء اما الاول فلما ذكرنا من ان توقفه على الوجوب
الذي ذكره المحشي وقد عرفت حاله واما الثاني فلانه تحكم غير مرضي وتكلف غير مخفي
لان اللام الخ فيه ان الظاهر ان المص حمل اللام على الجنس ولا ينافي كون اللام للجنس تحققه
في ضمن جميع افراده بحسب نفس الامر ومعلوم ان الجنس بمنأى عن الكثرة فيه معنى الجمع فلا
يرد ما اورده المحشي بقوله وفيه ان الاستغراق بمعنى كل واحد الخ ولا يحتاج الى ما تكلف
فيه من الجواب من قوله بل قصده الى تصحيح الخ وما ذكره في الكشاف يمكن حمله على النظير
والتشبيه من جهة ان الابناء عن الكثرة بجمعها   مشتمل على المسامحة ان المراد اورده
جمعا وهو المتعارف في امثاله ويوهم تعليله بقوله اذ ما جمع مفرد العلق ان مراد المص حذف
المضاف وهو المفرد   ولا قصد الى تفصيل فيه خفاء   لان كون تعليم الخط منه
تعالى سمعي فيه ان مراد المص على ما هو المفهوم من عبارته ان الدليل على معرفة الله تعالى
على قسمين عقلي كالمخلوقات فانها دلائل عقلية على معرفة خالقها وصفاته العلى ونقلي
كالكتب السماوية والاحاديث الشريفة النبوية فانها دلائل سمعية على معرفة الله تعالى
وصفاته العلى ايضا ولما كان القلم الة لكتب هذه الكتب والاحاديث وسببا لحفظها
وضبطها واشتهارها كان قوله تعالى الذي علم بالقلم تنبيها على الدليل السمعي كما كان قوله تعالى
الذي خلق خلق الانسان من علق اشارة الى الدليل العقلي فالنظم الكريم كما كان فيه اظهار
ما انعم على الانسان من النقل عن اخس المراتب الى اعلاها كما ذكره المص كان فيه بحسب اشارته
تقسيم الدليل لمعرفة الله تعالى الى الدليل العقلي والدليل النقلي ثم جمعهما في صفة المعلمية
من عند الله تعالى للانسان على ما عرف في البديع فتعليل المحشي التنبيه على ما علله به بعيد عن
مراد المص بمراحل   وكل ان تجعله ردعا الخ كما لا يناسب هذه الوجوه الثلثة
ما بعد الردع لا يخفى بعدها عن الفهم   اي ان شاهدت الذي ينهى الخ اشارة الى الشاهد
والدليل كما ان قوله وعرفت طغيان الانسان اشارة الى المشهود له والمدلول فكان حاصل
كلام المحشي حصل لك الدليل ومعرفة مدلوله وقوله انه لا يكتفي بكفرانه الخ اشارة الى وجه حصول
المدلول وهو طغيان الانسان المستغني من دليله المذكور وهو المشاهد ثم هذا التفسير بعيد

الاول في الحكم لا صلاح والثاني في الحكم وقطعا وانه جاز
ناظم فاني بلغ انتهاء وكفهم ثم نقص الواقع
فلا الاول منه حكم مرجوه منه سلمه

والبه اشار وبتصديره بالالهام
بالاول في تعرف

وهو الاقرار والتكميل وتسمية الاسباب كالامر نودي
جمع حصر الخلق فيه بسبب وقاطع كان من البعض اشارة
ان وهو لا يدل الا بعد وانه يسقط
اشارة الى انه يسقط بالمنع الثاني قوله منه سلمه
بالمنع الاول في نظر بعض الافاضل منه سلمه

اى اشاعة صدرت الى ينتظم بمعانى لكون الخطاب الاول للنبى عليه السلام وكونه لكل من يصلح
يعنى اعلمت انه على تقدير يحتمل هذا الخطاب والخطاب الاتى ان يكون للنبى عليه السلام
وان يكون لكل من يخاطب والظ ان فاعل كل من الافعال الخمسة وهى ينهى وامر وكذب
وتولى والم يعلم هو الناهى على تقدير المحشى ولا يخفى بعد هذا التوجيه اشارة الى التوجيه
الثانى فى كلام المص لعل وجه البعد ان ظاهر النظم الكريم استقلال كل مما فى حيز رأيت
فى المعنى بدون انضمام احدهما الى الاخر فى افادة المعنى المراد وفى هذا التوجيه معنى التعجب
المنظور اليه والمطلوب فيه انما يحصل من المجموع لا من احدهما فقط بخلاف التوجيه السابق
فان المعنى المراد فيه كونه تعالى عالما بحال الناهى ان محقا او امر بالتقوى واستقل بافادته
قوله تعالى ارأيت ان كان على الهدى او امر بالتقوى وكونه تعالى عالما بحال الناهى ان مكذب
ومعرضا عن الحق واستقل بافادته قوله تعالى ارأيت ان كذب وتولى الم يعلم بان الله يرى
واما قوله تعالى الم يعلم بان الله يرى فهو وان كانت قرينة على تقدير مثله فى الشرط المتقدم
لكن القرينة مظهرة لاستقلال المعنى المفاد السابق بمفهوم لا منضمة اليه ومحصله بالانضمام
ولا بد من تقدير العاطف فيه منع نعم ذكر المص حرف العطف فى التوجيهين لبيان
حاصل المعنى ومرجعه لا لانه لابد من تقدير حاق النظم وهو خير تقوى وخير داع الى كل
تقوى يدل عليهما قوله تعالى ان الصلوة تنهى عن الفحشاء والمنكر يبين ذلك النفع قوله
تعالى وعامة الخ الظ ان مرجع الضمير فى المص ليهما فى قوله يحتمل ان يكون لهما الصلوة بخصوصها
فيكون مراده بالغير على ما بينه قوله وعامة احواله تكميل نفسه عليه الصلوة والسلام بغير الصلوة
من العبادة وتكميل غيره بالدعوة ويحتمل ان يكون قوله انما تعبير عن تكميل النفس على الاطلاق
باشرف افراده وهو الصلوة وح يكون مراد المص بقوله بالعبادة التى عبر عنها باشرف
افرادها فى قوله يحتمل ان يكون لهما فعلى الوجه الاول يكون المبين بقوله وعامة احواله ما ذكرناه
وعلى الثانى يكون المبين تكميل الغير ولعل الى هذين الاحتمالين اشار بقوله فافهم وابهم المتعلق
فى مقام التبيين وتخرج الاحتمالين يناسبه الامر بالفهم واما ما ذكره بعض الافاضل من كون
الامر بالفهم اشارة الى ان قول المص اولا ان نهى العبد اذا صلى يحتمل ان يكون لهما وللغير ها خلاف

الظ

63

الظ اذ لا يظهر ح فائدة للتقييد مع ان انحصار عامة احواله عليه السلام غير ظ ان لا يخلو الا
من علايق البشر مثل النوم والمرض الغير المطاقين فضعيف من وجوه اما اولا فلان
مراد المص بيان الاحتمال وتحقق النهى عن التكميلين وقت صلوته صلى الله تعالى عليه وسلم
من الامور الممكنة فالتقييد بناء على هذا الاحتمال لبيان الواقع واما ثانيا فلان الاخبار
عن النهى عن التكميلين فى وقت الصلوة لاشعاره بشناعة الصلوة التى هى افضل العبادات
وادل على العبودية لغضب الناهى ابلغ فى ذم الناهى المناسب للمقام فكفى به فائدة فى
التقييد واما ثالثا فلان العلايق البشرية فى النفوس القدسية لا تمنع شيئا من التكميلين
كما اشار اليه المص فى سورة الم نشرح وما ذكره من النوم والمرض الغير المطاقين فنقول
ان نوم النبى عليه السلام ليس كنوم الامة ذاتا وصفة اما الاول فلكون قلبه عليه السلام
فيهما يقظان على ما ورد فى الاحاديث الصحيحة واما الثانى فلان نومه عليه السلام
لايخ عن نية صحيحة فهو عبادة صريحة واما المرض فنقول ان النبى عليه السلام صابر عليه محتسب
حامد عليه وشاكر فهو عبادة وتكميل ايضا واما رابعا فلان النهى الصادر من الكافر
المتعنت للنبى يحمل على انه نهى عن الكمال والتكميل لا عن مثل النوم والمرض الغير المطاقين ثم مراد
المص من عامة احواله الاحوال التى يتعلق بها النهى من الكافر الطاغى واما خامسا فقد
اشرنا اليه قبل نقل ما ذكره البعض الافاضل لتحقيق امر المناسبة قلت ما احسن ان يقال مراده
ان كلام المص يجب تطبيقه على مذهب الزمخشرى من كون الوصف شرطا للحسن لا للجواز
بل مراده ان كلام المص كما هو منطبق على مذهب من جعله شرطا للحسن ليس لا غير
لان التخصيص انما يكون لرد اعتقاد وهو هنا غير ظ هذا غير مسلم فى القصر الحقيقى كما نص
فيه وفى القصر الاضافى بالنظر الى الاعم الاغلب كما نقله المحشى حسن چلبى فى حاشية المطول عن
شرح المفتاح للتفتازانى فليحفظ ومن وجوه التعظيم الذى يمكن ان يحمل عبارة
المص عليه ما يشعر بهذا الوجه بالوجه السابق المبنى على التقوية ايضا بان يراد من الاسناد
فى قوله بان اسند انزاله اليه الاسناد على وجه مخصوص وكان قول المص كما عظمه مع ان الفعل السابق
فى كلامه فخمه رمز الى ملاحظة نون العظمة ولك ان نقول ان فى قول المص بان اسند

[illegible]

بان اسند انزاله دون ان يقول ع

١ اه ايضا الى ملاحظة الوجه الاخير اعني ما يشعر به الانزال من رفعة مقامه فاياك التعقل
بل عظمه اولا وذلك ان نقول اراد المص ان يبين النكت الظاهرة بالبيان
الظاهر والنكت الخفية بالرموز والايماء ويكفي في الرمز والايماء وجود ليلة القدر
التي سبق ذكرها تحت قول المص وعظم الوقت الذي انزل فيه بقوله وايضا يكفي
فيه ما قال وتسميتها بذلك لشرفها   بهذا اليوم يكفي الح بل كانت على الدوام مستقرة
في الليلة المعينة التي ابتدئ فيها نزول القرآن ولم يتجاوزها   ولذلك جعل في شهر
رمضان اذ احياء الليالي الكثيرة في العبادة ايسر منه في الظهر الاخر لكثرة رغبات
المؤمنين فيه للطاعات مع رؤية بعضهم بعضا في العبادات ومعلوم ان للرؤية
دخلا في الاقتداء بل هل السعادات   وفي العشر الاخير الذي هو مظنة الح
لعل وجهه ان عباد الله المسلمين اليه يتزايد بعدهم عن الصفات البهيمية باوائل
صيامهم ويكمل نظافتهم عن الاوصاف السبعية فيحصل لهم التجرد والتقرب الى الله
عز وجل تعالى وتقدس بصفات الملكية فيكونون في اواخر صيامهم مستعدين لشهود
هذه الليلة المباركة وحضورها اشد الاستعداد ومناسبين للملائكة الذين
تنزل فيها اشد المناسبة فيفيض عليهم العطايا الالهية والمواهب الربانية
فيكاد زيتهم يضيء ولو لم تمسسه نار   ويحتمل ان يكون صفة الح هذا الاحتمال
وما يليه من الاحتمال لا يحتاج بعدهما الى المقال   تقسيم العلل يعني الملائكة
على المعلولات يعني الامور فحاصل التقسيم ان كل واحد من الملائكة ينزل لامور
بحيث له   يشير الى ان سلام هي من قبيل الح اي من قبيل قصر الموصوف على
الصفة قصرا اضافيا   والاظهر الح فعلى هذا يلزم ان توجد ليلة خالية عن
كل من الافات والعاهات منحصرة في السلامة حتى تكون هي ليلة القدر وافراد
الانسان بل سائر الحيوانات لا تعد ولا تحصى ولكل فرد احوال عارضة عن
التحديد ابعد واعلى فخلو الجميع في كل جزء من اجزاء الليلة من كل افة وعاهة
كما يقتضيه توجيه المحشي غير ظاهر بل اخفى ويمكن ان يقال ان الافات الواقعة

في تلك الليلة لعامة جهات سلامة البتة فهي من هذه الجهة سلام بخلاف ما في سائر
الليالي تأمل وقد دفع الاستاد طاب ثراه الاضطراب بين قضاء ما في السنة
كله فيها اي في تلك الليلة وبين قضاء السلامة فقط فيها بان الاول معناه اظهار
المقدرات والمقضيات للملائكة في تلك الليلة بمعنى ان يتعلق القدرة
الازلية بتعلق حادث او ان يتعلق التكوين الازلي بتعلق حادث بوجود
السلامة فقط في تلك الليلة دون الافات والعاهات بخلاف سائر الليالي
انتهى وانت خبير بان القدرة الازلية اذا تعلقت بتعلق حادث وكذا التكوين
اذا تعلق بتعلق حادث بوجود شيء يوجد ويتحقق ذلك الشيء حال هذا التعليق
فيؤول قول المص لا يقدر الله تعالى فيها الا السلامة الى معنى لا يفعل الله تعالى فيها
الا السلامة فيرد عليه ما ورد على المحشي والجواب المذكور بالامكان هو الجواب عنه
فان ما ذكره مع كون خفي المحصل الح غير بين ولا مبين ولذا قال بعض الافاضل في
خفاء محصله خفاء انتهى بل له محصل لطيف ناشئ عن نظر دقيق وفكر رصيف وذلك
لان كلمة من في الاصل للتبعيض عند ابي حنيفة ولما كانت هنا للتبيين والحال ان
المعاني الاصلية للكلمات وان لم تكن مرادة لكن تلك الكلمات ليست معزولة
عنها بالكلية كما اذا استعملت في المعاني الاخر كما فصل في محله وجد فيها معنى التبعيض
وروعي في الجملة فادخل كلمة من التي هي في الاصل للتبعيض على اهل الكتاب تنبيها
على ان منهم من آمن دون المشركين وما ذكره بعض الافاضل في تأويل ما ذكره
المحشي بقوله مع كونه خفي المحصل جدا من انه لا محصل في الظاهر للايمان ينبغي قبل البعث
والتبليغ والنبي عليه السلام قبل اربعين سنة غير مبلغ وانما قلنا في الظاهر لانه مراد
بذلك العزم على الايمان والاتباع بعد بعثته فلذا يكون خفي المحصل انتهى لا طائل تحته
لان قوله لا محصل في الظاهر للايمان ينبغي قبل البعث والتبليغ ممنوع عقلا ونقلا اما
عقلا فلان الايمان هو التصديق القلبي لا شك في تعلقه بالامور الاستقبالية
ولكون الايمان عبارة عن التصديق القلبي مذهب شيخنا ابي منصور الماتريدي

اشارة الى ان من هذا القول الاتي
الا كلمة هنا قال المحشي ودفع المدرس

اي مجازا عليها قال الاستاد

ذكره الاستاد طاب ثراه وغيره
منه

على سبيل التنزيل
نامرا لا اهل الكتاب او الغنم في ان اولى
منه

واما نقلا فلما ذكر فى المعتبرات ان بعض اهل الكتاب امن نبينا محمد صلى الله تعالى
عليه وسلم قبل بعثته كما ذكر الشيخ ابن الحجر فى الاصابة ان بحيرا الراهب فى قنطرده ممن
لقى محمدا صلى الله تعالى عليه وسلم وامن به قبل بعثته حتى جوز كونهما اصحابيين وظهر
بما قلنا انه لا حاجة الى حمل الايمان فى كلام الشيخ الى العزم على الايمان لان مدار
هذا الحمل انعدام المحصل للايمان بنبى قبل بعثته وقد عرفت ان له محصلا واضحا
حتى انفكوا او لينفكوا العل الاول بالنظر الى كون النعمة الثابتة فى ذمتهم هى
الاهتداء لهم ولو فى بعضهم والثانى بالنظر الى كونها هى اتيان سبب الاهتداء لهم
وحصوله فيما بينهم اهتدوا به كما فى البعض البعض اولم يهتدوا كما فى البعض الاخر
ولا شك ان الاهتداء كما كان نعمة كذلك اتيان سببه نعمة ايضا وقوله او
معجزة اى القول مبتداء وقوله غير مشتركة قيد للمبتداء والضمير المجرور راجع الى ذلك
المبتداء وقوله لاعجازه قيد للقرآن وتنصيص على المعنى الثانى الذى ذكره المص للبينة
لئلا يذهب الوهم الى المعنى الرابع كره المص للبينة والواو فى قوله والاشتراك بين
حالية وقوله لان المعجزة تعليل القوله والاشتراك بين وقوله اشارة الى ان اطلاق
اى خبر المبتداء كما لا يخفى فالمراد المطهرة عن الاعوجاج والخطأ فان قلت
اليس هذا ما ذكره المص بقوله معنى كونها مطهرة ان الباطل لا يأتى ما فيها فان
الشىء الذى لا يأتى الباطل ما فيها يكون مطهرا من الاعوجاج والخطأ البتة قلت
ما ذكره المص من المعنى وصف الصحف بانها لا يتطرق اليه الباطل ولا يجد اليه سبيلا من
جهة من الجهات حتى يصل اليه ويتعلق به وما ذكره المحشى من المعنى وصف الصحف بانها
ليس فيها اعوجاج وخطاء بل كلها مستقيم والاستقامة وعدم الاعوجاج والخطأ مغايرا
وعدم تطرق الباطل وعدم وجدانه سبيلا حتى يصل ويتعلق مفهوم الخ وان استلزم احدهما
الاخر قلت افرادهم لاختصاص الخ لقائل ان يقول بتقدير المص قوله فى كتبهم
بما فيها اشارة الى هذا الوجه الاخير وتنبيه اليه عقيب تصريحه بالوجه الاول فخلا المحشى
كلام المص عن هذه الاشارة ونسبته الى نفسه بقوله قلت مما لا ينبغى وفيه بحث

الى يندفع باعتبار حذف المضاف فى كلام الشيخ اعنى قوله للام للعبادة اى للامر لطلب العبادة
ومعلوم انه لا يلزم من كون الامر لطلب العبادة عدم انفكاك العبادة من الامر اذا لامر غير
الارادة وعدم الانفكاك فى الثانية لا فى الاول كما اشار اليه الاستاد طاب ثراه
فتأمل يمكن ان يكون اشارة الى ان قرينة الحمل المذكور موجودة فى كلام الشيخ
حيث قال فمنهم من امتثل ومنهم من لم يمتثل وقد مر فى القول السابق ما يصلح ان يجعل
وجها للامر بالتأمل الا ان ذلك اقتضى عطف الى لا تحاد الجملتين فى الكلام
والغرض والاول ظ وكذا الثانى لان الكلام فى ان الجملتين مع التأكيد لكون الامور المذكورة
دينا مستقيما فلهما اتحاد فى الغرض فهذا الاتحاد فى المطلوب والغرض كما فى قوله تعالى ان
الابرار لفى نعيم وان الفجار لفى جحيم كانه فصل الخ لعل وجه الفصل فى الكلامين
قوله تعالى ان الذين كفروا من اهل الكتاب ان الذين امنوا وعملوا الصالحات الى الايات
الباقية من اول السورة الى هنا سبقت والله تعالى اعلم لاظهار ان اهل الكتاب والمشركين
خالفوا اوعدهم وخالفوا كتبهم مع كونهم مأمورين فى كتبهم بالامور المذكورة المطابقة
لما جاء به الرسول الذى اتاهم وتلا هم الصحف المطهرة فطريق الاداء فى هذه الايات
بيان انهم ليسوا براجى الاقدام على امروا وتوبيخ لهم والزام الحجة عليهم كما يشير اليه كلام
الكشاف فهذا الغرض وكذا اساليب هذه الجمل يباين الغرض والاسلوب فى قوله
تعالى ان الذين كفروا من اهل الكتاب والمشركين فى نار جهنم الاية فنشأ السؤال
من حال المؤمنين بانها ما هى هل هم خير البرية ومثابون فقيل ان الذين امنوا الخ مفصولا
عما قبله كفصل الجواب عن السؤال ويمكن ان يقال فى وجه الفصل فى قوله تعالى ان الذين
امنوا مثل ما ذكره الاستاد طاب ثراه فى قوله تعالى ان للمتقين مفازا حدائق
نقلا عن صاحب الكشاف مثله فليتأمل او بمعنى البر اعجم فى القاموس بالفتح والقصر
فتأمل لعله اشارة الى ان الاصل عدم الاعتراض عند عدم الداعى فما امكن لا يعدل عنه
والانسبية العارضة بالنظر الى العديل يعارضها ويغلبها الاصالة الذاتية المعتبرة
فى نفس الجملة والتبادر الذاتى فالانسبية بالعديل لا يجدى كثير نفع فى المستند اليه

وهو الذين في الجملة الاولى واما المسند اليه في الجملة الثانية فهو اسم الله تعالى فعدم المناسبة
غير محتاج الى البيان والمسند في الاولى على ما حكم عليه بالنسبة هو الجزاء وفي الثانية
هو الرضوان فالمناسبة بينهما في نفس الامر جلي وعدم المناسبة بينهما بحسب الادعاء
غير خفي الاظهر انه اشارة الى وجه الاظهرية اما لفظا فلما تقرر من ان كلمة
ذلك اشارة الى البعيد واما معنى فلان الجزاء والرضوان ان قد علم كونهما للذين
امنوا وعملوا الصالحات في سابق الاية لكن لا يخفى على ما الضعف ان ما افاده المص اظهر
وابلغ كيف لا وفي البعد الرتبي ما لا يخفى من تفضيل الثواب الموعود واظهار علوه والقول
الوارد في مقام الوعد بان ذلك لكذا كالنص بكونه ما وعد لمن وعد فيه ايضا اظهار علو
شان الخشية من الله تعالى لسببيته هذا الكلام يشعر بان ما ذكر من الثواب الموعود
للمؤمنين العاملين تفضل من الله تعالى لهم بسبب خشيتهم من ربهم فهي ملاك الامر وباعث
على كل خير كما ذكره المص لان اخراج الاموات عندها فهو النسب بقوله تعالى واخرجت
الارض اثقالها على تقدير ارادة الاموات من الاثقال ويجوز تعليل اقتصار الكشاف
على النفخة الثانية بانسبية لقوله تعالى يومئذ يصدر الناس اشتاتا ليروا اعمالهم
وجوز الكشاف الحمل على الاستغراق لعل الاستغراق الذي جوزه الكشاف هنا
على ما هو الظ من كلامه هو الاستغراق الحقيقي الادعائي كما يشير اليه قول المحشي بمعونة ان
المقام مقام المبالغة في شدة التحريك فلا حاجة الى ما ذكره العلامة السعدي من حمل
الاستغراق على العرفي ويندفع ايضا ما ذكره الاستاد طاب ثراه بقوله كيف لا ولا معنى
للاستغراق ههنا لا حقيقيا ولا عرفيا انتهى اذ الاستغراق الحقيقي الادعائي له معنى
مناسب لمقتضى المقام وهو المبالغة في شدة التحريك كان الزلزلة لشدتها جميع افرادها
تحققت فيها ولم يبق فرد خارجا منها لاستبعاد تكلم الارض فيه ما فيه فتامل
واذا كان الاخبار مفعولا ثانيا لا يلايم ظ ما قاله المص اذ يقال حدثته كذا بكذا لان المفهوم
منه وجود الاستعمالين في المفعول الثاني للتحديث ترك الباء وذكره الا ان يجعل
الخبر بمنزلة المفعولين باعتبار طرفيه اراد بالخبر مفرد الاخبار والخبر لكونه كلاما لا بد له

[illegible]

من الطرفين

من الطرفين المسند اليه والمسند فعلى هذا الجعل يكون حاصل الكلام يومئذ تحدث الخلق
معاصيهم معمولة عليها وهذا البيان هو الموافق لما روي في بيان تحديث الارض
اخبارها دون ما قاله بعض الافاضل فكانه قيل تحدث الخلق الجزاء ثابتا فافهم
فتامل لعله اشارة الى ان تقدير اذكرنا ليس بلازم حتى يكون اذا معمولا به ويلزم خلاف
المتبادر المشهور بل يقدر ما ذكرنا من قولنا يكون ما يكون ويكون هو العامل في اذا
الظرفية ولا ينحصر التقدير فيه بل يجوز ان يقدر تحدث القيمة وان يقدر يحشرون وامثاله
لكن فيما ذكرنا من التقدير ما لا يخفى من التهويل ولك ان تقول وجه عدم التعرض ان
الاوفق بسياق الايات السابقة هو ما ذكره المص ان ذكر فيها زلزلة الارض واخراج
الاثقال وقول الانسان ما لها وتحديث الارض بايحاء الرب عز وجل وذكر عقيبها صدور
الناس اشتاتا فالاظهر كون الصدور من القبور الى الموقف يحتمل المتبادر والمتكلم
لا يخفى تبادر الماضي ورجحانه ويدل عليه عبارة المص في بعض السور السابقة في ايات القسم
بل تقابل قوله اقسم بخيل الغزاة مع قوله الاتي ويحتمل ان يكون القسم الخ ان يقول ويحتمل
ان يكون المعنى اقسم بالنفوس العادية فلا وجه للاقتصار الى رعاية الاقرب وجه كان
فيه مع ان لفظه به وقعتا في الكلامين المتصلين في سياق واحد وهما مشتركان في الاحتمال
بحسب الامر فاذا افترقت احديهما بوجوه يوجد فيه تنبيه على جريان هذه الوجوه في مثل
السابق او اللاحق ولما كان الاحتمال الاقرب ارجاع الضمير المجرور الى الوقت في ما سبق
تعرض فيه اليه فقط واما الاحتمال الغير الاقرب فنبه عليه المص في بيان مثلها اللاحق
فلا اقتصار في الحقيقة في كلام المص اي جعل جميعا وسط النقع هذا ابلغ من عكسه فلذا
اختاره وخالفه اي ما في الكشاف وقوله وما يعارضه اي قول صاحب التاويلات
وقول كما صرح به حيث قال الكشاف فان صحت الرواية بكلمة الشك لا يوافق هذه الرواية
اما حقيقة اللفظ فلان الصبح للفرس خاصة واما المغيرات فلان الاغارة بمعنى سرعة
السير فهي بالخيل اسهل من غيره الا ان القسم بالابدان الخ والعدو والمستفاد من
العاديات يناسب المراكب لا الركبان التي هي النفوس والاوصاف الباقية توجد في المراكب

[illegible]

اعني الابدان كما بينه فالحمل على الابدان اولى هذا وتعالى ان يقول لما لم يحتمل الاوصاف المذكورة على الامور
الظاهرة عند الحس من خيل الغزاة كما هو المتبادر بمقام اظهار الشرف للمقسم انما يناسب
حمل الاوصاف المذكورة على ما هي اوصاف النفوس والارواح الفاضلة الشريفة
النورانية لا على ما هي للابدان الكدرة الظلمانية من حيث هي هي فالحمل على ما قلنا اولى واحسن
انوار الفكر من اضافة المسبب الى السبب على ان يكون المراد بالانوار المعارف
الناشية من الفكر او من اضافة المشبه به الى المشبه فان الفكر كالنور في دفع الحيرة والتأدي
الى المطلوب للاسباب التي اي الظ انه لام الغرض فالمعنى على ان يكون الابدان مغيرات
على الهوى والعادات لغرض الاسباب والآلات واخذها من ايديهما لئلا ينتفعا بها
كما هو شان المغير على الاعداء لان غرضه الاسباب النافعة للاعداء واخذها منهم
وصرفها مصدر مضاف الى مفعوله وهو ضمير الاسباب ومعطوف على الاسباب اي لغرض
الاسباب وصرف تلك الاسباب في تحصيلها والحاصل ان الابدان تغير على الهوى والعادات
لاجل الاسباب التي ينتفعان بها وصرف تلك الاسباب التي نافعها الى الابدان كما ان
الشجعان تغير على اعدائهم لكسب النافع التي ينتفع الا بها وصرفها الى مهماتهم اذا اتقنت
ما قررناه لك ظهر ان ما قال بعض الافاضل من نفسه او من غيره من قوله الظ ان قوله وصرفها
عطف على تغير الذي يفهم من المغيرات وان من قوله من القوى والآلات بيانية بيان للاسباب
لا متعلق بينتفع كما قيل فيكون المعنى فالمغيرات على الهوى والعادات تغير الاسباب التي هو القوى
والآلات وصرفها في تحصيل النفوس انتهى فتكلف وتعسف فسر الخير بالمال الكثير قال المص
عند قوله تعالى في سورة البقرة ان ترك خيرا اي مالا كثيرا فايراد هذا القول تنبيه على جواز ارادة
الظ انه بالكسر توضيح القول وبيان حاصله ان ابا السمال وكذا الضحاك قرأ خير بالابلام
لكن الضحاك قرأ ان بالفتح وابا السمال بالكسر فلما اورد الكشاف قراءة ابي السمال دون الضحاك
كان الظ ان يكون ما اورده المص ايضا قراءة ابي السمال دون الضحاك لان المص يتابع الكشاف
في الاكثر وان احتمل ان يكون ما اورده المص قراءة الضحاك ايضا فعلى الظ يكون ان بالكسر وان اجمع
في الكتابين بالفتح فلا يرد على المحشي ما اعترض به بعض الافاضل بقوله الظ انه لا ظهور للكسر لجواز ان

ان يكون المراد قراءة الضحاك والحجاج لا قراءة ابي السمال اقتفاء الكشاف انتهى لان الجواز
والاحتمال للشيء لا ينافي ظهور ما يقابله ورجحانه كما لا يخفى حيث ذكرا ما نقل بعض كلام
المص بالمعنى والاولى ان ينقل كلام المص بتمامه عند قوله تعالى الحاقة ما الحاقة وما ادريك ما الحاقة
نقلا بالعبارة او بالمعنى ولا يقتصر على نقل كلامه المتعلق بالقارعة في قوله تعالى كذبت ثمود
وعاد بالقارعة لانه الانسب بالعموم وتذكير الضمير في الحوالة والاكثر في الافادة وكل ذلك
تؤدي الحيرة والاضطراب اي وهو المعنى الواحد الذي يرجع اليه الوجوه في القاموس العهن
الصوف او المصبوغ منه الوانا لعله اشار بنقل المعنيين الى تطبيق تفسير المص لكل من
المعنيين اما على الثاني فظ جدا واما على الاول فباعتبار اخذ قوله ذي الالوان من الخارج اذ
الجبال مختلفة الالوان كما ذكره بعض الافاضل من انه اختار المص الثاني فكلام ظاهر
اول ثقل الموازين بترجح الخ فيه ان تاويله به انما يكون على تقدير كون الباء للتفسير والتبيين وليس
بلازم لجواز كونها للسببية على ان يكون الموازين جمع الميزان ويكون ثقلها بسبب الترجح المذكور
فكلام المص بان ترجحت الخ كما يصح على تقدير كون الموازين جمع موزون على ما يفهم من كلام
المحشي كذلك يصح على تقدير كونها جمع ميزان كما دل عليه قول المحشي من التفرقة بين تاويله وما
ذكره المص بان في الاول احتمالين كون الموازين جمع موزون وكونه جمع ميزان بخلاف الثاني
فان الموازين فيه جمع موزون لا غير فغير مسلم ثم ان المحشي اول الثقل بالقدر والمرتبة فعلى تقدير
كون الميزان جمع الموزون بمعنى ذي القدر والمرتبة احتاج الى حمل الثقل على كمال القدر وزيادة
الشرف احترازا عن التكرار ثم ان المحشي استدل على مجيء الثقل بمعنى القدر والمرتبة
بقوله يقال له وزن اذا كان ذا مرتبة وشرف فاحتاج في تحصيل التقريب الى ان يقال
الثقل من توابع الوزن فاذا كان الوزن بمعنى القدر والمرتبة كان ثقله كذلك وكل ذلك
تكلف منه وتعسف مع انه عن الاخير مندوحة اذ يجوز اخذ الثقل بمعنى القدر والشرف من الثقل
بمعنى الشيء النفيس المصون على ما في القاموس حيث قال الثقل محركة متاع المسافر وحشمه
وكل شيء نفيس مصون انتهى ومما ينبغي ان ينبه عليه ان في كلام المص استعارة من جهة انه
شبه الاعمال الحسنة المتفاوتة بحسب القدر والشرف باعتبار خصوصياتها وعوارضها

بالاشياء المحسوسة التي توزن فاضاف المقادير ثم ذكر الترجيح مكنية وتخييلا وترشيحا وعلى
هذا اي على تأويل المحشي قد عرفت ما فيه عليها تارة بصيغة النسبة واستشكل بدخول التاء
لاستواء التذكير والتأنيث في صيغ النسب واجيب بحمل التاء على المبالغة كالعلامة والنسابة
وذلك ان نقول ان الاستواء المذكور لا ينافي جواز دخول تاء التأنيث بل الدخول ثابت
في بعض نظائره كما لا يخفى على من تتبع وكانه لم يحمل عليه لكونه مهجورا وذلك ان نقول
ان الشغل عن المهم ابلغ في الذمة من الصرف الى اللهو اي علمهم في الكثرة يعني ان كثرتهم
من المغالبة نقل الى فعل بفتح العين والاولى فيه كلمة او وجه الاولوية كون كل من صرف
الهم وصرف السعي غير لائق للعاقل وكون عاقبة كل وبالا وحسرة على الاستقلال والانفراد وكلمة
او ادل على ذلك ولقائل ان يقول ان التنبيهات يعتبر فيها مواردها فالردع لما كان عن التكاثر
والتكاثر دون صرفوا هممهم وسعيهم جميعا الى التكاثر والافتخار بالكثرة فيراعي في التنبيه الثاني
من الردع المذكور ما اعتبر في مورده من التصرفين جميعا نعم في الواقع كل من التصرفين غير لائق
بالعاقل استقلالا ايضا وكذا عاقبة كل وبال وحسرة على الانفراد ايضا لكن بيان الواقع
غير بيان الواقع المنبه عليه وكلام المص في الثاني دون الاول فظهر من هذا التقرير ان كلمة الواو
هو الاولى اي المتيقن كمال الخ اشار الى ان اليقين بمعنى المتيقن والى وجه التعبير
عن المتيقن باليقين وهو المبالغة والفطن يدفعه الخ ويقول كانه قيل علم الامر المتيقن
كمال اليقين فالعلم وان لم يتعلق الا بالمتيقن لكن لا يقتضي في متعلقه كمال اليقين فالاضافة
لافادة الكمال فلا محذور علم المشاهدة المحسوسات الخ وذلك ان تحمل الاعلى على المعنى
الاضافي وهو كاف في الحق اذ هو بيان وجه كون الرؤية عين اليقين وكونها اعلى المراتب
وقع تبرعا او نقول لاشتماله على الخ او نقول لما كانت العلة السابقة واللاحقة
صالحتين للعلية لم يذكرها اكتفاء بالسابق واللاحق اعتمادا على انسياق الذهن وتعلق
هذا الوجه احسن من توجيه المحشي او للتنويع لا يتوهم ان التعظيم الذي ذكره المص يعم
التنويع من جهة كون التعظيم بسبب كون الخسر نوعا عظيما من الخسر او لان القصد الى التعظيم غير
القصد الى التنويع فاظهار عظم الخسر غير اظهار نوعيته الغير المتعارفة وان كان النوع عظيما

ق

في الواقع لكونه الخ ان الاخروي او نقول اريد الخ ان الخ افراط منه في الاجزاء
على تأويل النظم المجيد بالوجه البعيد بل هو قول غير سديد وهو الظاهر اذ التعبير عن الصبر عن
المعاصي والصبر على الحق مطلقا ولا مقتضى للعدول عن العموم الى الخصوص مع كون العموم افيد وما
نقله المحشي من الكشاف لعل الحاصل المعنى لان عبارته بالصبر عن المعاصي وعلى الطاعات وعلى ما
يبلو الله تعالى به عباده انتهى ولا يخفى ان التخصيص بعد التعميم كما اعتبره المص الاخير
من تخصيص العام كما اشار اليه المص ثانيا بقوله الا ان يخص العمل الخ وهذا بيان مني المحشي
لما اشار اليه المص بسياق عبارته من ترجيح الاول على الثاني ذكر سبب الربح ضمنا الخ
الظ انه اراد بسبب الربح الذي حكم عليه بان ذكره ضمني ما تضمنه الحق الذي هو كلي اجمالي من الجزئيات
المخصوصة المفصلة الداخلة تحت ذلك الكلي العام الاجمالي وكذا ما تضمنه الصبر كذلك فاعترض
على المص بان الذكر الضمني مشترك بين السببين اذ الذهن ينساق من احد المتقابلين الى الاخر
فينساق من الحق والصبر الى الحق والباطل وغير الصبر والاطلاق فكما ان سبب الربح اعني الجزئيات
المندرجة تحت الحق والصبر مذكور ضمنا لا صراحة كذلك سبب الخسر وهو ما يقابلهما من الغير اي
الجزئيات الداخلة تحتهما مذكور ضمنا لا صراحة فما ذكره المص من النكتة ليس بجيد بهذا التفصيل والامر
على وفق كلامه وفيه بحث اذ هذه النكتة في الاصل للامام فخر الدين الرازي وهو جعل سبب الربح
للايمان والعمل الصالح المدلول عليهما بقوله تعالى امنوا وعملوا الصالحات صراحة ووضوحا وسبب
الخسر في مقابلته سبب الربح هو الكفر والعصيان ولا شك ان سبب الربح اعني الايمان والعمل الصالح
مذكور في الاية صريحا وواضحا دون سبب الخسر وهو الكفر والعصيان فعلى قياس ما ذكره الامام
يكون كل من التوصيين ايضا سببا للربح والمذكور بطريق الصراحة والوضوح دون تركهما فظهر ذكر
سبب الربح وترك سبب الخسر في النظم الكريم كما هو مدار النكتة على ما ذكرها المص وسقط ما زعم المحشي من
ان سببي الربح والخسر مذكوران ضمنا فهما متساويان في المذكورية فلا وجه لان يقال وانما ذكر سبب
الربح دون الخسران لكذا فكن بتقريرنا هذا على ذكر ما قيل او يقال صافيا وبهذا اندفع
الخ الظاهر في بادي الرأي انه اشارة الى كون الكافر مكلفا بالفروع ومؤاخذا بها فوجه الاندفاع
ان الكافر لما كان مكلفا بالفروع ومؤاخذا بها دام الهم والتحسر من الفروع المحرمة المعاقب عليها فلكون

ويمكن ان نقول المراد [illegible] المص
[illegible] النظم [illegible]
[illegible] الصبر [illegible]
[illegible]

ان المحشي

التعبير لاجلها جيدا احسنا وعلى هذا التقرير يرد عليه ان الشيخ لم ينكر كون الكافر مكلفا بالفروع وهو اخذا
بهاحتى يندفع ما في التاويلات باثبات كون الكافر مكلفا بها في حق المواخذة الاخروية
وان لم يكن مكلفا بها في حق وجوب الاداء في الدنيا فحاصل سؤال صاحب التاويلات طلب
السر في تعبير الكافر بالقبيح الصادر منه لا بالاقبح وان كان الكافر مواخذا بهما وهذا كما هو
لاسترة فيه وقول الشيخ مع ان فيه الخ ينادي عليه باعلى صوت ويمكن تقرير كلام المحشي بوجه
اخر لا يرد عليه هذا الايراد وهو ان يجعل هذا في قوله وبهذا اندفع اشارة الى ما ذكر من ان
المق نهي مطلق الانسان مومنا كان او كافرا لا نهي الكافر فقط كما نزلت فيه الاية كما ذكره
بعض الافاضل فوجه اندفاع ما في التاويلات ح ان المقصود من قوله تعالى ويل لكل همزة
لمزة نهي عن هذين الفعلين وتقبيحهما في ذاتيهما مع قطع النظر عن خصوصية من اتصف
بهما مومنا او كافرا او هذا النهي الذي قصد لا ينافي وجود اقبح منهما في الكافر نعم لو كان
المق نهي الكافر فقط عن هذين الفعلين لورد ان يقال لم لم يقصد النهي عن ذاتي الفعلين
ونظر الى خصوصية المتصف بهما وهو الكافر ففيه اقبح وقبيح فلم لم يعبر بالاقبح ونهى
وعبر عنها بالقبيح مع ان الاولى اولى بالنهي والتعبير ووجه عدم ورود ما اشرنا اليه بقولنا ويرد
عليه ان الشيخ اه ظاهر على هذا التقدير الاخير لا يكون مدار الاندفاع كون الكافر مكلفا بالفروع
بل المدار كون المق نهي الانسان عن هذين الفعلين على ما فصلناه ولقائل ان يقول كون المق
نهي مطلق الانسان يابى عنه ما ذكره المفسرون في سبب نزول السورة الكريمة كما يابى عنه
سياقها الى غايتها فكيف يحكم باندفاع ما في التاويلات به   ينتقض [illegible] على الجواب
عنه بان المص اراد بالعادة ما يعم الطبع او اراد مجرد المبالغة والتعبير بالعادة لكون الكلام
في الانسان ويوتى بكون هذه الصيغة للمبالغة كما تقرر في محله   والظ على الاول ايضا
ان ينزل اليه فعلى هذا كان الظ ان يترك المحشي قوله بقا والتوجيه الاول الذي ذكره مبني
على جعل ذي المال حاسبا على الحقيقة اذ اللايق ان يجعل الكلام مبنيا ما هو الظ منه لا على
غيره وان حمل قوله والظ على الوجه الاول ايضا ان ينزل اليه على الاعتراض على المص
بان بنى كلامه على خلاف الظ يرد عليه ان هذا البناء ممنوع كيف وحمل الوجه الاول

لم ينهها صح

بالحطمة صح

ماذكره

ما ذكره بقوله والظ مجال واسع ثم اعلم ان قول المص في الوجوه الثلثة يحتمل الاستعارة
التمثيلية بتشبيه حال محب المال جدا وافراطا في محبة الخلود وجه المال كالخلود ايضا
ولوازم هذين الحبين كما في الوجه الاول وتشبيه حال من عمل عمل من لا يظن الموت
في اغفال حب المال عنه ولوازمه كما في الوجه الثاني او تشبيه العاطلة المذكور في تطويله
حب المال اصله ولوازمه كما في الوجه الثالث بحال من يحسب ان ماله اخلده فذكر ما يدل على
على المشبه به اعني قوله تعالى يحسب ان ماله اخلده في المشبه وهو محب المال في الغاية او العامل
من لا يظن الموت فمدخول الفاء في الوجوه الثلثة هو المعنى المراد ويحتمل الكناية اذ الاغفال
عن الموت وكذا تطويل الامل بل حب المال كحب الخلود من لوازم حسبان اخلاد المال ويحتمل
الاول الحقيقة والاخيران الاستعارة التمثيلية ويرد على الاحتمال الاخير ما اشار اليه
المحشي بقوله ولا يخفى الخ وقد اشار الى دفعه العلامة السعدي بحمل الخلود على المكث الطويل
الاظهر انه ردع الخ لعل وجه الاظهرية ان المتبادر من اوائل السورة الكريمة
انها واردة في ذم الهمز واللمز بالاصالة وذم جمع المال وتعديد على سبيل التبع له وايضا
ما ذكرناه في وجه الاظهرية من انها واردة الخ هو الاوفق لسبب النزول كما لا يخفى وايضا
ما بعد الردع وهو قوله تعالى لينبذن في الحطمة هو الانسب لكون الردع عن الهمز واللمز
اذ الحطمة بمعنى الكسر كالهمز واللمز المتبايعين في الكسر لان الطعن في العرض كسر فيه ايضا
هو الاوفق لقراءة التثنية في لينبذن   احق موضع قد يقال ان هذا التاخير كتاخير
الدليل عن الدعوى المركبة فلكل من التقديم والتاخير وجه وقد سبق وجه آخر للتاخير فتذكر
الا انه راعى جانب المعنى يعني ان المص لم يقصد حكاية قول الحالف بصيغة المتكلم
بل نسب الهدم الى قاصد الحالف وتحاشى عن نسبته الى ضمير المتكلم وان كانت على
حكاية قول من قصد الهدم وحلف   واما تهديد الظلمة لا مانع عن الجمع بين الشقين
بل هو الاولى والترديد عنه لا يابى   وجزاهم بعد اهلاكهم الظ انه الحاق من المحشي
ما ذكره المص في بيان جعل الرب عز وجل كيد اصحاب الفيل في تضليل وتضييع وابطال
من قوله بان دمرهم وعظم شانها لا ابيان جزء معنى التدمير كما لا يخفى نعم يمكن ادراجه في قول المص

من الحطمة صح

وعظم شانها وحمل قول المحشی وجزاهم علی بیان ذلک المدرج لاعلی الاطلاق من المحشی فافهم
ولو کان عبادید وشماطیط وابابیل مفردات لاشکل الخ لا یخفی علیک انه لا یلزم من القول
بانه لا واحد لها انها مفردات حتی یشکل بل لو قیل انها مفردات لکان المراد انه لا واحد
لها لا انها مفردات حقیقة فالمنفی فی قول النحاة انه لا یوجد فی المفردات هو الوجود فی
المفردات الحقیقة ویمکن ان یقال ایضا المنفی فی قول النحاة انه لا یوجد فی المفردات
هو الوجود الشایع والنادر کالمعدوم فلا اعتبار به　　　ای الدلو الکبیر من العذاب
الظاهر ان مراد المص من قوله وهو الدلو الکبیر وکذا من قوله وهو الارسال بیان المعنی اللغوی للسجیل
والاسجال ومعلوم ان العذاب لیس معتبرا فی معنویهما اللغویین فتفسیر المحشی بقوله ای الدلو
الکبیر من العذاب وبقوله ای المرسل من العذاب للتسجیل علی تقدیر اخذه من السجل او الاسجال
لا تفسیر للدلو الکبیر والارسال الذین هما معنیان لغویان لهما وان تبادر الیه الوهم فی بادی
الرای ولک ان تقول لقول المص وهو الدلو الکبیر اعتبار ان اعتبار کونه معنی لغویا للسجل اعتبار
کونه منطبقا للمقام الذی ورد فیه السجل المأخوذ من السجل بمعنی الدلو الکبیر فقول المص وهو
الدلو الکبیر بالاعتبار الاول وتفسیر المحشی بقوله ای الدلو الکبیر من العذاب بالاعتبار الثانی
فعلی هذا یکون تفسیر المحشی تفسیرا للدلو الکبیر لا للسجیل وکذا التفصیل فی قول المص وهو الارسال
وتفسیر المحشی ای المرسل من العذاب فی الاعتبارین　　　ای تاکله الدواب حمل المحشی
مراد المص بقوله او کتبن اکلة الدواب ورائته ان قوله تعالی فجعلهم کعصف ماکول تشبیههم
بتبن فی الصحراء اکلته الدواب لم یحفظ منها ففعلت فیه ما شاءت الا انه عبر عما فی الزمان الماضی
بما یتبادر منه الحال وهو ماکول لحکایة الماضی بصورة الحال لنکتة کما هو دأب القرآن اذا العدول
عن الظاهر لم یا فیه کثیر کما لا یخفی علی بصیر والحاصل ان المشبه به هو تبن فی الصحراء لم یحفظ ولم یبال
به فرکبت تحت ارجل الدواب ففعلت به ما شاءت فحمل المحشی قول المص ورائته علی معنی راثت
علیه ولیس کذلک بل هو بمعنی الفتة من تعلونها من قولهم راث الفرس وراث الی فرروث وتا
فالمشبه به هو الروث لکن عبر عنه بغیر هذا اللفظ علی رعایة حسن الادب کما هو عادة القرآن
المجید وهو الذی ذکرناه محمل کلام الکشاف کما اشار الیه الاستاذ طاب ثراه　　　والاوجه ان التفسیر

علی حقیقة وجه الاوجهیة ان الحقیقة ما امکنت لا یصار الی المجاز وههنا لم یظهر دلیل علی امتناعها
لتصغیر جمه ای بنی القبائل　　　فهو لا محالة قریش اذا قریش مع صغر الجمع یکون قریشا
لان الاول یکون مغنوما للثانی　　　الاوجه انه الحق بعده ای الحق ارأی بهمزة الاستفهام
الداخلة علی رای ماضی الثلاثی بأرأی ماضی الافعال الشدة الخ　　　قال الکشاف فیه تأیید
للسابق　　　فیه بحث الخ تقریره ان الدع ومثله عدم الحض من لوازم جنس المکذب
بالدین کما یقتضیه الاحتمال الاول وهو جعل الموصول للجنس او علی هذا الاحتمال جعل جنس المکذب
متحدا مع الذی یدع الیتیم ولا یحض علی طعام المسکین فهذا الجنس یلزمه الدع وعدم الحض
واذا کان الدع وعدم الحض ایضا من لوازم الجنس فلا یؤید وقوع الدع وعدم الحض من بعض
افراد ذلک الجنس الملزوم کابی جهل او ابی سفیان او منافق تخیل منافیا لارادة الجنس من
الملزوم وداعیا الی ارادة العهد منه الا تری انک اذا قلت بلام الجنس الانسان کاتب فالذی
یکتب هو هذا الشخص الانسانی ما کاتب الذی هو لازم الجنس وان تحقق فی ضمن الشخص
المشار الیه لا یقدح فی جنسیة الانسان ولا یجعله شخصا معهودا وللقائل ان یقول ان لوازم
الجنس وان صدرت عن بعض افراده معینا لا ینافی ارادة الجنس من ملزومها لکن لیس کلام
المص فی اللازم والملزوم بل کلامه فی التأیید مبنی علی ان قوله تعالی فذلک الذی یدع الیتیم
ولا یحض علی طعام المسکین بیان لقوله تعالی الذی یکذب بالدین ومعلوم ان المعرف
باللام وکذا اسم الموصول اذا ذکرا ثم بین ان المراد بهما بعض معین من مدلولیهما کان
المراد بهما العهد الخارجی وذلک مما لا سترة فیه وکفی بهذا فی التأیید ولم یدع المص الدلیل
البرهانی والعجب من المحشی انه مع اعترافه فی اخر هذا القول بالاتحاد بین المکذب
بالدین وبین الذی یدع الیتیم ولا یحض علی طعام المسکین لم یرض بالتأیید　　　وانما
یتضح التأیید فیه ان المص حمل الموصول علی العهد علی وجه ینطبق علی ما ذکره المفسرون
من کون السورة الکریمة مکیة عند البعض ومدنیة عند آخرین فعلی کونها مکیة یتحقق العهد فی
ضمن ما ذکره المص قبل ذکر المنافق من ابی جهل او ابی سفیان او الولید وعلی کونها مدنیة
یتحقق العهد فی ضمن ما ذکره من المنافق فحمل المص اسم الموصول علی العهد یصح علی کل من قولی

المفسرين واضحا   وبالجملة الى المواقع المستقلة حتى فيها ما يلي ما بعدها حاصلا وناشيا
مما قبلها منفهما منه وليس كذلك   ان المفاعلة لا يكون من الافعال فيه الجانب اما اولا
فلان قول المص يرون الناس اعمالهم ليروهم الثناء عليها لا يقتضى كون المفاعلة من الافعال
اذ يجوز ان يكون مقصود المص من هذا القول بيان ثبوت الرؤية وتحققها في الجانبين
في صورة المراءات بواسطة الارادة من الجانبين اذ الاراءة تستتبع الرؤية لا بيان
المراءات من الاراءة ويؤيده اللام في ليروهم الثناء واما ثانيا فلانه لم لا يجوز ان يكون
المفاعلة بمعنى التفعيل فان ابيت الحقيقة فليكن مجازا واما ثالثا فلانه لم لا يجوز ان تكون
هذه المفاعلة لمجرد مقابلة الشيء بالشيء صرح بكل من الاخيرين كل من الكشاف والمص في
سورة النساء عند قوله تعالى يراؤن الناس في بيان معنى يراؤن   فينبغي ان يكون الى اليكي
دفعه بحمل اللام على لام العاقبة دون الغرض فنقول الى ما ذكره وربما يدفع ايضا بتقدير ويرون
هم الثناء عليها بعد قوله ليروهم الثناء عليها تركه لانفهامه من الكلام فنقول الى ما قاله الكشاف
مع زيادة رعاية العرف ففي كلام المص رعاية العرف ورعاية مفهوم الصيغة ويؤيد هذين
الدفعين ما اختاره الكشاف والمص في سورة النساء   وان المكذب بالدين ليس
مصليا اما المكذب حقيقة فظاهر واما المعامل معاملة فلانه لا يبالي في اموره الدينية فلا يصلي
نعم يجب عليه الصلوة لكونه مؤمنا كما اشار اليه بقوله الا ان يراد الى لكن في تفرع عدم الصلوة
على عدم المبالاة مناقشة لا يخفى   فقد فاته بيان وجه الى ان اريد بالماعون الزكوة فهي
كالصلوة في ان تركها سوء معاملة مع الخالق عز وجل بل سوء سوء معاملة مع الخلق ايضا وان
اريد به ما يتعاور في العادة فمنعه سوء معاملة مع الخلق ومراد المص في نكتة وضع الظاهر موضع
الضمير حصول التنبيه والدلالة في مجموع الكلام الى سوء المعاملتين بلا تعيين مواضع الدلالة
والتنبيه فظهر ان ما قاله المحشي من ان الظاهر ان المعاملة مع الخلق الى فيه كلام   ولكن ان نقول
المراد بالخلق مطلق الخلق سواء كان يتيما او بالغا وسواء كان مسكينا او غنيا ومنع الماعون
يعم الكل ولا يخص اليتيم والمسكين كما سبق   ويؤيد هذا التوجيه تأخير الخلق عن الخالق مع
كون دع اليتيم وعدم الحض مقدما على السهو عن الصلوة   ومقابلة هذه السورة الى فيه

ويؤيد هذا التوجيه تأخير الخلق عن الخالق مع كون دع اليتيم وعدم الحض مقدما على السهو عن الصلوة
ومقابلة هذه السورة الى انه لم يدع المص المقابلة التامة بل قال فالسورة كالمقابلة
للسورة المتقدمة ولك ان تحمل كلام المحشي على توجيه ايراد المص اداة التشبيه فليفهم   و
يكون التخصيص الذي يفيده الى وهو تخصيص الاعطاء بالله عز وجل اعترض عليه بعض الافاضل
بقوله فيه ان الوضوح انما يسلم لو كان القصر المستفاد قصر الفعل في المفعول وليس فليس
انتهى ح يمكن ان يقال ان مقابلة عليه السلام لمن يكذب بالدين دالة على ان الله تعالى اكرم على
نبيه واحسن اليه فبعثه عن التكذيب ونزهه عنه مع انه عليه السلام بين قوم غالين في التكذيب
مصرين على الشرك بمجرد التقليد فبذلك يظهر كون الاعطاء المذكور في الاية نعمة عظيمة من
عند الله تعالى وهداية كاملة مختصة به تعالى بحيث لا يستطيع اليها غيره فيتضح الاختصاص المفاد
والاظهر انه بالاضافة الى الاحباب الى لا يخفى ان الخطاب مع الرسول صلى الله تعالى عليه
وسلم واما الاحباب فليس ما يتعلق به اصل الكلام وان كان المحب مقابلا للشانئ ولزم من عدم
كون المحب ابتر كون الرسول غير ابتر بالطريق الاولى فلكون الحصر المستفاد بالقياس الى المضاف
اليه كما اشار اليه المص اظهر من ان يخفى   فلا برد ان مقتضى الى يحتمل العطف على الجملة
الفعلية فيكون تفريعا من عند المحشي غير داخل تحت الارادة ويحتمل العطف على الجملة الاسمية
فيكون داخلا تحت الارادة وعلى التقديرين تخصيص غير الوارد بما ذكره في العبارة لا يخلو
عن قصور ما في الاشارة   يستلزم نفي عبادته في الحال فقوله تعالى ولا انتم عابدون ما
اعبد باعتبار هذا اللازم المذكور يقابل ما قبله حق المقابلة لان هذا المنفي في الحال كان منفيا عنهما
نفي عنه في الماضي في قوله تعالى لا اعبد ما تعبدون على حمل الجاعل   الا لانه شامل للزمانين اما من
جهة تجوز استعمال اللفظ في معنييه معا واما من جهة ان الاستمرار يرجع الى النفي على ما عرف في
محله فاحتمال الشمول للزمانين بتوجيه ما يفيد السلب الكلي بالنسبة الى زماني الحال والماضي
بخلاف الاحتمال الثاني المشار اليه بقوله او لانه محتمل الى فانه يفيد السلب في زمان واحد فقط
وذلك ظ   وتخصيصه بما مضى حيث قال الى وما عبدتم بصيغة الماضي   قال في وقف
ما فيحمل بقول المص في وقف ما على معنى لا في الحال ولا في الماضي ان التأكيد لا يكون مع العاطف الى

يمكن ان يقال لما كان هذا التاكيد على طريقة ابلغ واقوى مما قبله من المؤكد كما صرح به المص حتى بالواو
تنبيها على انه مغاير لما قبله من حيث دلالته على الابلغية على نحو ما قالوا في عطف قوله تعالى ويذبحون
ابناءكم على قوله تعالى يسومونكم سوء العذاب من انه جعل التذبيح لانه اوفى على جنس العذاب
وزاد عليه زيادة ظاهرة كانه جنس آخر فاثبت الواو ولا حاجة في هذا الى قياس الواو بثم
كما قاله المحشي ولا ينافي هذا عدم تعرض المص للوجه المذكور في ايراد الواو وعدوله الى وجه آخر
في سورة ابراهيم عند الاية المذكورة لان عدم التعرض لا يدل على عدم التجويز ويجوز
ان يكون الابلغية باعتبار ايراد العاطف اي لا باعتبار جعل التاكيد اسمية وما ذكره المص
احسن وجه الاحسنية ظ لا ستره فيه وجهه حسن ما ذكره الكشاف ان قوله لم يكن ببعيد سلب
سلب العبادة المستمرة المشتهرة بين الناس بحيث يكون موسوسا بها عندهم فيرجع ما
ذكره الكشاف الى ما اختاره المص ويؤيده قوله ببعيد فقوله لم يكن ببعيد بل قوله يكن لانها
مما يستعمل في الاستمرار بمساعدة المقام لانه يلايم الفتح لتضمن الفتح الاظهار على العدو
كما يذكره في قوله لان الفتح يتضمن النصر على العدو لان الفتح يتضمن النصر على العدو
فلم يكن هذا النصر متروكا كما بتفسير النصر بالمتعدي بمن فح يكون الكلام مشتملا على ذكر النصر من
النصر بمعنى الحفظ مدلولا صريحا والنصر بمعنى الاظهار مدلولا ضمنيا في حجة الوداع هي حجة
رسول الله عليه السلام حجها في السنة العاشرة من الهجرة بعد تأميره ابابكر رضي الله عنه على الحج
في السنة التاسعة من الهجرة بعد فتح مكة شرفها الله تعالى في السنة الثامنة من الهجرة
والبحث اي اجاب عنه الاستاد طاب ثراه بان وقت نزول السورة اختلافا فارادة فتح مكة
والتفسير كما ذكره المص والكشاف بناء على رواية تقدم النزول على الفتح فيندفع المنافاة
والبحث ايضا واعجب منه اي اجيب بان في الكلام مقدرا او هو اذكر وسبح عطف عليه بالفاء
فالامر بالاستغفار لمن سواه لا يخفى حسنه لكونه تكلفا لانه لما ورد في النصوص امره عليه الصلوة
والسلام بالاستغفار وروي ايضا كثرة استغفاره عليه السلام فصرف الامر بالاستغفار
عنه عليه السلام الى من سواه بالتزام التغليب مع كونه غير ملايم لحديث النبي مما لا ينبغي
وعما يختلج اي انت خبير بان المتبادر من الفتح سيما المقارن لمجيء النصر هو الفتح الجهادي والمناسبة

نزلنه

بينه وبين رؤية داخلين في دين الله افواجا جاء ايضا ظاهرة لانها من اثاره والاشبه
ان يراد بزنهه اي فيه ان الجزء الاول وهو قوله زنهه من جملة ما اشار اليه المص في بيان المعاني
والنحو في التاخير مما لا داعي لاعتباره فالاشبهية فيها شبهة حيث لم يشتغل من رؤية
الناس اي في مقام التعليل لما قبله وفي التوريب والتعبير نوع خفاء كما قيل ما رأيت
شيئا الا ورايت اي اهل هذه المرتبة هم المجذوبون ويقابلهم السالكون وهم الاستدلاليون
فحال الاولين التدلي والنزول وحال الاخرين الترقي والصعود على ما قرره ان قبول
التوبة من الصفات الاضافية ولا منازعة في حدوثها لو قيل المراد من قبول التوبة مبداه
فيكون صفة حقيقية كما قيل في تفسير التكوين باخراج المعدوم من العدم الى الوجود ان
المراد الصفة التي هي مبداء الاضافة كما في سائر العبارات فانها دالة على الاضافة
والمراد مبدؤها انتهى لكان له وجه ويسقط الرد تنبيه على ان الاستغفار انما ينفع
اي لو قال تنبيه على ان اللايق بالمستغفر كون استغفاره مع التوبة لكان اولى واحسن
تجوزا اطلاق على الغاية اللازمة للفظي الظ ان مراد المص بالمجانسة هي اللفظية وهي متحققة
في المضاف اليه وان لم يكن فاصلة بعلاقة اللزوم قوله ليتنبه بذكر ذات لهب اي ولا ينافيه كون
التكنية من قريش لان الله تعالى هو الذي اقدرهم ومكنهم من هذه التكنية واخطرها ببالهم فلا
يرد ما قاله بعض الافاضل من ان التكنية من قريش لا من الله او الرسول انتهى فتأمل لان
المامور ليس المخاطب به فقط لا يخفى ان هذا وما بعده من قوله ويمكن اي وجهان لاثبات قل في
المصحف والتزامه في التلاوة تلخيص الوجه الاول ان المق من الاثبات والتزام ان يجيب
كل من المخاطبين بهذا المقول عند كونه مسؤولا عنه وصف الرب تعالى في اي وقت كان تلخيص
الوجه الثاني ان يعتبر ويتعظ التالون في كل عصر بهذه السورة الكريمة ويأمروا انفسهم
في كل ما يتعلق بمضمونها من صفاته تعالى بان يقولوا بما فيها فزبدة الوجه الاول كون المق
تعليم جواب السائلين وزبدة الوجه الثاني كونه تعليم ادب التالين لكن كلا من الوجهين
لا يخلو عن ضعف اما اولا فلعدم تبادرهما في امثال هذا المقام وبعدها عن الافهام واما ثانيا
فلان ما روي من سبب النزول لا يناسبهما فان قلت الوجه في الاثبات والالتزام المذكورين

ان الروح الامين مأمور بانزال ما اوحاه الله عز وجل الى نبيه بلا نقص ولا زيادة فلما كان
ايحاء الله عز وجل السورة الكريمة الى الروح الامين مصدرة بقل وكان انزال الروح
الامين على رسولنا عليه السلام مصدرة به ايضا كان الاثبات والتزام على وفق مقتضى
النظم الكريم فى انزاله من الرب الرحيم قلت الكلام فى توجيه الاثبات والالتزام المذكورين
الناشيين من الوحى لا فى اصل الاثبات والالتزام وهكذا اقول فيه لطافة جلية
واكد هذا المزيل فيه اشارة الى وجه الفصل فافهم ثم نفى وصفه بما وقع فيه غيرهم من اثبات
الولد والصاحبة نفى الولد مفهوم صريحا ونفى الصاحبة مستفاد من دليل نفى الولد اذ الحكمة
فى اتخاذ الصاحبة التوالد والتعاون وتحصيل الخليفة وكل منها محال عليه تعالى وهذا كاف
فى تصحيح قول المحشى ونفى فلا يرد ما اعترض به بعض الافاضل من ان نفى الولد لا يستلزم نفى
الصاحبة ولا حاجة ايضا الى ما قاله فى الجواب ونفى شركة متولد معه فى الالوهية
هذا النفى بملاحظة دليله اذ عدم التولد لعدم الافتقار ولعدم سبق العدم وهما ينفيان شركة
متولد معه فى الالوهية اذ المتولد مفتقر محدث والله تعالى غنى على الاطلاق وقديم وقد دل
عليه تعليل المص قوله تعالى ولم يولد فظهر بهذا التقرير سقوط ما اعترض به بعض الافاضل على
المحشى وكذا ما اجاب به عنه بقوله ولا يخفى ان قوله تعالى ولم يولد انما ينفى كونه تعالى متولدا
ولا يدل على نفى شركة متولد معه فى الالوهية اللهم الا ان يتكلف كل التكلف ويجعل الاية من
باب التعريض فتأمل انتهى الاولى صفات الجلال وقع فى كثير من النسخ هكذا على وفق الاولى
ولعل وجهه ان تعليق الحمد الاولى فى وجه الاشعار ان تعريف المسند يفيد قصره
على المسند اليه اعنى اسم الله تعالى والحال ان السورة نزلت لرد المشركين فاذا قصر الصمدية
لرد المشركين على المسند اليه المكرر اسما ظاهرا اعنى اسم الله تعالى حصل من التكرير بالوجه
المذكور الاشعار الذى ذكره المص بل العرف يساعده مع قطع النظر عن القصر المذكور تقول كما
و قال من يعرف الطب الى الشخص بعيد من معرفة الطبيب مجرب الطبيب عارف بالامراض الطبيب
ماهر فى المعالجات تريد ان من لم يجرب ولم يعرف الامراض ولم يكن له مهارة فى المعالجات
لم يستحق الطبيبية بحكم العرف فى مقام الرد والاشعار سهل امره بنتيجة الاولوية الى

الا انها

اى لازمها لم يستحق الالوهية لان انتفاء اللازم يستدعى انتفاء الملزوم
لا لكونه معبودا لنا بالعقل يدل ان هذا هو الاثر المرتب على مبدائه فالظاهر ان مبدائه هو المعبودية
مع قطع النظر عن خصوصيتها وما ذكره بعض الافاضل من انه اراد بالمبداء وما يترتب عليه الالوهية
هو الخلق والايجاد فغير ظاهر من عبارة المحشى اقول لا فى هذه النسخة ابهام سمج
لانه تقرير للاشكال اى لا يمكن تحرير مراد الكشاف من قوله ان يؤخر الظرف بان
تقديره ان يؤخر الظرف على ما هو الاصل فيه فيرجع الى ما اختاره المص فى تقريره وايضا
يحتمل اقتضاء التأخير اى يمكن ان يقال التخصيص الاقتضاء به رعاية ان الكلام فيما ذكر فيه
متعلق الظرف مع انه بين التأخير فربما فتأمل لعله اشارة الى انه لا بد لاحتمال الحالية
من مرجح حتى يعتبر هذا الاحتمال ويحترز عن احتمال كونه صلة على تقدير التأخير والمرجح لم يبين
ولم يكن متبينا ويجوز ان يكون اشارة الى ان الالتباس مشترك بين التقديم والتأخير
من التبيين اى فى كثير من النسخ منبه عليها بالجمل الثلث فلا حاجة الى اعتبار التضمين
فى دعوى الحصر بحث اى يندفع بان العمدة فى انزال القرآن المجيد تكميل النفوس
الانسانية بالمعارف الالهية والاعمال الحسنة الشرعية ولا شك ان فى القصص والعبر
دخلا تاما فى تحصيلها والتحلى بها واما الدعاء فهو من لوازم هذه المقاصد وتوابعها فان من اتصف
بهذه المعارف الالهية وتحلى بالاعمال المرضية واعتبر بالقصص فلا محالة يتبتل الى الله عز
وجل ويدعو اليه تعالى ويتضرع فى جميع مهماته منجذبا اليه تعالى وتقدس وايضا ارجاع
الدعاء القليل ليس كارجاع القصص الكثير فلا يقاس الثانى على الاول يحتمل ان يكون
اى هذا فى مقابلة ما اعتبره المص من كون الاستعاذة باعتبار ان يتعلق من المستعيذ ما يعتريه
لانه خص الفلق بفلق ظلمة العدم فى تقرير المعنى وعلى هذا يناسب ان يراد اى على من
الارادة يكون الفلق بمعنى المفلوق لا بمعنى المفلوق عنه ويكون المفلوق الوجود والعدم
لا العدم فقط ويجوز المفلوق عنه الموجود والمعدوم لا الموجود فقط بخلاف ما حمل المص
الفلق عليه فانه على العكس فى الكل بهذا العمل وجه المناسبة على هذه الارادة يكون حاصل قوله تعالى
رب الفلق توصيفه تعالى بايجاد كل شئ وباعدامه على العموم والمستعيذ يرجو ايجاد النافع له

واعدام الضار له على العموم وعلى ما ذكره المص يكون الحاصل توصيفه تعالى باظهار الظلمة العدم
عن الممكنات فيرجو المستعيذ ازالة ما يضره واعدامه   من خلق نور الوجود الظاهر
ان الفلق المضاف في الموضعين بمعنى المفلوق والاضافة فيهما بيانية كما ان كلمة من بيانية
وفي كون عالم الامر خيرا كله بحث الا ان هذا على تقدير كون عالم الامر مفسرا بما ذكره من عالم
الغيب كما هو المشهور واما اذا حمل على المفهوم مما ذكره المص في قوله تعالى الا له الخلق والامر من
التدبيرات الالهية التي تخصه بحيث لم يكن للغير مدخل فيها اصلا كالمثالات التي ذكرها المص
هناك فيندفع البحث كما قرره الاستاد طاب ثراه   بعيد عن عموم كلمة ما وشمول الخلق
لكل هذه والغائب بغتة   ولا يخفى ما فيه الا ان خيرية ما فيه لانه انما يلزم نقصان
الاستعاذة لو كان كل غاسق وكل حاسد شرا وهو مم كيف وقد ثبت خيرية البعض البعض
من كل منهما رواية ودراية فلا شر في هذا البعض حتى يلزم لاجله الاستعاذة ويلزم من عدم
العموم نقصان الاستعاذة ولو سلم فالاستعاذة قد تمت في اول السورة لان قوله تعالى ما خلق
شامل لعالم الخلق كله ولا يلزم من خروج البعض مما افرد عن المستعاذ منه العام خروجه عن
المستعاذ منه العام حتى يلزم نقصان الاستعاذة   وكانه اراد من المضار البدنية
ايضا بمعنى كلمة ايضا مرادة وليس الحصر بالمضار البدنية مرادا وجه الارشاد ان قوله
تعرض النفوس البشرية وتخصها دل على ان الاضرار المستعاذ منها في هذه السورة المضار
العارضة المخصوصة بالنفوس البشرية فيفهم بحكم المقابلة ان المضار المستعاذ منها
في السورة الاولى لا تختص بالنفوس بل هي اعم مما يعرض النفوس والابدان لكن لا يورد
على هذا الوجه ان هذا انما يتم لو كانت المقابلة بين المضار البدنية العامة للانسان
وغيره وبين الاضرار التي تعرض النفوس البشرية وتخصها بكون احديهما بدنية والاخرى
نفسانية فقط واما اذا كانت المقابلة بينهما بكون احديهما بدنية عامة للانسان
وغيره وكون الاخرى خاصة للنفوس البشرية لا تعدوها فلا يتم قال ولا يبعد مشيرا
الى الضعف   وفي خصوص عارض النفوس الا يمكن ان يقال ذكر اسماء الرب والملك
والاله واضافة كل منها الى الناس في مقام الامر بالتعوذ يفيد ان الضرر هو الضرر النفساني

الديني لا الضرر البدني فلهذه النكتة لم يعممه المص وان امكن لعل هذا احسن مما اجاب
به بعض الافاضل من حمل الاختصاص المستفاد من قول المص وتخصها على الاختصاص الاضافي
المأخوذ بالنسبة الى النفوس الحيوانية والنباتية فانه لا يلائم سياق عبارة المص ملائمة
ظاهرة   والتدرج في وجوه الاستعاذة حمل التدرج على مجرد تفصيل الوجوه وترك
الاجمال فيها مع انه بظاهره يشمل غير الملق من صور المعكوس للوجوه المعتادة فالاوجه
حمل التدرج بناء على ان يذكر في مقام التعوذ اولا ما يدل على الربوبية ثم ما يدل على الملكية
ثم ما يدل على الالوهية مرتبة كما كانت كذلك في الوجوه المعتادة للاستعاذة فحاصل التدرج
هنا ايراد الكلام في مقام الاستعاذة على ترتيب يقع في الاستعاذة المعتادة وعدم نقض
ذلك الترتيب المعتاد   مبني على ما ذكر من ان وضع الظاهر لا مانع ان يمنع
ابتناء المذكور كيف وفي مجرد تكرير الاسم مع قطع النظر عن كون المقام مقام وضع الضمير لم
يوضع فوضع الظاهر الاشعار المذكور سيما في مثل هذا السياق الدال على كمال الاحسان
للانسان   لا يخرج بذلك عن التعسف الخ يمكن دفعه بحمل التنوين في تعسف على
التعظيم وهو المناسب فبارادة الناس يخرج عن ذاك التعسف العظيم وان وجد فيه تعسف
ليس في مرتبة التعسف الاول ويمكن دفعه ايضا بان المراد بالتعسف هو التعسف بحسب
المفهوم الوضعي وليس في ارادة الناسي مع تعميمه للجنة والناس التعسف بحسب المفهوم الوضعي
نعم فيه تعسف من جهة مخالفته لقرائنه السابقة بمعانيها المشهورة لكنه لا يفرق المراد
من الطرفين اي من اول هذا التفسير واخره وقوله ولا يحرمنا من البابي اي من بين اولي الالباب
من الانتفاع او المراد من شرح البابي من هذا التفسير او المراد من بين علماء التفسير واصحاب
التأويل وقوله ويمهلنا اي يعمرنا ويبقينا وقوله موفقا على المبني للفاعل حال من المستكن
في يمهلنا وقوله لايصال الاول بالاخر اي الطرف الاول من الشرح بالطرف منه ويحتمل
ان يراد بايصال الاول بالاخر تقديم الاعمال الصالحة بالاخرة وقوله كالنظم اي المحسن الاحسن
او المراد بالنظم ما يقابل الخلق وكلاهما من اقسام النظم وانت خبير بما في هذين الفقرتين
من لطائف المحسنات   اللهم يا اول يا اخر لك الحمد في الاول والاخر



اظهرت الموجود من خفاء العدم واسبغت علينا جليل النعم صلّ على رسولك الاكرم وعلى آله الاعلى والصحب الافخم فاحسن الينا بنظم الامور وانت اللطيف وانت الغفور

تمت

تاریخ سعید حمدی برای تدوین ابن حاشیه زاده

بو مدرسه‌ده وه کلمش نجم عاملو	تألیفا ولان آثاری تصنیف ابو احوال
اسلاف کراملک فردوس اولسون ماوا	باقیلری مولی صحله ایده ابقا
تفسیر شریفنده واقع بو که بیضاوی	ایتمشدر او علامه اظهار بدیع بیضا
حمد خادم حل لابد یا بنیه دروشن آخر	کلدار فضیلتده بر کوکب اولدی بیدا
تفسیر نه فاضلک مرحوم عصام الدین	برحاشیه نقش ایتمش اکثر سوزی نابرجا
سیواسی هم مفتی هم واعظ دروشن دل	اول عابد عبدالله اول مرشد بی همتا
طاهر شریعتله معمور وهم بیدار	اسرار حقیقتله مملو دلی چون دریا
چوق مست می شوق و عطش ایدر	اول خمر حقیقتدن اولدقجه قدح پیما
داماني فاضلک تخلیصیه ایدوب نیت	سر سوزنی حل ایله اول فاضل روشن را
بو سال مبارکده بو حاشیه یازدی	شایسته اولورسه مقبول اولی الآرا
هر نقطه سی بر خالی رخساره زمرد اولمش	هر حرف خم زلف گیسوی رخ معنی
هر لفظ لطیفنده مرموز مرایاسی	گویا که صدف الحجره مکنون در یکتا

تاریخ نعمان نابت … سنه … محمد … الله …

بو سیواسی الحجره اول مفتی عبدالله بن …
معمد ایلیه و ائمه ائمه اول اول حضرت مولی
ندمکه جامع الحجره وعظ ونصیحه ایله اغاز
اکا نصب کوشندار اولور اکا اعلا وکرادونا
ایدرک مشرده الده ارشاد وختم … البحار
کتب … تفسیره … اولدقجه در افشان
بو مکه … غواص … ایدلکه غوص ایلدی
چقاردی … تفسیر … دریا … الحجره
ایدردی … ایله … تفسیر … الحجره
ایدر … انکله … وقت … حاشیه
… بو …

بو تغییر عصام اوزره ایدوب جا بو شعر تصنیف خواجه حافظ …
بلاغتده فصاحتده نظیری یوق … اصلا بو …
بینه بو سال فرخ الحجره بلطف الله ایله ایلدی
بینه … تألیف ایله اظهار بدیع بیضا
… کلمشدر …
… ۱۲۴